الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الرابعة والسبعون

الجلسة العامة ٧

الخميس، ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، الساعة ٠٩/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد تيجاني محمد – بندي . . . . . (نيجيريا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد أمدي (إثيوبيا).

افتتحت الجلسة الساعة ٠٩/٠٠.

خطاب صاحب الجلالة الملك توبو السادس، عاهل مملكة تونغا

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب عاهل مملكة تونغا.

اصطحب جلالة الملك توبو السادس، عاهل مملكة تونغا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بجلالة الملك توبو السادس، عاهل مملكة تونغا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الملك توبو السادس (*تكلم بالإنكليزية*): أهنئ معالي السيد محمد بندي على توليه رئاسة الجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين. وأؤكد له دعم وفد تونغا الكامل لقيادته القديرة. كما أود الإعراب عن امتناننا لسلفه، سعادة السيدة ماريا فرناندا إسبينوسا غارسيس، على رئاستها الناجحة للجمعية في دورتها الثالثة والسبعين، تحت شعار ”جعل الأمم المتحدة في خدمة الجميع: قيادة عالمية ومسؤوليات مشتركة من أجل مجتمعات منصفة ومستدامة يعمها السلام“. وأود أيضا أن أثني على معالي السيد أنطونيو غوتيريش لزيارته الأولى إلى منطقة جزر المحيط الهادئ في أيار/مايو وقيادته المستمرة للأمانة العامة. وتؤيد تونغا تماما الأعمال الجارية التي يضطلع بها بشأن إصلاح الأمم المتحدة لكفالة ملاءمتها وفائدتها لجميع الدول الأعضاء.

وأتقدم أنا ووفد بلدي بالتهنئة للرئيس على أولوياته الأربع التي حددها لتوجيه عملنا في هذه الدورة، ألا وهي: تعزيز السلم والأمن الدوليين، ولا سيما في مجال منع نشوب النزاعات؛ وتعزيز التحرك العالمي للتصدي لتغير المناخ، الذي يشكل جزءا لا يتجزأ من التنفيذ الفعال لأهداف التنمية المستدامة؛ وتعزيز الإدماج وحقوق الإنسان وتمكين الشباب والمرأة؛ وتعزيز الشراكات من أجل المضي قدما في تحقيق أهداف التنمية

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506، (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

المستدامة، وهي أهداف مترابطة وذات أهمية وتأتي في الوقت المناسب كي نتصدى لتحديات عصرنا، خلال فترة ولايته التي ندعمها دعما كاملا.

ونرحب بإقرار الرئيس بالتحديات التي تواجهها وفود الدول الجزرية الصغيرة، مثل بلدنا، لكفالة قدرتنا على المساهمة بشكل منصف وفعال في الكثير من الاجتماعات الرفيعة المستوى المقرر عقدها أثناء هذه الدورة. ومع انعقاد خمس مؤتمرات قمة هذا الأسبوع وحده بالإضافة إلى مناقشتنا العامة، نعرب له عن امتناننا لما أولاه من اهتمام خاص لتمكين الوفود الصغيرة من المشاركة الكاملة.

ولا تزال تونغا ملتزمة بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة الخاصة بها، بما في ذلك إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا). ويسرنا أن نشارك في الاستعراض الرفيع المستوى لمنتصف المدة لمسار ساموا المقرر إجراؤه غدا لكفالة المُضي نحو تحقيق أهدافه عند منتصف الطريق لتنفيذه. ولا تزال أولويات الحكومة في مجال التنمية المستدامة متسقة مع ١٣ هدفا من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، وهي الأهداف من ١ إلى ٤، ومن ٦ إلى ٩، ومن ١٣ إلى ١٧.

وقد تناول تقرير الاستعراض الوطني الطوعي الأول لتونغا الذي عُرض على منتدى الأمم المتحدة السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، المعقود في تموز/يوليه، مسألة إضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة ومسار ساموا من خلال إطار تونغا للتنمية الاستراتيجية. ولا يزال اتباع نهج على نطاق الحكومة بأكملها من أجل تقديم خدمات منسقة ومتسقة يشكل أولوية. ونقر مرة أخرى بالإسهام الهام لمكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وإدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في الجهود التي نبذلها. كما نعرب عن الامتنان لتعزيز مشاركة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في تونغا من خلال اتفاق البلد المضيف الذي أبرمناه مؤخرا.

ورحبت تونغا بانعقاد مؤتمر قمة العمل المناخي في وقت سابق من هذا الأسبوع. وشارك بلدي مشاركة كاملة في ذلك الحشد العظيم للقادة من أجل إعادة إبراز أهمية التهديدات التي يشكلها تغير المناخ، بما له من روابط مباشرة مع السلم والأمن الدوليين، وبالتالي بما لدينا من تطلعات لتحقيق التنمية المستدامة، دعما للهدف ١٣ من أهداف التنمية المستدامة وغاياته. إن الحد الأقصى لارتفاع الحرارة بمقدار ١,٥ درجة مئوية هو جوهر اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، ولا نزال ملتزمين بالاتفاق على الرغم من أن إسهام بلدي في الاحترار العالمي، إلى جانب إسهامات جيراننا من الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ ككل، تقل بكثير عن نسبة ١ في المائة. وتأمين تمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ هو الأولوية الرئيسية بالنسبة لتونغا، حيث لن يتسنى بدون ذلك اتخاذ أي إجراءات بشأن المساهمات المحددة وطنيا. ونرحب بإعلان المملكة المتحدة عزمها على مضاعفة مساهمتها في الصندوق الأخضر للمناخ.

لقد أيد قادة منطقة المحيط الهادئ في توفالو في الشهر الماضي أقوى بيان صدر حتى الآن بشأن تغير المناخ. وأكد إعلان كاياكي الثاني وجود أزمة لتغير المناخ في منطقة جزر المحيط الهادئ، ودعا إلى اتخاذ إجراءات عاجلة للحد من انبعاثات غازات الدفيئة على الصعيد العالمي، ومنع حدوث حالة مأساوية من الاحترار العالمي والكوارث. فثمة أحداث مناخية قاسية مثل الأعاصير والأعاصير المدارية والفيضانات والجفاف وموجات المد الهائلة تزداد كثافة، وتلحق الضرر والدمار بمجتمعاتنا المحلية ونظمنا الإيكولوجية، وتعرض صحة شعوبنا للخطر. وفي هذا الوقت، نفكر في إخواننا سكان جزر

البهاما، حيث يسعون للتعافي بعد ما لحق بهم من آثار مدمرة ودمار في أعقاب إعصار دوريان.

إن تغير المناخ ليس مجرد مسألة سياسية بالنسبة لنا، بل إنها مسألة بقاء. وقد تبنى قادة منطقة المحيط الهادئ مرة أخرى حقيقة أن تغير المناخ يشكل تهديدا وجوديا ومسألة تتعلق بالسلم والأمن الدوليين، وذلك من خلال قرارهم المتعلق بوضع استراتيجية عام ٢٠٥٠ من أجل قارة زرقاء في المحيط الهادئ. ونواصل دعم العمل الذي يقوم به فريق الأصدقاء المعني بالمناخ والأمن. ولا نزال نقر بالعلاقة الهامة بين المناخ والمحيطات، كما لا نزال نلاحظ مع القلق الآثار المدمرة لتغير المناخ على بيئتنا البحرية. ونتطلع إلى إجراء مداولات بشأن هذه العلاقة في شيلي، خلال الدورة الخامسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، في وقت لاحق من هذا العام.

وينبغي ألا يؤثر ذلك على المسائل الهامة المتعلقة بخطوط الأساس التي تميز حدودنا البحرية، التي أنشئت بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وينبغي أن تظل دون تغيير، على الرغم من آثار ارتفاع مستوى سطح البحر. ويجب عدم إضعاف سيادتنا بسبب آثار تغير المناخ، ولا نزال نعرب عن الترحيب والدعم لأعمال لجنة القانون الدولي بشأن هذه المسألة البالغة الأهمية والحسنة التوقيت، التي من المقرر أن تنظر فيها اللجنة السادسة للجمعية العامة.

وقد واصلت تونغا مشاركتها في دورتي هذا العام الثانية والثالثة للمؤتمر الحكومي الدولي لوضع صك دولي ملزم قانوناً في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام. ونتطلع إلى تنقيح مشروع الصك، على أمل أن يكتمل تقارب التفاهمات المستمرة من جانب الدول الأعضاء المشاركة في العملية في الدورة الرابعة والأخيرة للمؤتمر في مطلع العام المقبل. ونرحب أيضا بإنشاء فريق أصدقاء تنمية قدرات حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، وهي مسألة شاملة لعدة قطاعات تربط معا كل عناصر الاتفاقية.

كما تواصل تونغا مشاركتها في السلطة الدولية لقاع البحار. ولا تزال تونغا إلى جانب الأعضاء الآخرين في السلطة، ملتزمة بصفتها عضوا منتخبا في مجلسها، بمواصلة العمل من أجل الانتهاء من مشروع نظام الاستغلال المهم، لضمان تحقيق توازن مناسب بين الحاجة إلى حفظ وحماية البيئة البحرية، والاستخدام المستدام للموارد المعدنية في أعماق البحار. والأهم من ذلك، يجب أن نكفل استنارة عملنا بالشكل المناسب، واختتامه على النحو الواجب لدعم الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة. وستتناوب رئاسة مجلس السلطة مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ في الدورة السادسة والعشرين عام ٢٠٢٠، وقد قدمت تونغا ترشحها للانتخاب لذلك المنصب الهام.

وحظيت تونغا أيضا بشرف استضافة أول حلقة عمل إقليمية للسلطة الدولية لقاع البحار معنية بالمحيط الهادئ في شباط/فبراير، وما انفكت تشارك في مبادرة السلطة بشأن النمو الأزرق السحيق العمق وشاركت في حلقات العمل ذات الصلة للدول الراعية في ناورو وكيريباس في الشهر الماضي. ونحن نتطلع إلى مواصلة عملنا الجماعي في جزر كوك وفي تونغا في الأشهر المقبلة، قبل عقد مؤتمر المحيطات الثاني في منتصف عام٢٠٢٠.

وتشيد تونغا بأعمال لجنة حدود الجرف القاري؛ ونحن ممتنون لتوصيات اللجنة بشأن طلبنا الجزئي الأول في الشهر الماضي. ونتطلع إلى قيامها بالنظر في طلبنا الجزئي الثاني في الوقت المناسب. ونود أن نشيد بمشاركة إيطاليا حاليا مع تونغا عبر اللجنة المشتركة بغرض تعزيز قدرة تونغا في مجال البيئة والمحيطات. كما نشيد بالعمل الذي تضطلع به أمانة جماعة المحيط الهادئ، وأمانة الكومنولث، ومجموعة صناديق بيو

الاستئمانية الخيرية، بشأن المعاهدة الإقليمية للموارد المعدنية في أعماق البحار.

وتتمثل مساهمة تونغا ذات الأولوية المحددة على الصعيد الوطني في تحقيق ما نسبته ٥٠ في المائة من الطاقة المتجددة بحلول عام ٢٠٢٠. وقد تمكنا من التفاوض على التمويل اللازم لتحقيق هذا الهدف، ونود أن نشكر شركاءنا الذين يساعدون تونغا عبر تمويل القطاعين العام والخاص للتعجيل بانتقال بلدي إلى الطاقة المتجددة والبنى تحتية القادرة على الصمود، لدعم الهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة والغايات المرتبطة به. وتعرب تونغا أيضا عن سرورها بأن تواصل العمل بصفتها نائبا منتخبا لرئيس جمعية مبادرة الدول الجزرية الصغيرة النامية المعنية بالطاقة المستدامة والتكيف مع تغير المناخ، بالنيابة عن الدول الجزرية الصغيرة النامية، الأعضاء.

وأخيرا، لا يمكن في جملة أمور، تحقيق التنمية المستدامة – سواء من خلال الصحة الجيدة والرفاه أو العمل المناخي أو الحياة تحت الماء أو الطاقة الميسورة التكلفة والنظيفة، إلا من خلال صون السلم والأمن الدوليين. وما زلنا نتطلع إلى مجلس الأمن لحماية الأبرياء من كافة أشكال الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين، سواء كانت تهديدات تقليدية مثل النزاعات المسلحة، أو التهديدات الأحدث مثل تغير المناخ، وارتفاع مستويات سطح البحر، والأوبئة الصحية، لضمان عدم تخلف أي أحد عن الركب.

فليرشد الرب العظيم ويبارك رئيس الجمعية العامة وجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وحكوماتها وشعوبها.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة أشكر صاحب الجلالة ملك مملكة تونغا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب جلالة الملك توبو السادس، عاهل مملكة تونغا من قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد نيكوس أناستاسيادس، رئيس جمهورية قبرص

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية قبرص.

اصطُحب السيد نيكوس أناستاسيادس، رئيس جمهورية قبرص، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد نيكوس أناستاسيادس، رئيس جمهورية قبرص، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس أناستاسيادس (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أتقدم بخالص التهاني إلى الرئيس، وأن أؤكد له دعم حكومة بلدي الثابت خلال فترة ولايته.

وأعتبر أن الموضوع الذي اختير للجمعية العامة هذا العام مهم بصفة خاصة، نظرا لأن الجمع بين الفقر وانعدام الفرص التعليمية الكافية، والاستبعاد الاجتماعي والاقتصادي، وتغير المناخ أمر يشكل أخطر المشاكل التي تواجه البلايين من البشر في جميع أنحاء العالم – البشر الذين يضعون آمالهم في المجتمع الدولي من أجل اتخاذ التدابير الكافية والفعالة، البشر الذين لا يرغبون في أن يكونوا متلقين لمجرد الدعم اللفظي أو الأماني التي تنقضي بانقضاء الدورة. فينبغي ألا نقتصر على تناول الأسباب الجذرية لهذه التحديات، بل يجب أيضا أن نفكر في الأسباب التي لا تزال تملي علينا التصدي لها.

وفي الواقع، لا يمكن للمرء أن ينكر أن الفشل في التصدي بفعالية لهذه التحديات، يؤدي بدوره إلى زيادة تفاقم الظواهر السلبية مثل الأصولية الدينية، والتطرف العنيف، والنزعة الطائفية، وتدمير التراث الثقافي، والحرب الأهلية، والصراع العرقي. على أن ما هو أكثر مدعاة للقلق أن تلك العوامل مجتمعة أدت إلى

تشريد الملايين من السكان وتدفق موجات غير مسبوقة من اللاجئين والمهاجرين.

وبغض النظر عن مواطن القوة والضعف وحالات النجاح والإخفاق للأمم المتحدة، ينبغي ألا نغفل أنها المنتدى الدولي الوحيد الذي يمكن للدول أن تتفاعل وتتداول فيه بشكل جماعي، وتسعي إلى تحقيق أهداف مشتركة، وتعمل سويا لا لحل خلافاتها فحسب، بل ولمواجهة التحديات الإقليمية والدولية الملحة التي لا تقتصر على بلد بعينه، وتشكك في النظام الدولي. وهذا هو السبب في اقتناعنا القوي بأنه، من أجل القضاء نهائيا على التهديدات التي نواجهها في عالم يزداد ترابطا، ليس هناك سوى جواب واحد يتمثل في تعددية الأطراف، وعمل جماعي حاسم، وتعاون دولي، وزيادة التضامن، وشراكات أقوى.

وربما تبدو بدائل تعدية الأطراف جذابة بالنسبة للبعض. وقد تود بعض الدول خدمة مصالحها المتسمة بقصر النظر على حساب المبادئ العالمية. بيد أن التاريخ علمنا مرارا وتكرارا العواقب الكارثية المترتبة على عدم التقيد بالمبادئ والقواعد وأوجه التآزر التي اشتركنا في وضعها في إطار الأمم المتحدة. ولهذا السبب نقدم دعمنا الثابت لأولويات الأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريس، لإصلاح الأمم المتحدة، والتي تهدف إلى تعزيز فعالية المنظمة، ومواصلة النهوض بتعددية الأطراف، وحفظ السلام وبناء السلام وتقديم المساعدة الإنسانية، والتنمية الطويلة الأجل، والنمو. وبتنحية التطلعات المتباينة والمصالح المتضاربة جانبا، ينبغي أن ننهض للوفاء بمسؤوليتنا المشتركة وللقيام بصورة جماعية بتعزيز دعمنا والتزامنا تجاه الأمم المتحدة.

لقد تكلمت عن التحديات التي نواجهها والأزمات الإنسانية المتمثلة في تدفقات اللاجئين والمهاجرين. وفي الوقت نفسه، يجب علينا أيضا أن ندرك أننا في لحظة حاسمة فيما يتعلق بتغير المناخ. وقد تأثرت بشكل خاص بالحضور الهائل للشباب في قمة العمل المناخي وبتعابيرهم المخلصة عن الجزع والقلق بشأن آثار تغير المناخ. وقد تأثرت للغاية على وجه الخصوص بكلمات ابنة الستة عشر ربيعا غريتا ثونبرغ التي قالت إن أنظار جميع الأجيال المقبلة مصوبة نحونا. والواقع أننا ملزمون بشكل جماعي بأن نبني للأجيال المقبلة مستقبلا أفضل وأن نترك لهم كوكبا أكثر اخضرارا.

فلنتخيل كيف سيؤثر تغير المناخ على عالمنا إذا لم نتصرف بحزم اليوم. ومما يشهد على الحالة المتردية التي نواجهها درجات حرارة المرتفعة بصورة قياسية وموجات الحر المطولة والحرائق المدمرة وإزالة الغابات وذوبان الجليد وارتفاع مستوى سطح البحر ونوبات الجفاف والفيضانات والظواهر الجوية الشديدة. وإذ تأخذ في اعتبارها التوقعات المنذرة بالخطر البالغ بشأن أثر تغير المناخ على منطقتنا المباشرة، وهي شرق البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط، شرعت قبرص مؤخرا في مبادرة لتنسيق إجراءات مكافحة تغير المناخ على الصعيد الإقليمي. وعلى نحو أكثر تحديدا، تستهدف هذه المبادرة الجمع بين كبار العلماء وواضعي السياسات في منطقتينا من أجل إيجاد حلول عملية وقابلة للتنفيذ، تعود بفوائد دائمة على مواطنينا.

وتقف قبرص أيضا في طليعة المبادرات الأخرى الرامية إلى إرساء شروط السلام والاستقرار في منطقتنا، بوسائل منها إيجاد أوجه تآزر وتعزيز علاقاتنا مع البلدان المجاورة. ويستند هذا التعاون الذي بلغ مراحل متقدمة إلى مبدأ تعددية الأطراف وإلى جداول أعمال إيجابية دون أي استثناءات. ويشكل ذلك خطوة واعدة نحو إضفاء الطابع المؤسسي على الشراكات في شرق البحر الأبيض المتوسط.

على مدى السنوات الخمس والأربعين الماضية، اتخذنا نفس المبادرات الإيجابية من أجل إنهاء الوضع الراهن غير المقبول في وطني وتحقيق السلام والاستقرار الدائمين هناك. إن الوضع الراهن هو نتيجة للغزو التركي غير المشروع الذي حدث في عام ١٩٧٤ وانتهاك سيادة جمهورية قبرص وما تلا ذلك من احتلال

عسكري لأكثر من ثلث البلد والتشريد القسري لأربعين في المائة من السكان. ومنذ عام ١٩٧٤، وبالرغم من الجهود المخلصة والمشاركة البناءة من جانب الرئيسين اللذين سبقاني ومن جانبي في البحث عن تسوية عادلة ومنصفة، ظلت قبرص، للأسف، البلد المقسم الأخير في أوروبا.

ونحن الآن في خضم جهود جديدة تتيح بصيصا من الأمل. وأود أن أؤكد بأقوى العبارات دعمي الكامل للجهود الجديدة التي يبذلها الأمين العام لاستئناف العملية من حيث توقفت في كران – مونتانا، وأشدد على أنني سأكرس نفسي تماما لها. وفي هذا السياق، وبناء على دعوة من الأمين العام لإيجاد أساس متفق عليه لاستئناف المفاوضات، ثمة فهم لدى زعماء الطائفتين لأن المعايير المرجعية ذات الصلة ينبغي أن تتألف من العناصر التالية: أولا، الإعلان المشترك بشأن قبرص الصادرة في ١١ شباط/فبراير ٢٠١٤ والذي يحدد المبادئ التوجيهية والمبادئ الأساسية لإطار الحل المنشود، فضلا عن منهجية العملية التفاوضية؛ وثانيا، التقارب الذي تحقق والذي أفضى إلى عقد المؤتمر المعني قبرص في كران – مونتانا؛ وثالثا، الإطار المؤلف من ست نقاط الذي وضعه الأمين العام فيما يتعلق بالأمن والضمانات والقوات والمشاركة الفعالة والتعديلات الإقليمية،والملكية والمعاملة المنصفة، على نحو ما تم تبيانه في كران – مونتانا في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧.

إن هذا الفهم يمكن أن يمهد الطريق لاستئناف المحادثات بهدف وحيد هو التوصل إلى تسوية شاملة على أساس ما وافقنا عليه من جانبنا كحل توفيقي تاريخي، ألا وهو، تطور جمهورية قبرص لتصبح اتحادا يضم منطقتين وطائفتين تتمتعان بالمساواة السياسية، على النحو المبين في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والاتفاقات الرفيعة المستوى، على أن تكون دولة ذات سيادة واحدة وشخصية قانونية دولية واحدة ومواطنة واحدة. وستكون هذه تسوية يترتب عليها قيام دولة دائمة تملك مقومات البقاء وتؤدي وظائفها، متحررة من التبعية الأجنبية والقوات الأجنبية ومن حقوق التدخل من جانب بلدان ثالثة. وينبغي ألا تحيد هذه التسوية عن قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وقيم الاتحاد الأوروبي ومبادئه.

وأود أن أبعث برسالة واضحة: إن المساعي الحميدة للأمم المتحدة والأمين العام هي السبيل الوحيد للمضي قدما بالنسبة لنا

وللأسف، وعلى الرغم من أن الجهود جارية بهدف استئناف العملية التفاوضية، فإن الإجراءات التي اتخذتها تركيا مؤخرا لا تنتهك القانون الدولي فحسب بل تقوض بشدة أيضا هدف تهيئة بيئة مواتية لإجراء مفاوضات مجدية. وبينما لا أنوي الدخول في لعبة إلقاء اللوم على الطرف الآخر، لا يسعني القبول بدبلوماسية الزوارق المسلحة وأساليب الابتزاز والمحاولات الرامية لإجبارنا على التفاوض تحت الإكراه، كما أن كرامة شعبي لا تسمح لي بذلك. فهل يمكن للجهود التي يبذلها الأمين العام أن تنجح في حين تواصل تركيا انتهاك الحقوق السيادية لجمهورية قبرص في منطقتها الاقتصادية الخالصة المعترف بها دوليا وفي الجرف القاري؟ وهل يمكن أن تنجح عندما تهدد تركيا قبرص بوخم العاقبة إذا مضينا قدما مرة أخرى في برنامجنا للطاقة؟ وهل يمكن أن تنجح فيما تهدد تركيا الدول المجاورة وشركات الطاقة التي نتعاون معها والتي اتفقنا معها على التزامات تعاهدية؟ وهل يمكن للجهود التي يبذلها الأمين العام أن تنجح فيما تشير التصريحات العلنية الأخيرة الصادرة عن المسؤولين الأتراك وأفعالهم إلى وجود خطط لبناء مستوطنات في منطقة فاروشا المسيجة، ذلك الجزء غير المأهول من فاماغوستا الخاضع للاحتلال العسكري التركي غير المشروع؟

وفيما يتعلق بفاروشا، أود أن أشدد على أن وضعها المتميز يحظى بالاعتراف في جميع تقارير الأمين العام ومن جانب عملية الأمم المتحدة في قبرص. وبصورة أكثر تحديدا، فإن إطار إعادة

توطين سكان فاروشا الشرعيين فيها تحت رعاية الأمم المتحدة قد تم تحديده بوصفه أولوية في كل من الاتفاق الرفيع المستوى لعام ١٩٧٩ بين زعيمي الطائفتين وفي قراراي مجلس الأمن ٥٥٠ (١٩٨٤) و٧٨٩ (١٩٩٢). وفي هذا الصدد، نعرب عن تقديرنا العميق لإعادة تأكيد الأمين العام مؤخرا على أن موقف الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة لم يتغير وأنه ما زال يسترشد بقراري مجلس الأمن.

في هذه اللحظة التي نتكلم فيها، نواجه أيضًا تمركزاً عدوانياً متزايداً للجيش التركي وتصعيداً للانتهاكات في المنطقة العازلة. كل هذه التطورات تجعل دور قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص وتنفيذ ولايتها أهم من أي وقت مضى. وكما لو لم يكن كافياً أننا نواجه التحديات التي ذكرتها، قبل يومين في هذه القاعة ألقى الرئيس التركي، السيد أردوغان، خطاباً وجه فيه مزاعم مضللة. لقد أشار، في جملة أمور، إلى موقف متشدد من الجانب القبرصي اليوناني، قائلاً إن

> ”من الواضح أن أولئك الذين يزعمون أنهم يعملون من أجل حل مشكلة قبرص بدون ضمانات ولا أمن، لديهم نوايا سيئة منذ البداية“ (A/74/PV.3، الصفحة ٢٨)

إنني أتساءل، وأسأل، عما إذا كان من التشدد وسوء النية التطلع إلى إقامة دولة مستقلة وذات سيادة، وبلا وجود لقوات احتلال. هل من التشدد وسوء النية أن نتصور إنهاء معاهدة الضمان التي عفا عليها الزمن وإنشاء نظام قوي للأمن، يستند بالكامل إلى ميثاق الأمم المتحدة ومعاهدات الاتحاد الأوروبي ذات الصلة؟ أي من الدول الـ ١٩٣ الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة تخضع لنظام ضمانات مع دولة ثالثة؟ هل من التشدد وسوء النية التطلع إلى إقامة دولة طبيعية لا يتخذ فيها جميع القرارات سوى القبارصة، وبتحرر من التبعية الأجنبية؟

لقد زعم الرئيس أردوغان أيضا أن الجانب القبرصي اليوناني ”يتبع سياسات غير منصفة وغير عادلة تتمثل في الفرض ورفض تقاسم السلطة السياسية والازدهار مع القبارصة الأتراك“ (المرجع نفسه). هل نحن نرفض مشاركة القبارصة الأتراك في السلطة السياسية والازدهار عندما قبلنا بالمساواة السياسية على النحو الذي حدده الأمين العام ووفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وعندما توصلت الطائفتان القبرصيتان اليونانية والتركية، في سياق عملية التفاوض، إلى اتفاق بشأن مسألة الموارد الطبيعية، بما يتمشى مع اتفاقية الأمم المتحدة بشأن قانون البحار؟ كما أننا أعربنا عن استعدادنا، في إطار مفاوضات ذات مغزى، لإيداع الإيرادات المتراكمة من استغلال المواد الهيدروكربونية في حساب ضمان مخصص للمجتمع القبرصي التركي، والذي نحمي من خلاله النصيب المشروع للمجتمع القبرصي التركي، ووفقاً لنسبة السكان في الدولتين المكونتين للاتحاد في المستقبل.

كما ادعى الرئيس أردوغان أن تركيا لديها مقاربة معقولة لقضية موارد الطاقة وأنه هو وبلده سيحميان في نهاية المطاف الحقوق المشروعة للقبارصة الأتراك حتى النهاية. هل هي مقاربة معقولة أن يتم إجراء عمليات تنقيب لاستكشاف مواد هيدروكربونية من جانب أحادي وبشكل غير قانوني في المنطقة الاقتصادية الخالصة لبلد آخر من خلال التهديد باستخدام القوة؟ وأتساءل عن أية مصالح تلك التي تحميها تركيا عندما تطالب بتقييد المنطقة الاقتصادية الخالصة لقبرص بنسبة ٤٤ في المائة لمصلحتها الخاصة وعلى حساب حقوق ومصالح القبارصة اليونانيين والأتراك على حد سواء.

كما ذكرت في وقت سابق، لم أكن أعتزم ولا أعتزم الشروع في مواجهة. على العكس، أؤيد بالكامل الملاحظات الختامية العاطفية للسيد أردوغان، حيث أنها تتضمن جوهر ما نحاول تحقيقه في قبرص – ”الحرية والسلام للجميع، وتحقيق

الرخاء للجميع، وتوفير العدالة للجميع ومستقبل سلمي وآمن للجميع‘‘ (المرجع نفسه، ص ٣١). هذه هي رؤيتي الإضافية – وهي أيضًا رؤية شعب قبرص: إنهاء الوضع الراهن غير المقبول بإنشاء دولة تضمن مستقبلًا مزدهرًا مشتركًا للأجيال القادمة من القبارصة اليونانيين والأتراك، وتمكينهم من العيش معاً بحرية ومن التعاون في أوضاع تتسم بالاستقرار والأمان والتعايش السلمي. عندئذ فقط سنتمكن من استخدام إمكانات وقدرات بلدنا غير المستغلة. لن أحيد عن السعي إلى تحقيق هذه الرؤية، وأدعو إلى تضامن الأعضاء في دعم الجهود المبذولة للتوصل إلى حل لمشكلة قبرص. هذا ليس في مصلحة شعب قبرص فحسب بل أيضا لصالح تركيا والمنطقة والمجتمع الدولي.

قد أكون خصصت جزءًا كبيراً من خطابي لمشكلة قبرص. مع ذلك فإنني لم أهمل أو أغفل عن الأهمية الكبيرة للتحديات العالمية، وخاصة الفقر وتغير المناخ والتنمية المستدامة. إن الحل للتصدي لهذه التحديات يعتمد بالكامل على حسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في أن تُنحي أخيرا المصالح والمآرب النفعية القصيرة الأجل وأن تتوصل إلى فهم مشترك لضرورة الالتزام التام بميثاق وقرارات ومقررات أسرتنا المشتركة. عندها فقط سنحقق أهدافنا ومقاصدنا الجماعية ونمنح مستقبلاً أفضل لأبنائنا وأحفادنا والأجيال القادمة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية قبرص على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد نيكوس أناستاسيادس، رئيس جمهورية قبرص، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد ألكسندر فوتشيتش، رئيس جمهورية صربيا

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية صربيا.

اصطُحب السيد ألكسندر فوتشيتش، رئيس جمهورية صربيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد ألكسندر فوتشيتش، رئيس جمهورية صربيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس فوتشيتش (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أخاطب الجمعية العامة بصفتي رئيس جمهورية صربيا – بلد يقطنه أناس طيبون وشرفاء والذين منحوني ثقتهم وشرفوني بمهمة تمثيلهم أمام الجمعية وفي عالم استعادوا فيه، من خلال عملهم الشاق، المكان الذي يخصهم. عندما كنت في هذه القاعة آخر مرة، قبل عامين (انظر A/72/PV.11)، قيل إن الوضع في العالم كان أصعب من العام السابق، عام ٢٠١٦. ولن أقول إن الوضع أسهل في عام ٢٠١٩، لأن العكس هو الصحيح.

لقد لاحظ الأعضاء أننا، مثل الأطفال، نجتمع كلنا في هذه القاعة الكبيرة عندما نحتاج إلى سماع ما تفكر فيه الدول العظمى بشأننا وبشأن مستقبلنا. بخوف وبعض القلق نسعد عندما ينتهي الأمر ولا يرد ذكرنا في خطاباتها. وللآسف، ننظر بسخرية إلى الذين ورد ذكرهم لأننا لم نكن في مكانهم. وعلى هذا النحو، نبقى أحياء سنة أخرى. أنا لا أتحدث عن قوة عظمى واحدة فحسب بل عن كل القوى العظمى. لقد جئت من بلد صغير، وإن كان الأكبر في غرب البلقان، والذي واجه أكبر معاناة في الحرب العالمية الأولى.

وأنا أنتمي إلى شعب نجا من أفظع أشكال المعاناة ومن الإبادة الجماعية في معسكر ياسينوفاتس إبان الحرب العالمية الثانية وإلى شعب يريد قبل كل شيء تحقيق السلام والاستقرار والتمكن من المضي قدماً في القرن الحادي والعشرين.

لقد كانت يوغوسلافيا السابقة، ووريثتها القانونية صربيا، أحد مؤسسي حركة بلدان عدم الانحياز. ونحن اليوم نسير على الطريق نحو عضوية الاتحاد الأوروبي، وهو التزام استراتيجي لبلدنا. ولكن سندعو في هذه القاعة وفي أي مكان آخر بقوة أكبر من أي وقت مضى ليس إلى احترام حقوق البلدان الصغيرة واستقلالها وسيادتها فحسب، ولكن أيضًا إلى القدرة دائمًا على الحفاظ على المساواة وحقنا في الحرية وصنع القرارات بصورة مستقلة من خلال العمل معا.

ولهذا السبب، سأتحدث عن صربيا والمنطقة لأنه لا يمكن ذكر إحداها دون ذكر الأخرى. واسمحوا لي أن أقتبس مما قاله إرنست همنغواي. إن صربيا ليست جزيرة، ولكنني أقول بفخر إنها جزء من البلقان وهي أقوى إذا كان المحيطون بها أقوى. وهذا هو السبب في أنني أبذل جهودا من أجل المنطقة لا تقل في مداها تقريبا عن جهودي من أجل صربيا. ولهذا السبب، نحن متحمسون للغاية لقبول البلقان بسياسة تعاونية وهذا هو السبب في أننا سنسعى دائمًا للتحدث مع بعضنا بعضا. وسندافع دائمًا عن سياسة السلام والتعاون لأنها الطريقة الوحيدة لتحقيق الاستقرار الضروري والذي من دونه لا يمكن تحقيق أي نمو اقتصادي أو تقدم.

إنني أنتمي إلى بلد كان عليه أن يواجه إصلاحات صعبة للغاية في عام ٢٠١٤. فقد كنا على حافة الإفلاس والخراب بشكل كامل. واليوم، ليس لدى صربيا أي مشاكل في ماليتها العامة وأريد إبلاغ مواطني بلدي بأخبار رائعة. إننا نتوقع أن ترفع واحدة من أكبر وكالات التصنيف الائتماني العالمية غدًا ليس التوقعات الخاصة ببلدنا فحسب، ولكن أيضًا تصنيفه الائتماني. ووفقًا لتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي، فإن الناتج المحلي الإجمالي لصربيا سينمو بشكل تراكمي بنسبة ١٢,٥ في المائة أو بمعدل ٤ في المائة سنويًا على مدى السنوات الثلاث المقبلة. ولن يحقق أي بلد آخر في المنطقة هذه النتيجة.

ويتوقع صندوق النقد الدولي أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وهو مؤشر موثوق على مستوى المعيشة، سيبلغ ١٠ ٣٩٤ دولارا في عام ٢٠٢٣. وهذا يمثل زيادة قدرها حوالي ٤٥ في المائة مقارنة بمستوى نصيب الفرد في العام الماضي وقدره ٧ ٢٠٧ دولارات. ومعنى ذلك أن نصيب الفرد سيتضاعف تقريبا في غضون خمس سنوات فقط.

وبفضل الحالة الاقتصادية المستقرة لصربيا تحديدا، اجتذب بلدنا خلال الأشهر السبعة الأولى من هذا العام ٢,٣٢ بليون يورو في صورة استثمارات أجنبية مباشرة، وهو رقم أكبر بكثير مقارنة بمستواه في نفس الفترة من العام الماضي. وقد كان العام الأكثر نجاحا بالنسبة لصربيا.

وأخيراً، يسجل معدل البطالة في صربيا أدنى مستوى للبطالة في المنطقة حيث يبلغ ١٠,٣ في المائة. وبالإضافة إلى ذلك، فإننا نستثمر في مستقبل صربيا من خلال الدراية الفنية ونحن نشتهر الآن بتصدير منتجات وبرامج تكنولوجيا المعلومات. وخلال العام الماضي تجاوزت تلك الصادرات بليون يورو.

وثمة سؤال مهم يطرح نفسه هنا: هل نعيش حياة طيبة؟ وهل يعيش الناس في المنطقة حياة طيبة؟ الجواب هو: لا. فنحن بحاجة إلى عقود من السلام والعمل الجاد والدؤوب وإلى تحقيق نجاحات كبيرة من أجل تقريب أنفسنا من البلدان الأوروبية المتقدمة النمو. ومع ذلك وفي ظل هذه الظروف وبسبب التقدم الاقتصادي، اختارت صربيا انتهاج سياسة خارجية مستقلة وصنع قراراتها بصورة مستقلة كمسار لها نحو المستقبل.

وهذا هو السبب في أننا لا نختفي في أي مكان ولا حتى في هذه القاعة، بل إننا نثني على العلاقات الطيبة والودية التي تربطنا بجمهورية الصين الشعبية والاتحاد الروسي وبعلاقاتنا التي تزداد تحسنا مع الولايات المتحدة الأمريكية لأن مهمتنا هي رعاية شعبنا. ونحن لا نهتم بما قد يخبرنا به أي شخص آخر في العالم سواء كنا نشتري الغاز أو الشوكولاتة، فقد اخترنا أعلى

السلع جودة وأيسرها من حيث التكلفة. ونحن لا نهتم بما تفكر فيه الدول الكبرى الأخرى لأننا نعتقد أنه يحق لنا أن نفكر وأن نقرر مصيرنا وما هو الأفضل لشعوبنا، وليس ما تفكر فيه الدول الكبرى والقوية الأخرى.

ويعلم جميع الأعضاء أننا نواجه مشاكل فيما يتعلق بالسلامة الإقليمية لصربيا وأننا نواجه في الواقع مسألة كوسوفو وميتوهيا المعلقة. وتؤثر مشكلة كوسوفو وميتوهيا التي لم تُحل بعد، في المقام الأول، على التقدم الاقتصادي ومستقبل الشباب في المنطقة وفي صربيا. ولهذا السبب، سأتحدث عن الجهود المبذولة لحل تلك المشكلة رغم كل العقبات.

قال الكاتب والدبلوماسي الصربي يوفان دوتشيتش إن الأعداء ليسوا سوى أصدقائنا المتخفين الذين ينأون بأنفسهم عنا لمجرد نوع من سوء الفهم أو التحامل. ومشكلة كوسوفو وميتوهيا المستمرة منذ قرون بعيدة كل البعد عن سوء الفهم أو التحامل، ولكننا بدأنا بشجاعة وواقعية وبإرادة وإيمان السعي لإيجاد حل دائم لها.

ولا أحد يهتم بإيجاد حل لهذا الحمل الصعب أكثر من صربيا لأن ذلك سيحقق السلام والاستقرار والتعاون والرخاء الاقتصادي والتقدم على طريق الاتحاد الأوروبي ليس لبلدنا فحسب، بل للمنطقة بأسرها. ولهذا السبب، نتوقع من العالم، وخاصة الدول الكبرى، أن ترى وتفهم وتدعم مواقفنا وحججنا، فضلا عن عدم دعم التحركات في الاتجاه المعاكس، كما فعلت خلال الأعوام الحاسمة من ١٩٩٩ إلى ٢٠٠٨.

وكما قال رئيس الولايات المتحدة جون كينيدي، لا يمكننا التفاوض مع أشخاص يقولون إن ما أملكه هو ملك لي وحدي وما تملكه هو أمر قابل للتفاوض. ولهذا السبب، أرى أنه يجب التوصل إلى حل دائم بطريقة لا يكسب من خلالها أي من الطرفين كل شيء ولكنه سيكسب ما يكفيه.

وعلى الرغم من أننا لا نعترف بالاستقلال المعلن من جانب واحد لما تُسمى كوسوفو، مثلما يفعل عدد من البلدان يقل على نحو مطرد، لأنه وفقًا لقرار مجلس الأمن الملزم قانونًا ١٢٤٤ (١٩٩٩)، فإن كوسوفو وميتوهيا هي مقاطعة تتمتع بالحكم الذاتي داخل جمهورية صربيا وتحت إدارة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. ورغبة منا في تحقيق السلام والاستقرار، أجرينا حوارًا مع الألبان الذين يعيشون هناك بتيسير من الاتحاد الأوروبي. ومن خلال التنازلات التي قدمناها، حققنا بعض التقدم وشهدنا ذلك من خلال توقيع الاتفاق الأول على المبادئ المنظِّمة لتطبيع العلاقات. ومع ذلك، فإن صربيا وحدها هي التي أوفت بالالتزامات التي تم التعهد بها بموجب ذلك الاتفاق. وواصلنا الحوار على الرغم من التوترات والحوادث المتكررة في كوسوفو وعلى الرغم من التحركات الأحادية الجانب لبريشتينا، الأمر الذي جعل الحوار صعبًا إلى أن توقف جراء أكثر الخطوات عبثية، والمتمثلة في فرض تعريفة بنسبة ١٠٠ في المائة على استيراد البضائع الصربية، وهو ما يعني في الواقع الإنهاء الكامل لتدفق البضائع.

ومنذ الوقت الذي فرضت فيه كوسوفو التعريفة الجمركية في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ وحتى ٢١ آب/أغسطس من هذا العام، خسرنا حوالي ٣٥٠ مليون يورو. كما أن التعريفات الجمركية التي لا تزال سارية تعرض للخطر الحياة الطبيعية والكريمة للصرب في كوسوفو وميتوهيا. وطوال هذا الوقت، كان رد فعل صربيا معتدلا ومسؤولا تجاه أفعال بريشتينا الانفرادية حيث لم تتخذ تدابير مضادة وحاولت تهدئة الحالة.

وليست مصالح بلغراد وبريشتينا هي وحدها المتشابكة بسبب مشاكل كوسوفو وميتوهيا، ولكن أيضًا مصالح مختلف أصحاب المصلحة على المستوى الدولي. وما بقيت الأمور على هذا النحو، فإن كوسوفو ستكون مصدراً للتلاعب السياسي وعدم الاستقرار بلا نهاية. وهذا هو بالضبط السبب في أن

وجود الأمم المتحدة من خلال عمل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو ضروري لضمان سلامة الصرب الذين يعيشون هناك.

وعلى الرغم من كل شيء، أعتقد أن الاتفاق بين الصرب والألبان ذو أهمية قصوى لاستقرار البلقان وأن لهاتين الدولتين دور في منطقتنا، توخاه وينستون تشرشل لفرنسا وألمانيا عندما تحدث عن توحيد أوروبا. ونحن على استعداد لمواصلة بذل الجهود لإيجاد حل لمسألة كوسوفو وميتوهيا. وإذا لم يتحقق ذلك، فلن نبدأ في إنشاء قسم الطريق السريع الممتد من نيش إلى بريشتينا في العام المقبل.

لطالما كانت صربيا مفترق طرق، وبالتالي أصبحت مقرًا لجماعة جنوب شرق أوروبا المعنية بالنقل. وقد انتهينا للتو من إنشاء الطريق السريع المؤدي إلى جمهورية مقدونيا الشمالية. وفي بداية شهر تشرين الثاني/نوفمبر، افتتحنا طريقًا سريعًا يؤدي إلى بلغاريا. ونحن نبني طريقًا سريعًا يؤدي إلى الجبل الأسود وهناك خطة مستمرة لربطنا برومانيا عبر طريق أفضل. ونحن نبني خطا للسكك الحديدية يؤدي إلى هنغاريا ونقوم بتحديث السكك الحديدية المؤدية إلى الجبل الأسود ومقدونيا الشمالية. وأتمنى إحياء خط السكك الحديدية بين بلغراد وسراييفو.

وقد عقدت قبل ثلاثة أيام اجتماعًا مهمًا مع رئيسي وزراء جمهورية مقدونيا الشمالية وألبانيا. واتفقنا على الشروع في العمل من أجل أنفسنا ومن أجل منطقتنا، ليس لتوحيد بلداننا ولكن لتمكين التدفق الحر للسلع ورأس المال والخدمات والبدء في إنشاء سوق مشتركة، أي الشروع في أمر ثوري لحد ما لأنه ليس من الضروري أن تخدم دول البلقان الآخرين فحسب، ولكن يمكنها معًا تحقيق أفضل وأعظم الأشياء لنفسها.

لقد اقتتلنا حتى اليوم حول من سيدعم واحدة أو اثنتين أو ثلاث من الدول الكبرى وحول أي من الدول الكبرى ستبني مستقبلًا أفضل لنا. إنني لست ساذجاً مطلقا وأنا أعلم أننا في المستقبل سنعتمد إلى حد كبير على الدول الكبرى. ولكن كل ما يمكننا القيام به بأنفسنا، ينبغي ألا نتركه للآخرين ولن نفعل ذلك. وهذا هو السبب في ضرورة أن تكون منطقة البلقان ملكا لدول البلقان التي يسكنها شعب حر وذ سيادة يعرف كيف يكافح بأفضل طريقة من أجل مستقبله. ونريد نفس الشيء بالنسبة لجميع الدول الأخرى في كل أنحاء العالم وسنكافح دائمًا من أجل ذلك في هذه المؤسسة النبيلة.

في غضون ١٠ أيام تقريبا، ستبدأ صربيا أيضًا في بناء طريق سريع يربط بين بلغراد وسراييفو، تمامًا كما بنينا بالفعل أو نقوم ببناء العديد من الطرق والسكك الحديدية لأننا نريد أن نكون أقرب إلى جميع جيراننا حتى نتمكن من معرفة وفهم بعضنا بعضا بشكل أفضل. ونبني كذلك طريقا للمرور السريع نحو بانيا لوكا للمساعدة على الحد من التوترات السياسية الناجمة عن الأعمال الاستفزازية العابرة للحدود، وليؤدي إلى زيادة التعاون.

وأحد الطرق لتحقيق ذلك هو التعاون في إنشاء منطقة اقتصادية إقليمية. ولا ينبغي لأحد أن يخشى أن تتخفى يوغوسلافيا الجديدة وراء هذه الفكرة، أو أنها تعبير عن هيمنة صربية أو رغبة فيها، فقط لأنها آتية من بلغراد. وأعتقد أن أسواقنا الصغيرة المقسمة في منطقة غرب البلقان ستكون أكثر فائدة للجميع إذا ما عملنا معا. فالتعاون الإقليمي والمنطقة الاقتصادية لن يكونا بديلين عن الاتحاد الأوروبي، ولكن يمكنهما أن يكونا تعبيرا عن اهتمامنا بأنفسنا، على الأقل إلى حين الانتهاء من عملية تحقيق التكامل الأوروبي.

فصربيا تحترم جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وسلامتها الإقليمية وسيادتها. ولم نطالب قط ولن نطالب على الإطلاق بشيء ليس من حقنا. ونتوقع الحصول على نفس المستوى من الاحترام. ولا نمنح أنفسنا حق تقسيم العالم إلى الأخيار والأشرار ولا تقييم ما هو صائب وما هو خاطئ. إننا نعتز بتقاليدنا المحبة للحرية وإسهامنا التاريخي في الكفاح

من أجل التمسك بالقانون والعدالة. وندعو إلى أن تحل جميع المسائل المعلقة في العالم بالطرق السلمية من خلال الحوار، وتمشيا مع القانون الدولي وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة.

ونريد أن نعتز بالصداقات القديمة ونبني أخرى جديدة، وهو ما يجعلنا نعتز بأن نقول، هنا في أهم قاعة في العالم، أننا سنبذل قصارى جهدنا لتحسين تعاوننا مع جميع البلدان الأفريقية والآسيوية وبلدان أمريكا اللاتينية. تلك هي أيضا الكيفية التي نرى بها مستقبل صربيا ومستقبل العالم. بيد أن الصداقة ليست بالشيء الذي يمكن أن يقدم مرة واحدة ويدوم إلى الأبد – فينبغي أن نقوم بتعزيزها وإذكائها باستمرار. ويمكن لبلدان العالم دائما أن تعول على صربيا، في ذلك الصدد.

وكما قلت من قبل، فإننا في طريقنا صوب الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، ولدينا شراكات وعلاقات مع بلدان غربية، بما في ذلك تعاون مكثف متزايد مع الولايات المتحدة الأمريكية. كما إننا فخورون بعلاقاتنا الممتازة مع روسيا والصين، ويشكل تعاوننا مع البلدان الصديقة في أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية محط تركيز آخر للسياسة الخارجية الصربية.

”إن كان هناك أي شيء يمكن لرجل أن يحسن صنعه، أقول دعه يفعله. إمنحه الفرصة.“ بهذه الكلمات، التي عادة ما تعزى إلى رجل الدولة العظيم أبراهام لنكولن، أود أن أشكر الجمعية على إنصاتها وأختتم بقول بضع كلمات باللغة الصربية، تفهمها منطقة كاملة فهما جيدا، ”بالقان، بلقانسكم ناروديما، زيفيلا صربيا“.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، أشكر رئيس جمهورية صربيا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد ألكسندر فوتشيتش، رئيس جمهورية صربيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد رومن راديف، رئيس جمهورية بلغاريا

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية بلغاريا.

اصطحب السيد رومن راديف، رئيس جمهورية بلغاريا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد رومن راديف، رئيس جمهورية بلغاريا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس راديف (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أشكر رئيس الجمعية العامة على قيادته القديرة، التي أعتقد أنها ستؤدي بنا إلى إجابات على التحديات الملحة التي نواجهها. نحن اليوم بحاجة، أكثر من أي وقت مضى، إلى تأييد نظام متعدد الأطراف قائم على القواعد وتقع الأمم المتحدة في صميمه. وأود أن أعرب، في ذلك السياق، عن دعمنا للمبادرة الحسنة التوقيت والهامة التي أطلقتها ألمانيا وفرنسا لإنشاء تحالف من أجل تعددية الأطراف، شبكة من الدول المتشابهة الفكر تعمل على تعزيز نهج متعددة الأطراف وفعال تجاه القضايا العالمية من خلال الأمم المتحدة. وتتماشى هذه المبادرة تماما مع موضوع المناقشة العامة لهذا العام.

وأود أن أقول بضع كلمات عن لبنات البناء المختلفة لموضوعنا الرئيسي على النحو المبين في موضوعنا الأشمل لهذه الدورة – التنمية المستدامة لجميع أجزاء كوكبنا. إن المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة حدث محوري على هامش الجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين. فالحاجة إلى تسريع وتيرة التقدم في تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة ملحة. ويواجه الجنس البشري عواقب ضارة سريعة التطور للاستخدام المفرط المتزايد باستمرار للموارد الطبيعية والتوسع الضخم في المناطق الحضرية. فبعض الأنشطة البشرية تسفر عن

تلوث بيئي لا يمكن التعافي منه، مما يقلل من التنوع البيولوجي ويهدد النظم الإيكولوجية الهشة.

إننا نثني على الأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، على عقد مؤتمر قمة العمل المناخي بوصفه عاملا حفازا للإرادة السياسية الجماعية من أجل تحقيق مستويات أقل من، وبمرور الزمن تحييد، انبعاثات الغازات الدفيئة. وهذه – الرسالة الرئيسية لمؤتمر القمة – يجب يتردد صداها عاليا من هذه – أرفع المنصات الدولية. إن بلغاريا تتمسك بالتزاماتها بموجب اتفاق باريس بشأن تغير المناخ. ولن يدخر بلدي جهدا في تحويل اقتصاده بطريقة من شأنها أن تسهم في الهدف المشترك المتمثل في الإبقاء على ارتفاع درجة الحرارة بمقدار ١,٥ درجة مئوية وتحييد صافي انبعاثاتها العالمية من الغازات الدفيئة بحلول ٢٠٥٠. وقد حققت بلغاريا بالفعل الهدف المؤقت المتمثل في إسهام مصادر الطاقة المتجددة بنسبة ١٨ في المائة في مزيج الطاقة، ما يجعلها بطلة في الاتحاد الأوروبي.

وفي هذا العام، في ٢٤ كانون الثاني/يناير، حدد الأمين العام غوتيريش أول يوم دولي للتعليم، واضعا التعليم في صلب خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وبلغاريا تؤيد بكل إخلاص تقييمه بأن التعليم يشكل محركا للقضاء على الفقر وقوة دافعة من أجل تحقيق السلام.

وبلغاريا ملتزمة، بصفتها عضوا في مجلس حقوق الإنسان، بتمكين الأطفال ذوي الإعاقة من خلال التعليم الشامل للجميع. فالتعليم الشامل للجميع أداة أساسية في عملية الإدماج الاجتماعي. وفي عالم تحركه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، نركز بشكل خاص على الفرص التي يتيحها التعليم. وفي السنوات القادمة، سيكون المفوض الأوروبي المسؤول عن الابتكار والتعليم وقطاع الشباب من بلغاريا، الأمر الذي يدل على الأهمية التي نعلقها على هذه الأولويات.

والصحة العالمية هي أحد أهم التحديات العالمية الراهنة التي نواجهها. وتؤكد بلغاريا التزامها بتحقيق التغطية الصحية الشاملة، على النحو المبين في أولوياتنا الوطنية. ونرحب بالاجتماع الرفيع المستوى حسن التوقيت بشأن هذه المسألة، وكذلك الإعلان السياسي بشأن التغطية الصحية الشاملة ودعوته الطموحة إلى العمل.

ولدى الأمم المتحدة مجموعة فريدة من أدوات الوساطة ومنع نشوب النزاعات وحفظ السلام وبناء السلام. ونرحب برؤية الأمين العام من أجل إصلاح مترابط ترابطا وثيقا لجميع المجالات الرئيسية في هذا المجال الهام.

ترحب بلغاريا بالتزام الأمين العام بتعزيز الجهود الدبلوماسية من أجل السلام، وتقف على أهبة الاستعداد لدعم جهوده الرامية إلى تعزيز دور الوساطة في منع نشوب النزاعات، التي تتجسد في مبادرة العمل من أجل حفظ السلام.

ويشكل الإرهاب الدولي والتطرف العنيف تهديدا كبيرا للسلام والأمن الدوليين، وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة. وينبغي للمجتمع الدولي تكثيف الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون في مكافحة الإرهاب عن طريق دعم الأمم المتحدة بصفتها إحدى الجهات الفاعلة الرئيسية. وللأسف، خلال العام الماضي، لم يتمكن المجتمع الدولي من تحقيق إنجاز كبير في أي نزاع كبير في جميع أنحاء العالم. ولم يكن الإعلان عن الانتصار العسكري على ما يسمى بتنظيم خلافة الدولة الإسلامية في العراق والشام في آذار/مارس الماضي كافيا لجعل منطقة الشرق الأوسط التي مزقتها الحروب أقرب إلى السلام. وينبغي للمجتمع الدولي أن يبقى يقظا، إذ إن التهديدات الإرهابية لا تزال قائمة في أشكال مختلفة.

إن التوصل إلى حل سياسي للنزاع في سورية أمرٌ بالغ الأهمية لتحقيق لاستقرار والأمن في المنطقة وخارجها. وندعو إلى وقف للأعمال العدائية وحماية المدنيين على الصعيد الوطني.

ومن الضروري كفالة وصول المساعدات الإنسانية إلى جميع أنحاء البلد. وينبغي إطلاق عملية سياسية مستدامة تحت رعاية الأمم المتحدة، تهدف إلى انتقال سياسي وسلمي وجامع. وينبغي التماس حل سياسي مستدام عن طريق عملية سياسية حقيقية يملكها السوريون تماشيا مع قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف لعام ٢٠١٢ (S/2012/522، المرفق). وتعرب بلغاريا عن تقديرها البالغ لالتزام البلدان المضيفة المجاورة بالتخفيف من معاناة اللاجئين.

لا يوجد أي حل عسكري للأزمة في ليبيا. وستواصل بلغاريا دعم استئناف عملية الوساطة التي تقودها الأمم المتحدة والأعمال التحضيرية للانتخابات البرلمانية والرئاسية، عند الإمكان. إن استقرار ليبيا أمر بالغ الأهمية للأمن الإقليمي وإدارة تدفقات المهاجرين في البحر الأبيض المتوسط. وتؤيد بلغاريا التعاون الوثيق بين الاتحاد الأوروبي والمنظمة الدولية للهجرة الذي يهدف إلى زيادة عدد حالات العودة الطوعية وتحسين الأوضاع في مراكز الاحتجاز في ليبيا.

وستستمر بلغاريا في دعم جميع الجهود الرامية إلى استئناف محادثات السلام الإسرائيلية الفلسطينية، بما في ذلك محادثات المجموعة الرباعية بشأن عملية سلام الشرق الأوسط. وحل الدولتين هو الخيار الوحيد الممكن لتحقيق السلام الدائم.

وتبعث الحالة الإنسانية في قطاع غزة على القلق الشديد. وينبغي أن تظل أولوية للأمم المتحدة والمجتمع الدولي على حد سواء.

ويتضح من المواجهة المسلحة الممتدة لخمس سنوات في اليمن أن الحل الدائم والشامل للنزاع لا يمكن تحقيقه بالوسائل العسكرية. وسيتيح انتهاء أعمال القتال الفعلي المجال أمام تحسين الحالة الإنسانية الكارثية. وتؤيد بلغاريا الجهود الرامية إلى إحياء العملية السياسية، فضلا عن التنفيذ الكامل لاتفاق ستوكهولم كنقطة انطلاق للتسوية السلمية.

لقد مضى أكثر من خمس سنوات منذ بداية النزاع في أوكرانيا. وعلى الرغم من اتفاقات وقف إطلاق النار الدورية، لا تزال الحالة في شرق أوكرانيا محفوفة بالمخاطر إلى حد كبير. وندعو إلى التسوية السلمية للأزمة وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٦٢/٦٨ المؤرخ آذار/مارس ٢٠١٤. يمثل تبادل المحتجزين بارقة أمل، ولكن ينبغي لطرفي النزاع أن ينفذا بالكامل مجموعة التدابير المتفق عليها التي أقرها مجلس الأمن في القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥). ومن الأهمية بمكان أن يلتزما بوقف إطلاق النار، وسحب الأسلحة الثقيلة الكامل وتأمين الوصول دون عوائق إلى جميع المواقع بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وتعرب بلغاريا عن بالغ القلق إزاء قرار إيران تعليق تنفيذ بعض التزاماتها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة بشأن برنامجها النووي. إن العودة إلى الامتثال الكامل للاتفاق النووي ومواصلة الدبلوماسية توفران السبيل الوحيد للحد من التوترات. وينبغي معالجة الدور الإقليمي الإيراني وبرنامج القذائف التسيارية في البلد على نحو منفصل عن خطة العمل الشاملة المشتركة.

ونشعر أيضا بقلق بالغ إزاء تصعيد التوترات مؤخرا في الخليج الفارسي. وينبغي إعطاء الأولوية الفورية لتدابير التخفيف من التصعيد الرامية إلى تجنب وقوع مزيد من الحوادث.

ويمثل استئناف الحوار بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والدلائل المشجعة على استعداد بيونغ يانغ للدخول في مفاوضات بشأن نزع السلاح النووي، مرحلةً نوعية جديدة في الجهود الدولية. ومن الأهمية بمكان أن يتبع الاتفاقات على مستوى القمة اتخاذ إجراءات تحقق نتائج ملموسة. وتؤكد بلغاريا مجددا دعمها للتنفيذ الصارم والفعال لنظام الجزاءات، فضلا عن الإبقاء على قنوات الاتصال مفتوحة.

وتظل الجهود المتعددة الأطراف بشأن عدم الانتشار ونزع السلاح ذات أهمية مركزية. وفي العام المقبل، سنحتفل بالذكرى

السنوية الخمسين لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تتزامن مع مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٢٠. ولكي نحافظ على الزخم، يجب أن نؤكد من جديد صلاحية المعاهدة بوصفها حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار النووي.

ولطالما أيدت بلغاريا انضمام منطقة غرب البلقان إلى الاتحاد الأوروبي. إذ تمثل العملية المفضية إلى العضوية استثمارا في الاستقرار. وتركز بلغاريا أيما تركيز على الحاجة إلى التغلب على تركة الماضي في المنطقة من خلال العمل بنشاط على بناء علاقات حسن الجوار.

ترحب بلغاريا بجميع المبادرات التي تعود بالنفع على التمكين الاجتماعي والاقتصادي، ولا سيما تمكين الأشخاص المنتمين إلى الفئات الضعيفة. وبصفة بلدي عضوا في مجلس حقوق الإنسان، فإنه ملتزم بالبقاء نشطا بشأن هذه المسائل. لقد كان لي شرف مخاطبة المجلس في حزيران/يونيه لتأكيد التزامنا بدعم ومناصرة حقوق الأشخاص المحتاجين.

وبصفتنا رئيس مجموعة أصدقاء الأطفال وأهداف التنمية المستدامة، والعمل بالتعاون مع اليونيسيف، فإننا نطبق مبادئنا بدقة، وأود أن أسلط الضوء على أن الأسرة هي أفضل بيئة ممكنة للتربية الأطفال. وبلغاريا نصير لإنهاء الإيداع في مؤسسات الرعاية.

وتظل النساء ممثَّلات تمثيلا ناقصا في الهيئات الحكومية والخاصة في جميع أنحاء العالم. فهن لم يزلن يشكلن الغالبية العظمى من فقراء العالم. وأفخر بأن بلدي لديه سجل بارز في مجال تمكين المرأة. فبلغاريا ملتزمة تماما بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

إن التسامح والتفاهم هما القيمتان اللتان تستند إليهما الركيزة الأساسية للديمقراطية. وللأسف، على الرغم من كل الجهود المبذولة، لا تزال معاداة السامية تطل برأسها القبيح. ويمثل إنقاذ جميع السكان اليهود في بلغاريا في عام ١٩٤٣ أحد المحطات المضيئة في تاريخنا. ففي أحلك أوقات الحرب العالمية الثانية، لم يُرسل أي فرد من الطائفة اليهودية البلغارية التي كان قوامها ٥٠ ٠٠٠ شخص إلى معسكرات الموت. لقد ضرب بلدي مثلا على الكيفية التي يمكن بها للمجتمع المدني أن الدفاع عن القيم الإنسانية. وتلزمنا تقاليدنا الوطنية المتمثلة في التسامح واحترام الآخر بالرد الواضح على تزايد معاداة السامية وكراهية الأجانب وخطاب الكراهية.

ستحل في العام المقبل الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لتأسيس الأمم المتحدة.

وتقوم الحاجة اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى رسائل قوية تحشد الدعم الدولي الواسع النطاق واتخاذ إجراءات صارمة وجريئة ومتضافرة، ومن المؤكد ستقوم الحاجة إليها في المستقبل. والرسالة التي أود أن أنقلها إلى الجمعية هي أيضا اعتقادي الشخصي بأن مهمتنا ممكنة، ويجب التأكد من إنجازها .

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية بلغاريا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد رومان راديف، رئيس جمهورية بلغاريا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

كلمة السيد جوليوس مادا بيو، رئيس جمهورية سيراليون

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى كلمة رئيس جمهورية سيراليون.

اصطُحب السيد جوليوس مادا بيو، رئيس جمهورية سيراليون، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد جوليوس مادا بيو، رئيس جمهورية سيراليون، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس بيو (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أهنئ السيد تيجاني محمد – باندي على توليه مسؤولية تسيير أعمال الجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين. وأؤكد له دعم سيراليون الكامل خلال فترة ولايته. وأشيد أيضا بمعالي السيدة ماريا فرناندا إسبينوسا غارسيس، ممثلة إكوادور، على الطريقة الفعالة التي أدارت بها الدورة السابقة. أثني أيضا على الأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، على تفانيه والتزامه بعمل المنظمة، بما في ذلك جهوده الرامية إلى المضي قدما بمعالجة تغير المناخ التي تقوم حاجة مُلحة إليها.

ونترحم على رئيس زمبابوي الراحل، روبرت موغابي. فقد كان مناصرا قويا لوحدة أفريقيا وستظل مساعيه لتحقيق التكامل والتعاون والتضامن الأفريقي حية في عقولنا وقلوبنا أبد الدهر.

وموضوع الدورة الحالية، ”تعبئة الجهود المتعددة الأطراف من أجل القضاء على الفقر، وتوفير التعليم الجيد، ومكافحة تغير المناخ، وشمول الجميع“، يستند إلى الالتزامات التي قطعناها على مر السنين. وتأتي هذه المسائل في صميم خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ولذلك، فإننا نثني على اختيار موضوع يتردد صداه مع تطلعات الشعوب التي نمثلها جميعا.

تؤيد سيراليون مبدأ المشاركة الجماعية في منع نشوب النزاعات والمنازعات وتسويتها، وكذلك خطة الأمين العام للإصلاح في الحفاظ على السلام من جميع جوانبه، بما في ذلك الجهود الرامية إلى إصلاح عمليات حفظ السلام. وبصفة سيراليون أحد البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة، فإن مشاركتها مشاركه فعالة في عمليات حفظ السلام تدل على التزامنا التام بتعزيز صون السلام والأمن الدوليين. اسمحوا لي أن أؤكد مجددا التزامنا الثابت بمواصلة المساهمة بنصيبنا العادل في الحفاظ على السلام العالمي.

إن الحاجة إلى إصلاح مجلس الأمن هي أمر عاجل لا بد منه. إن تعهدنا التاريخي بالإصلاح المبكر لمجلس الأمن بوصف ذلك عنصرا أساسيا في الجهد الشامل الذي نبذله لإصلاح الأمم المتحدة يجب التمسك بها وتنفيذه دون مزيد من التأخير. إذ ستظل مشروعية وفعالية قرارات مجلس الأمن وأهمية الأمم المتحدة ككل موضع تشكيك إذا لم تتخذ إجراءات عاجلة لجعل المجلس أوسع تمثيلا. ولا تزال أفريقيا المنطقة الوحيدة غير الممثلة في فئة العضوية الدائمة في مجلس الأمن، وهي أيضا ممثلة تمثيلا ناقصا في فئة العضوية غير الدائمة.

وفي هذا السياق، فإن مطالبة أفريقيا بمقعدين دائمين مع جميع حقوق والامتيازات للأعضاء الحاليين، بما في ذلك حق النقض، بالإضافة إلى مقعدين إضافيين غير دائمين، هي مسألة من مسائل العدالة العامة. وينبغي أن يكون لأفريقيا الحق في إبداء رأي متكافئ في عملية صنع القرار بشأن المسائل المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين. وينبغي أن يبعث على قلقنا البالغ جميعا الاختلال والإجحاف طويلي الأمد اللذين تسببت بهما التركيبة الحالية لمجلس الأمن، ويتعين معالجة ذلك الآن.

وبصفتنا منسقا للجنة رؤساء الدول والحكومات العشرة (لجنة الرؤساء العشرة) التابعة للاتحاد الأفريقي، التي تسعى إلى إصلاح مجلس الأمن، فإننا مقتنعون بضرورة أن يعالج هذا الإصلاحُ الإجحاف والاختلالَ القائمين منذ أمد طويل بسبب التركيبة الحالية لمجلس الأمن. ونرى أن الحقائق الجغرافية السياسية السائدة هي مبررات مقنعة لإجراء إصلاح شامل لمجلس الأمن من أجل تحقيق تمثيل جغرافي عادل. يجري اختبار صبر أفريقيا. ولذلك، فإننا نحث الجمعية العامة على تقديم الدعم الجماعي لندائنا العاجل لتمثيل أفريقيا في مجلس الأمن، على النحو المكرس في توافق آراء إزولويني وإعلان سرت.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد غارسيا موريتان (الأرجنتين).

ونحن نسعى إلى تحقيق السلام بوصفه صالحا عاما، وقد أدينا دورا هاما في تأمين السلام باعتباره هدفا قائما بذاته في

خطة عام ٢٠٣٠. وهناك مبررات قوية لإسماع أصوات البلايين من الناس الذين يعيشون في البلدان المتضررة من النزاع في المنتدى الأعلى مستوى في العالم لصنع القرارات، لا سيما فيما يتعلق بمجموعة الدول الهشة السبع الموسعة. وتسعى سيراليون دائما إلى تحقيق السلام بقيادة قطرية والقدرة على الصمود من خلال الحوار الوطني والمصالحة الوطنية. وقد اختتمنا مؤخرا مؤتمرا وطنيا استشاريا بتمثيل واسع النطاق (Bintumani-III)، حيث قررت خلاله هيئة تمثيلية وطنية إنشاءَ لجنة وطنية دائمة ومستقلة من أجل السلام والوئام. وقد فعلنا ذلك إدراكا منا أن التعايش السلمي والحوكمة الشاملة للجميع هما شرطان أساسيان لتحقيق التنمية في بلدنا.

لا بد أن يكون التخطيط لتحقيق التنمية والقضاء على الفقر تخطيطا جيدا وشاملا للجميع ومستداما، ويجب أن ينتشل بلدنا من حالة الهشاشة. وتحقيقا لهذه الغاية، دخلت سيراليون في شراكة مع وكالات الأمم المتحدة وشركاء في التنمية من أجل تحسين تفهم ديناميات الفقر وشدته وتحديد النهج الممكن اتباعها للقضاء على الفقر، تماشيا مع الهدف ١ من أهداف التنمية المستدامة. وتكلل ذلك بوضع مؤشر فقر متعدد الأبعاد على الصعيد الوطني، وإعداد تقرير عن فقر الأطفال المتعدد الأبعاد، وسياسة سيراليون السكانية، وكل ذلك بغية ضمان قياس فعال ورصد للقدرات.

وتنعكس تطلعات السيراليونيين في خطة وطنية للتنمية مفصلة ومتوسطة الأجل مدتها خمس سنوات وذات تكلفة محددة بعنوان ”التعليم من أجل التنمية“. وتستند هذه الخطة المتسقة مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ إلى العملية التشاورية الوطنية الشاملة. وهي تكفل أن يكون الناس محورا لها ومالكين لمسار التنمية الوطنية في البلد.

ولا يمكن القضاء على الفقر إلا بتنمية الإنسان بوصفه أهم مورد وطني في بلدنا. فالبشر المنتجين المهرة الذين يتمتعون بصحة جيدة هم من يمثلون المسار المؤدي إلى النجاح وتحقيق الرخاء على الصعيد العالمي. ويرى بلدنا أن رأس المال البشري عامل تمكين بالغ الأهمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولذلك خصصت حكومتي نسبة ٢١ في المائة من الميزانية الوطنية للتعليم. وبالتالي فإن مرحلة ما قبل التعليم الابتدائي إلى التعليم الثانوي مجاني في بلدنا بغض النظر عن نوع الجنس أو الاستطاعة أو الانتماء الإثني. ولدينا الآن مليونا طفل مسجلين في المدارس.

ووسّعنا فرص التعليم للفتيات بإنشاء فضاءات آمنة في المدارس. وفي الوقت نفسه تستمر بقوة حملات مكافحة الزواج المبكر والعنف الجنسي والجنساني. وتُكفل المنح الدراسية للفتيات اللائي يقبلن لدراسة العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات في المستوى الجامعي. وأصبحت مراكز التعليم الفني والمهني الآن مفتوحة أمام عدد أكبر من السيراليونيين من الفتيات والشباب. ونستثمر أيضا في البنى التحتية المدرسية والنقل والمرافق الصحية والصحة والتغذية وبرامج الاستبقاء في المدارس.

ونعمل على إعادة هيكلة وتصميم نظامنا التعليمي بهدف توفير التعليم الجيد الذي يلبي احتياجات التنمية الشاملة والمستدامة للقطاعين العام والخاص. ويتمثل هدفنا في تحقيق نتائج تعليمية أساسية ملائمة للسن القراءة في الإلمام بالقراءة والكتابة والمهارات الحسابية والتفكير النقدي. وندعو العالم إلى التعاون معنا. وتمكنا من خلال مديرية العلم والتكنولوجيا والابتكار من إنشاء حاضنة لتنمية رأس المال البشري مزودة ببيانات آنية شاملة بشأن التعليم في سيراليون وغيره من عناصر برنامجنا الرئيسي لتنمية رأس المال البشري. وتسترشد المبادرات على مستوى السياسات والاستثمارات في قطاعات التعليم

والرعاية الصحية والأمن الغذائي بتلك البيانات الآنية وتنطلق منها بصورة متزايدة.

وتواصل سيراليون استخدام سلطة البيانات لتخطيط اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات، وتخصيص الموارد وتوجيه الحوكمة وتوفير إمكانيات جديدة لريادة الأعمال الخاصة والدفع بتنمية رأس المال البشري. وأبوابنا مفتوحة أمام الشراكات والتعاون والأفكار بشأن كيفية مواصلة تحسين نوعية التعليم لأننا نرى أن نجاحنا في الاقتصاد الرقمي في ظل الثورة الصناعية الرابعة يستند إلى استثمارنا في مستقبل أطفالنا.

وأحرزنا تقدما كبيرا من خلال الشراكات والابتكار في تحديد الهوية القانونية وتسجيل المواليد بتعزيز التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية على الصعيد الوطني. وأطلقنا أيضا أول برنامج في أفريقيا لتقنية سلسلة السجلات المغلقة ومنصة وطنية للهوية الرقمية، ما سيساعد المواطنين على الوصول إلى مؤسسات معتمدة عن طريق التحقق الرقمي من هويتهم. وتسترشد هذه المبادرة لإنشاء نظام لتحديد الهوية القانونية باستخدام أداة موحدة ممولة ومرقمة ترقيما تسلسليا، بالحوكمة وتخطيط التنمية والإدماج المالي ومتطلبات حقوق الإنسان، من بين أمور أخرى. ويمكن استخدام الأداة نفسها أيضا لتعزيز تخطيط الرعاية الصحية ونظم المعلومات الصحية ومراقبة تفشي الأمراض ورصد التدخلات والنتائج الصحية العامة.

ولا تزال المخاطر التي تهدد عدم المساواة وانعدام الفرص وإقصاء شبابنا قائمة. ويزداد القلق من نمو السكان الشباب في أفريقيا من جراء الزيادة في مؤشرات الفقر وإقصاء الشباب ومخاطر الهجرة عبر البحر الأبيض المتوسط والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والإرهاب والتطرف العنيف وزيادة التهديدات الأمنية الوطنية والإقليمية. وتواصل سيراليون معالجة مسألة الشباب بواسطة تمويل برامج الإدماج الاجتماعي، والتدريب على المهارات والمبادرات الزراعية. ويسرنا أن نكون أحد البلدان الـ ١٠ المختارة الرائدة لاستراتيجية الأمم المتحدة للشباب التي أُطلقت مؤخرا. ونهدف إلى التعاون في جميع أنحاء المنطقة ومع الشركاء الدوليين، فضلا عن تبادل الدروس المستفادة وأفضل الممارسات.

وتتسم خطتنا الإنمائية بالشمول وتؤكد الدور الحاسم الذي تؤديه المرأة. وقد أيدنا قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المتعلق بالمرأة والسلام والأمن ونواصل التصدي لمسألة إشراك المرأة في مجال الإدارة ومباشرة الأعمال الحرة. واتخذنا إجراءات صارمة ولا هوادة فيها بشأن زواج الأطفال والاغتصاب والعنف الجنسي والجنساني. وشرّعنا سلسلة من القوانين المتعلقة بالجرائم الجنسية. وتقدم فرقة عمل رئاسية معنية بهذه الأمور المشورة المباشرة إلى الرئيس بشأن العنف الجنسي والجنساني. ونواصل العمل أيضا على إزالة الحواجز التي تحول دون إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة.

ونرى أن الرعاية الصحية الشاملة ذات الجودة والميسورة التكلفة أمر أساسي للإنتاج وتحقيق الرفاه العام للمواطنين. ويكتسي ذلك أهمية بالغة لرأس مالنا البشري. وليس بوسع بلدنا أن يتحمل تكلفة عدم الاستثمار في الرعاية الصحية وتغطية الرعاية الصحية الشاملة. وما برحنا نتبع نهجا قائما على الحقوق إزاء التغطية الصحية ويتسق مع الهدف ٣ من أهداف التنمية المستدامة. ونواصل التركيز على الحد من وفيات الأمهات والأطفال ونطلب التعاون فيه. وينطبق ذلك أيضا على الوقاية من الأوبئة والأمراض المدارية والمعدية عن طريق زيادة الكشف عن الأمراض ومراقبتها والتحكم فيها، وتوفير الرعاية الصحية الأولية وفقا لإعلان أستانا، وتوفير مرافق التشخيص الطبي من الدرجة الأولى في البلد، وتعزيز القدرة والصمود في تقديم خدمات الرعاية الصحية.

ونستفيد في جميع هذه الجهود من الابتكار والتكنولوجيا في دعم تقديم الرعاية الصحية. ونعتقد أيضا أنه لا يمكننا تحقيق

التغطية الصحية الشاملة دون تقديم الرعاية الصحية العقلية للجميع. ونواصل تعديل التشريعات المتعلقة بالصحة العقلية والالتزام بالرعاية والعلاج في مجال الصحة العقلية على أساس مجتمعي. ونهدف إلى تغيير السلوكيات تجاه الصحة العقلية وتوفير الرعاية الجيدة والميسورة التكلفة والمتكاملة بما يتفق وعبء الظروف المتعلقة بالصحة العقلية. وبالتالي، فإننا نرحب بالشراكات بغية تحقيق ذلك الهدف.

ولا تزال حكومتنا تركز على ممارسة الحوكمة القائمة على المساءلة والشفافية من خلال المناقشات الحيوية والتعاون مع جميع المواطنين على صون حقوقهم وحوكمتهم وتنميتهم. ونواصل العمل مع المجتمع المدني والصحافة ونحن نعمل على توسيع الحيز الديمقراطي. وقدمت حكومتي إلى البرلمان مشروع قانون بإلغاء قانون ظل معمولا به على مدى ٥٤ عاما يجرم التشهير. وكانت تستخدمه الحكومات في الماضي لسجن الصحفيين وتقييد الحريات الصحفية.

وبصفتها الرئيس المشارك لفرقة العمل المعنية بالوصول إلى العدالة، تتفق سيراليون بشدة وتشدد على دعوة الأمين العام إلى تعجيل الالتزامات بسد الثغرات القائمة في منظومة إقامة العدل. وقد أشرنا إلى ذلك الالتزام بوصفنا بلدا من خلال إنشاء إدارة خاصة داخل وزارة العدل للرصد والتقييم والإبلاغ عن التقدم المحرز في وصول أكثر الفئات ضعفا إلى العدالة في بلدنا. ونواصل أيضا استخدام التكنولوجيا والابتكار بهدف رقمنة إجراءات المحام وبالتالي تسريع تحقيق العدالة للجميع.

لقد أجرينا إصلاحات إدارية تعزز سيادة القانون والمساءلة العامة. ونواصل متابعة حملة حازمة ضد الفساد مع التقليل إلى أدنى حد من الهدر وإساءة استخدام موارد الدولة. كما نقوم بتنفيذ الإصلاحات الملائمة للأعمال التجارية التي تهيئ نظام موات لاستثمار رأس المال الخاص والأعمال الحرة في بلدنا.

وأود أن أعرب عن تقدير بلدي الخالص للأمين العام على عقد مؤتمر قمة العمل المناخي في أيلول/سبتمبر. إن الظواهر الجوية القصوى تزيد من خطر الجوع والمرض والهجرة القسرية والصراعات والفقر. والعلم لا جدال فيه، فالآثار على الأرواح وسبل المعيشة حقيقية والمخاطر التي تهدد جهودنا الرامية إلى تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة واضحة وماثلة.

ونحن، كبلد، ملتزمون باتباع نهج متعدد الأطراف من أجل تنفيذ اتفاق باريس بشأن تغير المناخ تنفيذا كاملا. وتنص خطتنا المتوسطة الأجل للتنمية الوطنية على استراتيجيات للتخفيف والتكيف تشمل استعراض ووضع وتعزيز إجراءات في إطار السياسات الوطنية بشأن الإدارة البيئية والحوكمة. ونحن ملتزمون بتوليد الطاقة الخضراء والمستدامة. ومع إقامة الشراكات المناسبة وانتهاج المواقف السليمة والالتزام الثابت تجاه تمويل أنشطة المناخ ومواصلة الجهود المتعددة الأطراف، يمكننا أن ننقذ كوكبنا من الآثار المدمرة لتغير المناخ.

وأود أن أختتم بتشجيعنا جميعا على ألا نغفل عن المسؤولية المشتركة التي تقع على عاتقنا جميعا لكفالة عالم يسوده السلام والأمن للأجيال المقبلة. سيراليون بلد صغير، ولكنها مصممة على القيام بدورها في النظام الدولي. ونحن ملتزمون بتعزيز السلام والأمن الدوليين، ومعالجة الأسباب الكامنة وراء الهشاشة والعوامل المحركة للنزاع، والتصدي لآفة تغير المناخ، ومن ثم بناء القدرة على الصمود وتحقيق خطة ٢٠٣٠. معا، يمكننا أن نحقق ذلك في جيلنا.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): بالنيابة عن الجمعية العامة، أشكر رئيس جمهورية سيراليون على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد جوليوس مادا بيو، رئيس جمهورية سيراليون، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

كلمة السيد فيليكس أنطوان تشيلومبو تشيسيكيدي، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية.

اصطُحِب السيد فيليكس أنطوان تشيلومبو تشيسيكيدي، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد فيليكس أنطوان تشيلومبو تشيسيكيدي، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس تشيلومبو تشيسيكيدي (*تكلم بالفرنسية*): أود أولاً أن أهنئ السفير تيجاني محمد باندي على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين. وأهنئ أيضا أعضاء مكتبه وأتمنى لكامل فريقه النجاح في أداء هذه المهمة الهامة. كما أود أن أشيد بالأمين العام أنطونيو غوتيريش على جهوده التي لا تكل لدعم منظمتنا وتعزيز دورها في إيجاد حلول للمشاكل التي تهدد السلام والأمن والازدهار في العالم.

إن موضوع الدورة الحالية، ”تعبئة الجهود المتعددة الأطراف من أجل القضاء على الفقر، وتوفير التعليم الجيد، ومكافحة تغير المناخ، وضمان الشمول“، اختيار صائب في وقت صعب بشكل خاص لتعددية الأطراف، حيث تنخرط البشرية في زخم غير مسبوق في سبيل تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. يشمل هذا الموضوع تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتنفيذ خطة عمل أديس أبابا بشأن تمويل التنمية وتحقيق الأهداف المحددة في اتفاق باريس بشأن تغير المناخ.

إن عدم المساواة والشعور بالاستبعاد هما السبب الجذري للتهديدات الرئيسية للسلام والاستقرار وتحقيق التنمية المتوازنة. إنهما يؤججان تدفقات الهجرة غير المنظمة لشعوب بأكملها بحثا عن مستقبل أفضل. وفي بلدان الشمال والجنوب على حد سواء، فقد ضاعفا من كراهية الأجانب وتصاعد الشعبوية وتطرف أولئك الذين تخلفوا عن الركب.

والأحداث المأساوية الأخيرة في جنوب أفريقيا هي أسوأ مثال على ذلك. هذه التحركات من الشعور الشعبي بالإحباط، الذي قد يصل في بعض المناطق إلى حد تأجيج الإرهاب، تحتجز الحوار السياسي رهينة وتمنعنا من توفير استجابات منسقة للمشاكل التي تؤثر علينا جميعا. وأود أن أبلغ الجمعية العامة أنه لا يوجد بلد في العالم يمكن أن يواجه هذه التحديات بمفرده. الوحدة، والتضامن، والتسامح، والتعاون الدولي قيم أساسية على النحو الذي جسده الأعضاء المؤسسون في ميثاق الأمم المتحدة.

وأكثر من أي وقت مضى، فإن التنمية الاقتصادية والاجتماعية ورفاه شعوب العالم هي حقوق أساسية وغير قابلة للتصرف. وبصفتنا قادة، علينا واجب العمل بجد لضمان هذه الحقوق. على مدى عقود، تسعى منظمتنا جاهدة للتكيف مع الحقائق الجديدة لعالمنا المتغير باستمرار.

ومن أجل تحسين القدرة على مواجهة تحديات التنمية في عالم معولم بطريقة مستدامة، فإننا ندعو إلى إصلاح شامل لمنظومة الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن والوكالات التابعة للأمم المتحدة. يجب إنجاز عملية إصلاح مجلس الأمن ومراعاة الموقف الأفريقي المشترك، على النحو المبين في توافق آراء إيزولويني وإعلان سرت.

وليس من الإنصاف أن تظل أفريقيا المنطقة الوحيدة في العالم التي ليس لها تمثيل دائم في مجلس الأمن، في حين أن معظم التحديات الديمغرافية والاجتماعية والبيئية على الصعيد العالمي ترتبط ارتباطا لا ينفصم بقارتنا. إننا نريد تشكيل عادل ومنصف لمجلس أمن أكثر تمثيلا لتنوع شعوب العالم ومسؤول عن أفعاله.

وعلى الرغم من ارتفاع مستوى الالتزامات التي قطعناها في تهيئة العالم الذي نصبو إليه بحلول عام ٢٠٣٠، لا يزال ما يقرب من بليون شخص في العالم يعيشون في الجوع وسوء التغذية والفقر المدقع، في حين سيتعرّض ١١٨ مليون شخص يعيشون في الفقر المدقع إلى الجفاف والفيضانات والحرارة في أفريقيا بحلول عام ٢٠٣٠. ولا يمكننا أن نقبل بمجرد الإيحاء باحتمال فشل الوفاء بالتزامات عام ٢٠٣٠، لا سيما بعد النتائج المتباينة جداً للأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما في أفريقيا.

إن القضاء على الفقر والجوع أمر ملحّ. ويمكن أن تكون جمهورية الكونغو الديمقراطية جزءاً من الحل، بوجود ٨٠ مليون هكتار من أراضيها الصالحة للزراعة ومواردها المائية الغزيرة القادرة على إطعام أكثر من بليوني شخص.

إن التحدي المتمثل في الحصول على التعليم الجيد للجميع، وهو العنصر الثاني في موضوع هذه الدورة، يشكل مصدر قلق خاص بالنسبة لنا لأن التجربة الإنمائية في العقود التي تلت استقلالنا عززت اقتناعنا بأنه لا توجد ثروة غير البشر. ولهذا السبب تبنينا بالفعل منذ عام ٢٠١١ المبدأ الأساسي لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بعدم ترك أحد خلف الركب من خلال التزامنا، المعروف جيداً لدى أبناء بلدي، بوضع البشر في المقام الأول. ونتيجة لذلك، فإن الأولويات الاجتماعية الرئيسية لفترة ولايتي هي ما يلي:

إن الأولوية الأولى هي جعل التعليم الابتدائي مجانياً كجزء من التعليم العام، على النحو المطلوب بموجب دستور بلدي. وقد كان هذا الالتزام فعالاً في جميع أنحاء البلد منذ بداية هذا الشهر. وفي عام واحد، سوف تزيد حصة الإنفاق على التعليم من ما يقرب من ٨ في المائة إلى ٢٠ في المائة من ميزانية الدولة، وهو مستوى أقرب إلى المعايير التي أوصت بها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.

والأولوية الثانية هي العمل على تحسين المواءمة بين التعليم والعمالة من خلال اتباع نهج طموح للتدريب المهني والتقني، ويجري وضعه وتنفيذه بالشراكة مع القطاع الخاص.

والأولوية الثالثة هي النهوض بالعمل بشأن التغطية الصحية الشاملة. ولذلك نأمل أن يحصل أكثر من ٨ ملايين كونغولي، بحلول نهاية العام المقبل، على التغطية الصحية الفعالة.

وبالإضافة إلى ذلك، وضعت جمهورية الكونغو الديمقراطية للتو خطتها الرقمية الوطنية، التي سيكون لتنفيذها أثر على جميع قطاعات الحياة العامة. وعلاوة على ذلك، فالتحوّل الرقمي للاقتصاد سيمكّن البلد من إحراز تقدم سريع في مجال مكافحة الفساد والجرائم الاقتصادية المختلفة.

وبما أن ديمقراطياتنا قد أصبحت كثيرة المطالب وقليلة الصبر بصورة خاصة، يجب علينا أن نجد سبلاً مبتكرة لتنفيذ طموحاتنا. لذا فقد بدأتُ برنامجاً شاملاً للتنمية المجتمعية في حالات الطوارئ، والذي سيكون بمثابة المحرك في التعجيل بالحد من أوجه عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية والتفاوت المكاني داخل المدن والأقاليم. وسيكون هذا من البرامج الخاصة المتكاملة والمتعددة القطاعات، وسأقوده شخصياً بهدف التعويض عن بعض التأخير في إحراز تقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في البلد. سيحظى البرنامج بالدعم من الناحيتين الهيكلية والمالي من جانب جميع شركائنا ويتلقّى المساعدة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وهو يسعى إلى زيادة إمكانية حصول الناس على الخدمات الاجتماعية الأساسية، ولا سيما عن طريق تعزيز محطات الطاقة الكهرمائية الصغرى الريفية، التي تم بالفعل تحديد مواقع أكثر من ٧٠٠ منها. ويسعى البرنامج أيضاً إلى تنمية رأس المال البشري وتحسين ربط الطرق البرية من خلال الطرق الريفية.

إن التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبشرية لعام ٢٠٣٠ يجب أن تكون مستدامة أو أنها لن تتحقق. وفي هذا الصدد، فإن مصيرنا جميعاً، غنينا أو فقيرنا، مرتبط ارتباطاً أوثق من أي

وقت مضى. لقد أصبحت أفريقيا مفتاح تلك الاستدامة بما تملك من موارد طبيعية وقوة ديموغرافية.

وفي أفريقيا على هذا الشكل، جعلت الطبيعة بلدي وصياً على ٤٧ في المائة من غابات القارة، واضعة على عاتقها مسؤولية كبيرة عن التصدي لتحديات بقاء كوكبنا.

وقد اضطُررت لأن أكرر هذا في عدة مناسبات: إنه لأمر حيوي وعاجل أن تتاح لقارتنا مصادر جديدة للطاقة وأساليب إنتاج جديدة تتوافق مع حماية البيئة وتعيد التأكيد على حقنا غير القابل للتصرف في التنمية.

ونحن ملتزمون التزاماً ثابتاً بحماية غاباتنا. بيد أن الحفاظ على تراثنا الطبيعي يجب ألا يكون على حساب تنميتنا.

ومن غير المفهوم ألا تتلقى غابات حوض الكونغو، وهي الأفضل حفظاً في العالم، سوى واحد في المائة من التمويل المتاح. ومن الضروري أن يزيد البنيان المالي الدولي بأكمله، بما في ذلك صندوق النقد الدولي في دوره الحفاز في تمويل التنمية، من إدماج الاعتبارات البيئية في تحليله لمعايير الاقتصاد الكلي والتحديات المرتبطة بالتدخلات المنظمة في مختلف البلدان.

ومن جانبنا، وإدراكاً من حكومتنا للدور الرئيسي لجمهورية الكونغو الديمقراطية، استأنفنا الحوار مع شركائنا الرئيسيين في المسائل البيئية، ولا سيما ضمن مبادرة غابات التراث العالمي لوسط أفريقيا. ورداً على نداء الأمين العام، التزمت حكومة بلدي، من خلالي، بزيادة مستوى التزاماتها في إطار مساهمتها المحددة وطنياً وبمواصلة التعاون الوثيق بين بلدان المنطقة دون الإقليمية من أجل التحدث بصوت واحد بشأن جميع المسائل الرئيسية المتصلة بحفظ الغابات.

لقد وضعت حكومة بلدي من إنتاج الطاقة النظيفة والمتجددة على رأس أولوياتها الاقتصادية القصوى لفترة الخمس سنوات.

ومن خلال الاستثمارات الجريئة والسياسة الجذابة لحماية تلك الاستثمارات، يمكننا أن ننتقل من التحول إلى الطاقة الكهربائية لأقل من ١٠ في المائة في الوقت الراهن إلى ٦٠ في المائة في السنوات العشر المقبلة، مما يحد بشكل كبير من استهلاك الحطب. وأيضاً كجزء من تحقيق مزيجنا للطاقة، وبغية تعزيز مكافحة إزالة الغابات، تشجع حكومتي على تطوير استخدام الغاز منزلياً في المناطق الحضرية والمناطق المحيطة بها والمناطق الريفية.

وفي الأجل الطويل، نريد أن نكون المكان الأرخص على وجه الأرض في سعر الكيلوواط/ساعة من الكهرباء بفضل تسخير/استغلال قدراتنا في الطاقة الكهرمائية لإنتاج أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ ميغاواط.

ونحن مستعدون لمواصلة تنظيم قطع الأشجار وتوسيع الاحتياطيات الوطنية والحدائق العامة لزيادة الكتلة الأحيائية لدينا والحفاظ على التنوع البيولوجي. ومن جهة أخرى، لا يمكن أن يتحقق ذلك إلا بالتنفيذ الفعال لاستراتيجية تصنيع مسؤولة بيئيا، تركز على مراكز الإنتاج والاستهلاك وتخلق فرص عمل لشبابنا. إن سكاننا، ومتوسط عمرهم ١٧,٥ عاما، يزيدون قليلا في السن عن الشابة غريتا ثونبرغ، وهم يتشاطرون بعض شواغلها واهتماماتها. ولكن كيف سيشارك شبابنا في نفس الكفاح في حين أنهم لا يجدون المياه والكهرباء؟

وقد قررت أيضا الانتقال ببلدي تدريجيا من نظام زراعي عفا عليه الزمن، وهو نظام منخفض الإنتاجية يدمر تراثنا من الغابات. وتحقيقا لهذه الغاية، سنشجع الزراعة الحراجية التي تُعظم ميزتنا النسبية في بعض المحاصيل، مع التركيز على مناطق السافانا. وأعتزم جعل المسألة البيئية شاغلا أساسيا وشاملا، يغطي جميع سياساتنا واستراتيجياتنا وبرامجنا ومشاريعنا في مجال التنمية.

وإذ أخاطب العالم من على هذا المنبر للمرة الأولى، يجب علي أن أشير إلى العلاقة الخاصة بين المنظمة وبلدي. وقبل كل شيء، وتثير هذه العلاقة في نفسي شعورا بالامتنان. والواقع أن جمهورية الكونغو الديمقراطية كانت في كثير من الأحيان في صميم شواغل الأمم المتحدة بسبب الأزمات العديدة التي واجهها بلدي منذ حصولها على الاستقلال. فمنذ الوفاة المأساوية للأمين العام داغ همرشولد والعديد من حفظة السلام الذين قُتلوا في العمليات الحربية وصولا إلى الاغتيال الشنيع مؤخرا لخبيري الأمم المتحدة زايدة كاتالان ومايكل شارب، عانت الأمم المتحدة أكثر من أي منظمة دولية أخرى من حقائق الواقع التي يواجهها الملايين من أبناء بلدي. كما نشرت الأمم المتحدة ووكالاتها المختلفة موارد مالية كبيرة لدعم جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولذلك، أود أن أؤكد مجددا للأمم المتحدة امتنان الشعب الكونغولي، ونحن لن ننسى أبدا دعمها.

ومع ذلك، لا يسعني إلا أن أشعر بالأسف لارتباط تاريخ بلدي بصورة مؤلمة بالأمم المتحدة التي نشرت فيه بعثات سلام على مدار ٢٤ عاما منذ حصولنا على الاستقلال قبل ٥٩ عاما. فلماذا تحطمت معظم الآمال في تحقيق السلام والتنمية على الرغم من هذا الوجود الطويل؟ وإلى جانب المسؤوليات والخيارات الداخلية، لا يمكن النظر إلى بلدي وأفريقيا بمعزل عن بقية العالم ومصالح الآخرين.

ما هو المسار الذي كانت جمهورية الكونغو الديمقراطية ستمضي فيه لو لم يُقتل باتريس إميري لومومبا؟ وكيف كان سيؤول الحال ببلدي لو كان قد سُمح له بمواصلة تجربته الديمقراطية السلمية خلال فترة ما بعد الحرب الباردة من دون أن يتعين عليه دخول حرب فُرضت عليه من مكان آخر؟ إنني لست بحاجة للعودة إلى زمن بعيد هكذا. فنحن نشهد يوميا تضاربا في المصالح يفسر في معظم الأحيان استمرار هشاشة جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ويتمثل التحدي الأكبر الذي يواجه بلدي اليوم في كيفية ضمان السلام والأمن والاستقرار. ومنذ تنصيبنا وإيمانا منا بالضرورة القصوى للسلام، التزمنا بلا تحفظ بتحقيق هذا الهدف، مع الأخذ في الاعتبار الأبعاد الإقليمية والدولية الكاملة له. ومراعاة لذلك، اقترحت في تموز/يوليه الماضي، خلال مؤتمر القمة التاسع والثلاثين للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي المعقود في دار السلام، إنشاء تحالف إقليمي على غرار التحالف العالمي لمكافحة الإرهاب من أجل القضاء على آفة انعدام الأمن الناشئ عن الجماعات المسلحة الداخلية والخارجية المنشأ.

وفي الجزء الشرقي من بلدي، وبدعم من بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، يقاتل أفراد قواتنا الأمنية يوميا وقد عقدوا العزم على استئصال القوى الهدامة التي تنشر الموت والبؤس بين سكاننا. وتقوم بعض هذه الحركات المتمردة، بما فيها تحالف القوى الديمقراطية/مدينة التوحيد والموحدين، بأنشطة إرهابية تتماشى مع ولائها لتنظيم داعش، مما يشكل تهديدا جديدا لكل من بلدي والمنطقة دون الإقليمية.

وكما لو أن النزاع وعدم الاستقرار غير كافيين، عانى الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية خلال العام المنقضي من تفشي فيروس إيبولا. ونظرا لخطورة الحالة، أنشأتُ في أيار/مايو الماضي وحدة تقنية تحت إشرافي تضم خبراء ذوي شهرة دولية بقيادة مواطني، البروفسور جان – جاك مويمبي – تامفوم، الذي اكتشف فيروس إيبولا وأدت أبحاثه إلى اكتشاف جزيء mAb 114 العلاجي الذي يُستخدم في علاج هذا المرض.

وقد بدأت استراتيجية الاستجابة الحديدة تُحدث أثرا، لا سيما في مدينة غوما، التي أصبحت الآن مُحصنة ضد الفيروس. وعلى الرغم من إنجاز الكثير، لم يتم بعد القضاء على الوباء. وبالإضافة إلى لقاح فيروس الإيبولا، سيعزز هذه

الاستراتيجية استخدام خمسة عقاقير جديدة جرت الموافقة عليها وستساعد في القضاء التام على هذه الآفة.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأنوه بمشاعر التضامن الفياضة من جانب شركائنا الثنائيين والمتعددي الأطراف، بما في ذلك منظمة الصحة العالمية والاتحاد الأفريقي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي وبعثة الأمم المتحدة والكثيرين غيرهم. وفيما يتعلق بالبعثة على وجه الخصوص، فخلال هذه المرحلة المحورية لمستقبلها في جمهورية الكونغو الديمقراطية التي تشهد إجراء استعراض استراتيجي لها، أود بادئ ذي بدء أن أؤكد مجددا امتنان الشعب الكونغولي للبلدان المساهمة على ما قدمته من تضحيات بشرية ومادية من أجل بلدي حتى الآن.

وأشير إلى التقارب في الآراء مع الأمين العام بشأن الحاجة الملحة إلى إعادة تشكيل البعثة لتتواءم مع الحالة المتغيرة على أرض الواقع من خلال زيادة التركيز على قدرات الاستجابة التشغيلية لقوات الأمم المتحدة جنبا إلى جنب مع قوات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وبعبارة أخرى، فإن جمهورية الكونغو الديمقراطية لا تزال بحاجة إلى البعثة ولكن إلى بعثة قوية ومُبسطّة ومجهزة تجهيزا جيدا وذات ولاية ملائمة، على غرار لواء التدخل السريع الذي ساعد في السابق في القضاء على حركة ٢٣ مارس.

وعلى غرار البلدان النامية الأخرى، فإن جمهورية الكونغو الديمقراطية ترغب في المضي قدما. ونحن مقتنعون بأنه في ضوء موقعها الجيواستراتيجي في مفترق طرق التجمعات الاقتصادية لوسط وجنوب وشرق أفريقيا، فإنه ينبغي لجمهورية الكونغو الديمقراطية أن تختار التكامل الأفريقي باعتباره قاطرة للتنمية وسبيلا للسلام بين الشعوب.

ولهذا السبب، أيدنا مشروع إقامة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، حتى وإن كنا ندرك أنه سيتم تنفيذها على مراحل. وستتطلب هذه العملية حتما تبسيط الحواجز الجمركية وتفكيكها. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، تعتزم جمهورية الكونغو الديمقراطية تسريع تنفيذ برنامج لتطوير الهياكل الأساسية على أراضيها الشاسعة التي تبلغ مساحتها ٢ ٣٤٥ ٠٠٠ كيلومتر مربع من أجل ربط البلد من الشرق إلى الغرب ومن الشمال إلى الجنوب وتسهيل حركة البضائع والأشخاص وإطلاق الإمكانات الزراعية لمقاطعاتنا.

إن جمهورية الكونغو الديمقراطية تمتلك حاليا حوالي ٧٠ في المائة من احتياطيات العالم من المعادن الاستراتيجية التي لا غنى عنها لتحقيق التحول الرقمي والتحول في مجال الطاقة اللذين تحتاج إليهما البشرية. وعوضا عن استخدام تلك الاحتياطيات المعدنية الطبيعية كمصدر دخل احتكاري، يُزمع بلدي الانفتاح على العالم عن طريق السماح بالاستغلال المنظم لباطن الأرض مقابل دعم التصنيع وإنتاج البطاريات وعناصر ذات قيمة مضافة أعلى. ولئن كان العالم متعطشا للكوبالت والكولتان والليثيوم، فإننا نحتاج في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى الوظائف الصناعية، والتدريب، والتنمية.

ويملك بلدي أيضا ٥٣ في المائة من احتياطيات المياه العذبة في أفريقيا. وذات يوم، ستساعد الإدارة المستدامة لهذه الإمكانية على إطفاء ظمأ ربع سكان الأرض.

ونحن حاليا نعاني من أزمة عميقة يتعرض لها النظام الليبرالي. فالحكم بالقوة لا يؤدي إلا إلى تولد الإحباط والعنف، كما يتضح من الهجمات الأخيرة على المنشآت النفطية في المملكة العربية السعودية، مما يثير المخاوف من أن يشل تأجج نزاع بالقرب من مضيق هرمز الاقتصاد العالمي. ويجب علينا التنديد بكل أشكال العنف كرد فعل للمشاكل السياسية التي يمكن أن تُحل عن طريق الحوار والتشاور.

فهل نحن مستعدون لتحديد نظام عالمي جديد يمكن أن تؤدي فيه أفريقيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية الدور الذي هيأته لنا التغييرات التي حدثت؟ أعتقد أن ثمة مسار جديد ممكن –

وهو بلا شك مسار بالغة الصعوبة والتعقيد والإلحاح، ويتطلب منا التفكير خارج الإطار التقليدي.

إن بلدي، جمهورية الكونغو الديمقراطية – الذي عقد مؤخرا انتخابات ديمقراطية وسلمية للمرة الثالثة – كان محظوظا بما يكفي لأن يشهد انتقالا سلميا وديمقراطيا للسلطة، للمرة الأولى في تاريخه، على الرغم من الصورة القاتمة والمتشائمة إلى حد ما من نتائج هذه الانتخابات، التي رسمها العديد من المراقبين الخارجيين. إن ذلك الانتصار التاريخي هو في المقام الأول، انتصار للشعب الكونغولي، الذي كوفئت تضحياته الجسيمة في السنوات الأخيرة بإجراء انتخابات كُللت بالنجاح في ظل ظروف شديدة الخطورة.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر المجتمع الدولي، ولا سيما بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وكينيا، ومصر والولايات المتحدة، التي لم تتردد في تشجيع الخطوة العملاقة التي اتخذها بلدي في عملية بناء دولة تحكمها سيادة القانون. ولم أبرح أعمل منذ تنصيبي رئيسا، على توطيد التقدم الديمقراطي من خلال ضمان جميع الحقوق والحريات. فلا تجري مضايقة أي شخص بسبب آرائه. ولم يعد في جمهورية الكونغو الديمقراطية سجناء الضمير. ولا يشعر أي من أبناء شعبنا بالحاجة إلى الهجرة خوفا على حياته أو أمنه بسبب معتقداته السياسية كفرد أو بسبب الجمعيات التي يرتبط بها.

وفيما يتعلق بتعميم مراعاة المنظور الجنساني، فعلى الرغم من أننا لم نتمكن بعد من تحقيق المساواة الكاملة بين الجنسين، يسرني أن أقول إن تقدما قد أُحرز في هذا المجال في جميع القطاعات في جمهورية الكونغو الديمقراطية. فبزيادة نسبة مشاركة المرأة من ٦ في المائة إلى ١٨ في المائة، حققت الحكومة الحالية أعلى مستوى مشاركة للإناث في تاريخ بلدي. وقد التزمتُ بجعل مسألة المساواة بين الجنسين إحدى أولوياتي السياسية.

وعلى الصعيد الإقليمي، شاركتُ في أنشطة دبلوماسية مكثفة لإعادة تأكيد التزام بلدي المستمر بضمان علاقات حسن الجوار والتعايش السلمي، مع الاحترام الكامل للسلامة الإقليمية للدول الأخرى، وسيادتها. وفي هذا الصدد، يجب علينا نحن القادة الأفريقيون أن نهئ لقارتنا صوت الوفاق والوئام، استنادا إلى سياسات أفريقية حقا.

واسمحوا لي أن أعرب عن قلقي العميق إزاء ما يحدث في البحر الأبيض المتوسط، حيث يموت كل يوم في ظروف غير إنسانية العديد من الأشخاص الذين يسعون إلى الهجرة. وينبغي أن تشكل موجات اللاجئين والصور الصادمة التي شاهدناها خلال السنوات القليلة الماضية على ساحل أوروبا تحديا لضمائرنا كقادة. إن أكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ مهاجر حاولوا الوصول إلى أوروبا عبر البحر الأبيض المتوسط منذ بداية عام ٢٠١٥، ولقي أكثر من ٥ ٠٠٠ منهم حتفهم أثناء العبور.

وتقتضي خطورة هذه الكارثة أن نجد حلولا عاجلة وفعالة. ويمثل الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، الذي اعتمد في مراكش في عام ٢٠١٨، استجابتنا لأزمة الهجرة. ومن واجبنا أن نضع مبادرات وطنية طموحة في أقرب وقت ممكن بهدف تنفيذ ذلك الاتفاق، لكن أفضل وسيلة لنا تتمثل في السعي إلى تحقيق التنمية والإنصاف والاستقرار في جميع أنحاء العالم.

وأُطلق دعوة من على هذا المنبر من أجل الرفع الكامل للجزاءات التي تؤثر في جمهورية زمبابوي منذ عام ٢٠٠٢. فهذه الجزاءات لم يعد لها ما يبررها في الوقت الذي بدأ فيه ذلك البلد فصلا جديدا في تاريخه، وأثبت أنه مفتوح للتعاون مع بقية العالم. إن مساندة تلك الجزاءات أمر غير عادل – وتعوق جذب ذلك البلد للاستثمارات الأجنبية، وهي لا تؤثر في زمبابوي فحسب، بل في المنطقة برمتها.

وتتمثل الأولوية المطلقة لعملي في توفير منظور الكرامة لسكان بلدي، وتعزيز إيجاد فرص العمل – وخاصة للشباب – ومكافحة انعدام الأمن والاستبعاد. ويمكن للجمعية العامة، التي تريد الحد من أوجه اللامساواة، وبناء مجتمع أكثر شمولا، أن تكون داعية من أجل الأشخاص الذين تعرضوا للإقصاء. إن التحدي الماثل أمامنا جسيم، ولكن ما يجعلنا بشرا هي قدرتنا على التوصل عند الضرورة، إلى حلول – حتى ما يبدو منها بعيد الاحتمال.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): باسم الجمعية العامة أود أن أشكر رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد فيليكس أنطوان تشيلومبو تشيسيكيدي، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد إيغور دودون، رئيس جمهورية مولدوفا.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية مولدوفا.

اصطحب السيد إيغور دودون، رئيس جمهورية مولدوفا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد إيغور دودون، رئيس جمهورية مولدوفا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس دودون (تكلم بالمولدوفية؛ وقدم الوفد نصا بالإنكليزية): يشرفني أن أنضم إلى الجمعية العامة لألقي أول خطاب لي من على أهم منبر في الأمم المتحدة. إن من بين المنجزات البارزة لشعب جمهورية مولدوفا منذ عام ١٩٩١ انضمام جمهورية مولدوفا إلى الأمم المتحدة ومشاركتها النشطة في جميع المؤسسات التابعة للمنظمة والفرصة لمناقشة أهم الأفكار التطلعات والمشاكل في هذه القاعة.

بادئ ذي بدء، أود أن أهنئ السيد تيجاني محمد – بندي على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين وأتمنى له كل النجاح في الوفاء بولايته. كما أعرب عن تقديري للسيدة ماريا فرناندا إسبينوسا غارسيس على العمل الرائع الذي قامت به بصفتها رئيسة للدورة السابقة.

أود أن أغتنم هذه الفرصة للتكلم أمام الجمعية العامة لطمأنة أعضائها إلى أن جمهورية مولدوفا تدعم تماما جميع المبادرات والمشاريع التي أطلقتها الأمم المتحدة مؤخرا، والتي تهدف إلى حل أعقد المشاكل التي تواجهها البشرية خلال فترة مطلع القرن التي اتسمت بالاضطراب. كما أغتنم هذه الفرصة لتسليط الضوء ليس على التحديات الأكثر إلحاحا التي تواجه جمهورية مولدوفا حاليا فحسب، ولكن أيضا على رؤيتنا بشأن السبل الممكنة لحلها.

كما هو معروف على نطاق واسع، فإننا نعيش في عصر يتزايد فيه حجم وعدد الأزمات الطويلة الأمد بصورة مستمرة. والنزاعات العسكرية والأزمات الإنسانية وتغير المناخ والتدهور البيئي والإفراط في استهلاك الموارد الطبيعية والاختلالات الاقتصادية والهجرة القسرية وتلك التي يتم التشجيع عليها، هي جميعا تهديدات حقيقية لمهمة بناء عالم يسوده السلام وينعم بالازدهار، على النحو المبين في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وإزاء هذه الخلفية، فإن دور الأمم المتحدة بوصفها الضامن للسلام والأمن الدوليين وكذلك بوصفها منتدى عالميا لإيجاد حلول مشتركة للتحديات القائمة والناشئة بالغ الأهمية. وبناء على ذلك، نود أن نعرب عن تأييدنا للأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريس، في سياق خطة الإصلاحات الطموحة الجارية. كما

نود أن نؤكد من جديد دعمنا للدبلوماسية الوقائية التي يدعو إليها بهدف منع نشوب الأزمات والنزاعات.

بينما لم يتبق سوى ما يزيد قليلا على العقد على عام ٢٠٣٠، نلاحظ مع الأسف أن مشاكل الفقر والجوع وعدم المساواة والإقصاء الاجتماعي لا تزال تؤثر على حياة الناس وتؤدي، على الصعيد العالمي، إلى تأجيج نزاعات جديدة. وتؤيد جمهورية مولدوفا النداء المشترك الذي وجهه المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بأهداف التنمية المستدامة المعقود مؤخرا إلى المجتمع الدولي لتسريع جهوده الرامية إلى تحقيق أهداف خطة عام ٢٠٣٠.

ومن خلال خطة عام ٢٠٣٠، نحن ملتزمون بتعزيز التنمية المستدامة القائمة على احترام حقوق الإنسان. وكما حدث في الماضي، فإن جمهورية مولدوفا مصممة على مواصلة إسهامها في الوفاء بالولايات الهامة لمجلس حقوق الإنسان. وفي هذا السياق، وفيما يتعلق بقضية اجتماعية معينة، أود أن أشير إلى أن كفالة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة هما من الجوانب الحاسمة في الإسراع بعجلة التنمية المستدامة لأنهما يعززان النمو الاقتصادي والرفاه للأسر والمجتمعات المحلية والدولة ككل.

وقد أحرزت جمهورية مولدوفا تقدما ملحوظا في الآونة الأخيرة في تعزيز دور المرأة في صنع القرار. وترأس امرأة البرلمان والحكومة في جمهورية مولدوفا، فضلا عن وحدة غاغوزيا الإقليمية المتمتعة بالحكم الذاتي. كما أن نسبة ٦٥ في المائة من أعضاء الحكومة و٢٥ في المائة من أعضاء برلماننا الوطني هم من النساء. ولم ننس أيضا الدور الحاسم للمرأة في أي مجتمع حديث – دورها كأم وفي الحفاظ على كيان الأسرة. ومن أجل تركيز اهتمام الدولة على ضرورة حماية الأسرة وحفزها وإنشائها والحفاظ عليها، أصدرنا مرسوما باعتبار عام ٢٠١٩ سنة الأسرة في جمهورية مولدوفا.

يمثل تغير المناخ تهديدا مباشرا للبشرية وقد باتت آثاره محسوسة في جميع أنحاء العالم، حيث تؤثر على النظم الإيكولوجية والاقتصادات الوطنية ونظم الرعاية الصحية. وبطبيعة الحال، فإن تلك الظواهر تؤثر على بلدي أيضا. وتعرب جمهورية مولدوفا عن تضامنها مع دعوة السيد غوتيريش إلى تكثيف الجهود الرامية إلى وقف تغير المناخ. ونحن على اقتناع راسخ بأن المشاكل المعقدة التي تواجهها شعوب العالم لا يمكن حلها إلا ببذل جهود دولية مشتركة. وتشير حقائق الواقع في الفترة الحالية إلى أنه حتى المسائل الداخلية لا يمكن تسويتها بالجهود المنفردة لدولة واحدة، ولكن فقط بمساعدة الشركاء الدوليين. وينطبق ذلك بوجه خاص على البلدان الصغيرة. ومثال جمهورية مولدوفا مُعبر في هذا الصدد وهو مهم بدرجة كبيرة بالنسبة للعديد من الدول في جميع أنحاء العالم.

فعلى مدار السنوات الثماني والعشرين منذ إعلان استقلالنا، طرأت على ملامح بلدي بعض التغيرات الهائلة. فخلال تلك الفترة، انخفض عدد المواليد الجدد بواقع ثلاثة أضعاف وتراجع عدد السكان المتبقين في البلد بنسبة ٣٠ في المائة ولم تعد بعض المؤشرات الاقتصادية حتى إلى مستوياتها في عام ١٩٩٠. ويعمل قرابة مليون مواطن، أي أكثر من نصف عدد السكان العاملين، في الخارج. وأصبح نقص السكان الكبير في البلد يمثل مشكلة كبيرة وخطرا حقيقيا على استمرارية الدولة.

ولم تسفر استثمارات مجتمعنا الضخمة في رأس المال البشري وتعليم القوى العاملة عن أي عائد اقتصادي تقريبا. ويخسر البلد المنافسة على قواه العاملة. وبدلا من ذلك، يخلق أبناء شعبنا قيمة مضافة ويدفعون الضرائب في أماكن أخرى. وبطبيعة الحال، فإن الأسباب الجذرية لتلك التطورات القاتمة معقدة، وهي تتراوح بين سوء الإدارة والفساد المستشري في السنوات الأخيرة إلى أوجه القصور في السياسات الاقتصادية أو العرقية.

ومع ذلك، ومن على هذا المنبر، أود أن أسلط الضوء على ما يمثل، في رأيي، أحد العوامل الرئيسية، ألا وهو، موقع أو مكان جمهورية مولدوفا وغيرها من دول المنطقة في إطار المنظومة المحيرة للسياسات والمصالح الاستراتيجية للدول الكبرى في العالم.

إنني لا أحب استخدام المصطلحات العسكرية، ومن المؤكد أنها ليست التشبيه الأنسب. ومع ذلك، سيكون من السهل وصف حالتنا باستخدام مصطلح ”الأرض المشاع“ في سياق المواجهات الجيوسياسية في المنطقة. ومن الجدير بالذكر أنه على الرغم من عدم انفجار أي قذيفة على أراضينا منذ النزاع العسكري بمحاذاة نهر نيسترو في عام ١٩٩٢، فإن المناورات من جانب الجهات الفاعلة الجيوسياسية الرئيسية لتحسين مركزها في المنطقة لم تتوقف مطلقا. وطوال كل تلك السنوات، لم يكن هناك توافق في الآراء بين الدول الكبرى بشأن جمهورية مولدوفا.

إن بلدنا دولة متعددة الأعراق. ونتيجة للتطورات التاريخية في القرون الأخيرة، فإن التفضيلات الجيوسياسية لسكاننا منقسمة بالتساوي تقريبا بين الشرق والغرب، بين الاتحاد الروسي والغرب. وأدت تلك السمة الأساسية التي ستظل ثابتة لفترة طويلة قادمة إلى تحييد آثار المحاولات العقيمة بل وحتى المتهورة لاجتذاب مولدوفا للانضمام إلى تحالفات ضد الآخرين.

ودفع البلد ثمنا باهظا عندما تورط سياسيونا ونخبنا الوطنية في هذه المعاملات. أولا، حدثت إراقة للدماء وتفكك في أعقاب النزاع المسلح في منطقة ترانسنيستريا التابعة لبلدنا. وتلا ذلك تدهور اقتصادي وتردي اجتماعي استمرا عدة عقود. وللأسف، فعلى مدار فترة الـ٢٨ سنة منذ استقلال جمهورية مولدوفا، قسمت التفضليات الجيوسياسية المتعارضة تماما المجتمع المولدوفي، وهي حقيقة تستغلها باقتدار قوى سياسية مختلفة حصرا لخدمة مصالح أبعد ما تكون عن مصالح شعبنا.

ولهذا السبب، فإنني، بصفتي رئيس جمهورية مولدوفا، أغتنم كل فرصة متاحة لطلب الاعتراف الفعلي بمركز الحياد لبلدي، وهو مركز مكرس أيضا في دستورنا، واحترام هذا المركز. إننا لا نريد معاملتنا بعد الآن بوصفنا أرضا محايدة، وهي تسمية مختلفة عن دولة محايدة. وأي محاولة لتقويض مركز الحياد ذاك هي عمل غير ودي ضد شعب جمهورية مولدوفا لأنها تعمق الخلافات الداخلية في البلد بدرجة أكثر حدة.

علاوة على ذلك، تشكل هذه المحاولات خطراً على أية فرصة لإحراز تقدم في تسوية مشكلة ترانسنيستريا وبالتالي في تعزيز الأمن في جميع أنحاء المنطقة. لا يمكن تحقيق هدفنا والأولوية المطلقة لحل مشكلة ترانسنيستريا إلا إذا حافظت جمهورية مولدوفا على وضعها الحيادي العسكري.

في مناسبات عديدة صدرت من هذا المنبر بالذات دعوات لسحب القوات العسكرية الأجنبية والذخيرة من أراضي جمهورية مولدوفا. إنني أرحب بمبادرات الاتحاد الروسي الأخيرة، والتي تم الحديث عنها خلال الزيارة التي قام بها مؤخرا وزير الدفاع الروسي، السيد سيرجي شويغو، إلى مولدوفا، والزيارة الرسمية التي قام بها إلى موسكو وزير الخارجية المولدوفي، السيد نيكولاي بوبيسكو، بشأن استئناف عملية التصرف في الذخيرة الأجنبية المخزنة في منطقة ترانسنيستريا ببلدنا. يمكن لهذه الخطوة المهمة، وهي الأولى منذ عام ٢٠٠٣، أن تكون مفيدة في التوصل إلى توافق في الآراء الجغرافية السياسية من أجل التسوية السياسية لنزاع ترانسنيستريا، ولتعزيز الأمن الإقليمي بشكل أعم.

وعلى عكس النزاعات المتجمدة الأخرى، لا توجد لقضية ترانسنيستريا آثار عرقية أو دينية أو غيرها من العواقب التي من يصعب تسويتها للغاية. علاوة على ذلك، لا توجد في الوقت الحاضر كراهية بين سكان ضفتي نهر دنيستر، والذين يتفاعلون يوميًا بطريقة سلمية وودية. لقد كانت جذور الصراع تكمن في السياسات قصيرة النظر التي روج لها زعماء الحقبة السابقة، والتي تفاقمت بفعل آثار تفكك الاتحاد السوفياتي السابق في أوائل التسعينات. لم تكن النخب في الدولة قادرة

على التصدي للتحديات التي تواجهها، فتدهور الوضع وتحول إلى صراع مسلح.

نحن نشهد في الوقت الحالي استعدادًا قويًا بين الناس للتوصل إلى حل لهذا الصراع المتجمد يكون مقبولا للطرفين. وقد تم مؤخرا إحراز تقدم في الجهود المبذولة للجمع بين الناس على ضفتي نهر دنيستر من خلال ظهور مشاريع إنسانية واقتصادية واجتماعية، مما زاد من تعزيز الرغبة في تسوية النزاع. نحن نرى أن كل هذه الجوانب تتيح فرصة جيدة لكبار الدبلوماسيين للمساهمة بشكل حاسم في تسوية الصراع المتجمد، مما يشكل بذلك سابقة إيجابية لحل التوترات الأخرى المماثلة في جميع أنحاء العالم.

أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتناني لجميع المشاركين في عملية التفاوض في المؤتمر الدائم المعني بالقضايا السياسية في إطار عملية التفاوض من أجل التسوية في ترانسنيستريا بصيغة ٥ + ٢. وأؤكد من جديد ثقتنا بهذه الصيغة للمفاوضات، لأنها الترتيب الأكثر ترجيحا لأن تؤدي إلى حل مقبول لمشكلة ذات أهمية كبرى لمولدوفا. وبموجب هذه الصيغة يجب مناقشة الوضع الخاص لمنطقة ترانسنيستريا والاتفاق عليه، داخل الحدود المعترف بها دولياً لمولدوفا ذات السيادة والموحدة أراضيها والذي يضمن حقوق الإنسان الكاملة والحريات الأساسية لشعبها. إننا نعتمد أيضًا على هذه الصيغة في تحديد الدعم المحتمل من شركائنا الأجانب في مرحلة ما بعد التسوية لمشكلة ترانسنيستريا.

يحكم جمهورية مولدوفا منذ ٨ حزيران/يونيه ائتلاف برلماني يتكون من أحزاب سياسية تمثل الغالبية العظمى من سكان البلاد. وهذه حالة فريدة من نوعها في تاريخ جمهورية مولدوفا بالنسبة لقوتين سياسيتين لهما عقائد وأفضليات جغرافية سياسية متناقضة تمامًا أن توحدا صفوفهما من أجل الحكم وحل المشكلات الملحة في البلاد. ومع ذلك، فإن المهم وغير المسبوق لمنطقتنا هو أن هذا التوافق الداخلي يعززه الموقف المشترك لشركاء التنمية الرئيسيين للبلاد والدول الكبرى في العالم، بما في ذلك الاتحاد الروسي والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. إنها حالة غير معتادة في السياسة الدولية حين توحد قوى جغرافية سياسية جهودها ضد نظام إجرامي استولى على دولة بأكملها. هذه الحالة النادرة للغاية، التي تشمل لحظة اتفاق خاصة، على الصعيدين المحلي والدولي، تنعش آمالنا في إحراز تقدم حقيقي على الطريق نحو إجراء الإصلاحات الداخلية اللازمة مثل إصلاح العدالة ومكافحة الفساد، وكذلك على طريق حل مشكلة ترانسنيستريا.

وأحد العناصر الموحدة للائتلاف الحاكم الحالي في جمهورية مولدوفا هو إدراك أهمية التشجيع على سياسة خارجية متوازنة مع جميع الشركاء الاستراتيجيين للبلاد والاستعداد لذلك. وقد أجرى بالفعل ممثلو الحزبين السياسيين في الأغلبية البرلمانية حواراً بناءً مع الشركاء من الشرق والغرب، مما زاد بشكل أساسي من فرصنا في الحصول على الدعم الخارجي الذي نحتاجه. هناك نهج مشترك لاحترام جميع الاتفاقات السياسية والاقتصادية الموقعة عليها جمهورية مولدوفا، بما في ذلك اتفاق الانتساب للاتحاد الأوروبي وتعاوننا مع دول رابطة الدول المستقلة.

وتحتل مكانًا متميزًا في جدول أعمالنا علاقات جمهورية مولدوفا مع جارتينا وصديقتينا، رومانيا وأوكرانيا. وفي مواجهة مشاكلنا المماثلة نسعى جميعًا إلى تعميق علاقاتنا الإنسانية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية وإلى استكشاف إمكاناتنا الإنمائية الهائلة لصالح جميع مواطنينا. قبل وصول الائتلاف الحاكم الجديد إلى السلطة، وقبل أن تبدأ القوى الجغرافية السياسية الكبرى في دعم التغييرات الديمقراطية في كيشيناف، كان التحدي الرئيسي هو ما إذا كنا سنظُهر حقًا نضجًا سياسيًا كافياً للذهاب لأبعد من مجرد تحرير الدولة من أيدي القلة. إنني على اقتناع راسخ بأن هذا الإجماع المحلي والأجنبي الذي لم يسبق له مثيل يمكن، بل وينبغي، لنا أن نستخدمه لإجراء

تغييرات حقيقية في نوعية حياة مواطنينا، وإيجاد حل لمشكلة ترانسنيستريا، وإعطاء جمهورية مولدوفا فرصة جديدة للازدهار.

إن جمهورية مولدوفا بلد متعدد الأعراق يسكنه ممثلو حوالي ١٢٥ مجموعة عرقية. ثلث السكان يعتبرون أنفسهم من الناطقين بالروسية. وتعتبر اللغة الروسية في مولدوفا، وهي إحدى اللغات الرسمية الست للأمم المتحدة، لغة التواصل بين الأعراق. وبصفتي رئيسًا للجمهورية، أعتقد أن المهمة الرئيسية أمام الأغلبية البرلمانية التي تم تشكيلها مؤخرًا، والتي يدعمها ٨٠ في المائة من سكان البلاد، وأمام شركائنا الاستراتيجيين الغربيين والشرقيين، هي إنشاء دولة قانونية وديمقراطية ومتعددة الأعراق تضمن لكل ساكن مستوى معيشة لائق وثقة مبررة في المستقبل.

سوف تكون لدينا علاقات ودية وتفاعل جيد مع جميع شركائنا. إن سياسة التخيير بين إما هذا أو ذاك التي اتبعتها بعض الدول الكبرى تجاه جمهورية مولدوفا في السنوات الأخيرة قد تبين بوضوح أنها عقيمة وغير ملائمة. إنني أؤيد مفهوم أوروبا الموحدة من لشبونة إلى فلاديفوستوك، والتي تؤدي فيها مولدوفا دورًا خاصًا باعتبارها دولة أوروبية.

وأود أن أؤكد من جديد أنني، بصفتي رئيس دولة، أؤيد بقوة سياسة خارجية متوازنة لبلدي، وأنا على استعداد لتعزيز التعاون المتبادل المنفعة مع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي أقمنا معها علاقات دبلوماسية. إن السلام بالنسبة لشعب مولدوفا وشعوب الدول الأعضاء الأخرى هو القيمة الرئيسية. نحن نسعى جاهدين لضمان التعايش السلمي مع جيراننا وعلاقات جيدة مع شركائنا في التنمية.

هدفنا هو تعزيز الاستقرار والأمن في جمهورية مولدوفا، والحفاظ على الوضع الدستوري المتمثل في الحياد الدائم لدولتنا، والسعي من أجل الاعتراف به على المستوى الدولي، وذلك على غرار نموذج بلدان مثل النمسا. وفي هذا السياق، يمكن أن يكون مثال الحياد العسكري لبعض الدول مثل النمسا نموذجًا مناسبًا لجمهورية مولدوفا. ومع ذلك، الحياد لا يعني العزلة. لذلك ستواصل مولدوفا تعزيز تعاونها متعدد الأطراف مع روسيا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وجيرانها والدول الأخرى.

أعتقد أن مفتاح النجاح يكمن في تعزيز مفهوم الحياد العسكري المعترف به دولياً لجمهورية مولدوفا واستكمال إزالة الذخائر المتبقية في الإقليم منذ الحقبة السوفياتية والتخلص منها والانسحاب الكامل والنهائي للقوات الأجنبية من الدولة التي أتشرف بتمثيلها في هذا المنبر الرفيع. وعند التوصل إلى التسوية السياسية النهائية لنزاع ترانسنيستريا، لن تكون هناك حاجة لبعثة حفظ سلام في أراضينا.

مع الاقتراب من اختتام خطابي، أود التأكيد مرة أخرى على أهمية الحفاظ على توافق الآراء بين الجهات الجغرافية السياسية الرئيسية فيما يتعلق بجمهورية مولدوفا. وفي ظل هذه الظروف فحسب، يمكننا تحسين فرص حل المشاكل الخطيرة التي تواجه بلدي بما في ذلك مشكلة ترانسنيستريا.

إنني على ثقة كبيرة بأنه يمكن لمثل هذا الجهد بدعم من الاتحاد الروسي والغرب أن يغير بشكل جذري صورة بلدي التي تحدثت عنها بقلق بالغ في بداية خطابي.

وأعيد تأكيد التزام جمهورية مولدوفا بالنُهج التي تتبعها الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمشاكل الرئيسية التي تواجه البشرية اليوم. لا تزال جمهورية مولدوفا ملتزمة التزاما راسخا بمراعاة مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ورؤية تحقيق التنمية المستدامة التي ترتكز عليها خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

يستند تصميمنا إلى إدراكنا التام لضرورة تعزيز التضامن بين الأمم في مواجهة التحديات المعاصرة. نحن بضع مئات من الشعوب والبلدان ولكن لدينا كوكب واحد – وطن واحد – يجب أن نرعاه معًا وبغض النظر عن مكاننا تحت الشمس.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): بالنيابة عن الجمعية العامة أود أن أشكر رئيس جمهورية مولدوفا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد إيغور دودون رئيس جمهورية مولدوفا إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

البند ٨ من جدول الأعمال (*تابع*)

مناقشة عامة

خطاب السيد دانييل كابلان دنكان نائب رئيس جمهورية كوت ديفوار

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه نائب رئيس جمهورية كوت ديفوار.

اصطُحب السيد دانييل كابلان دنكان نائب رئيس جمهورية كوت ديفوار إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): يسرني بالغ السرور أن أرحب بفخامة السيد دانييل كابلان دنكان نائب رئيس جمهورية كوت ديفوار وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد دنكان (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): بالنيابة عن رئيس جمهورية كوت ديفوار فخامة السيد الحسن واتارا، أود أن أتقدم بالتهنئة الحارة إلى الرئيس على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين ونتمنى له كل النجاح في تنفيذ ولايته. إن انتخابه مصدر فخر حقيقي لبلده نيجيريا وللجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وغيرها، بل للقارة الأفريقية بأكملها.

ونهنئ أيضا سلفه السيدة ماريا فرناندا إسبينوسا غارسيس على رئاستها المتميزة خلال الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة التي حققت نجاحا كبيرا.

وأخيرا أود أن أشيد إشادة خاصة بأميننا العام السيد أنطونيو غوتيريش على قيادته والتزامه بتحقيق السلام والتنمية في جميع أنحاء العالم.

إن موضوع المناقشة العامة لهذا العام ”تعبئة الجهود المتعددة الأطراف من أجل القضاء على الفقر، وتوفير التعليم الجيد، ومكافحة تغير المناخ، وضمان الشمول“ يؤكد الأهمية التي ينبغي أن توليها كل دولة عضو لتعددية الأطراف كأداة رئيسية لمواجهة التحديات المعاصرة الرئيسية بشكل جماعي.

ومع ذلك، فإن تعددية الأطراف المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة تتعرض اليوم لضغط شديد مما يعرض للخطر العديد من إنجازات الحوار والتعاون الدولي.

ولهذا السبب وبالنظر إلى حجم التحديات الحالية بما في ذلك استمرار الخصومات وإغراءات العمل الأحادي، يجب علينا أن نجدد التزامنا الثابت بالتعددية التي أثبتت فعاليتها منذ إنشاء الأمم المتحدة في السعي إلى تحقيق السلام والاستقرار في العالم.

لذلك ترحب كوت ديفوار باتخاذ الجمعية العامة بأغلبية كبيرة في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ القرار ١٢٧/٧٣، الذي حدد يوم ٢٤ نيسان/أبريل ”اليوم الدولي لتعددية الأطراف والدبلوماسية من أجل السلام“، ابتداء من عام ٢٠١٩. ويدعونا القرار إلى استعادة الركائز الثلاث لعمل الأمم المتحدة المتمثلة في السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان. إن انضمام كوت ديفوار إلى مختلف المبادرات الرامية إلى بناء عالم أفضل ولا سيما خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ بشأن التنمية المستدامة والشاملة للجميع دليل على التزامها بتعزيز الشراكات الإقليمية والدولية.

وبعد مرور أربع سنوات على اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تظل التحديات والقضايا كما هي وتتجلى في

استمرار الجوع وسوء التغذية والفقر في العالم، والتأثير المقلق والمتزايد لتغير المناخ وأزمات الهجرة مع آثارها الاجتماعية والاقتصادية على بلدان المنشأ وبلدان المقصد وجميع أنواع التهميش. وتتطلب هذه التحديات منا أن نتصرف بتآزر وبالمزيد من السرعة والتصميم.

وكجزء من استراتيجية كوت ديفوار لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ فقد أدرجت أهداف التنمية المستدامة في خطتها للتنمية الوطنية، وكذلك في سياساتها القطاعية والمحلية وتخصص جزءًا كبيرًا من ميزانيتها لها. وبالفعل جعل الرئيس واتارا من تحسين ظروف معيشة وعمل الناس أولوية. وتبعا لذلك، من خلال زيادة الميزانية، زادت كوت ديفوار من مستوى الإنفاق على الفقراء من ١,٧ بليون دولار في عام ٢٠١١ إلى ٥ بلايين دولار في عام ٢٠١٩. وبعبارة أخرى فإنه قد تضاعف ثلاث مرات في ثماني سنوات.

وعلى نفس المنوال، أعلنت كوت ديفوار عام ٢٠١٩ كعام لتعزيز الزخم الاجتماعي من خلال تنفيذ برنامج اجتماعي كبير خلال الفترة من ٢٠١٩ إلى ٢٠٢٠ بتكلفة قدرها ١,٤٥ بليون دولار تمت زيادتها فيما بعد لتبلغ بليوني دولار. وبالإضافة إلى ذلك سيتم توسيع نطاق التغطية الصحية الشاملة التي أدخلت في عام ٢٠١٤ في العام المقبل، وسيتم تنفيذ برنامج لشبكات الأمان الاجتماعي المنتجة بالتعاون مع البنك الدولي بتكلفة قدرها ١٥٠ مليون دولار، مما سيمكّن ٠٠٠ ١٢٥ أسرة من تلقي دخل منتظم خلال الفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠٢٤.

وأتاحت كل تلك الإجراءات التي تدعم الخطط القطاعية المختلفة للكهرباء والصحة والتغذية والتعليم والتدريب ومياه الشرب والإسكان والصرف الصحي والحماية الاجتماعية، إحراز تقدم كبير فيما يخص تلك القضايا الاجتماعية الرئيسية وأدت إلى انخفاض كبير في معدل الفقر. ومع ذلك لا يمكن لجميع استراتيجيات الحد من الفقر أن تحقق النتائج المرجوة إلا إذا كانت مدعومة بتمويل كاف من أصحاب المصلحة ولا سيما منظومة الأمم المتحدة.

وترحب كوت ديفوار بالاحتفال في ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ باليوم الدولي الأول للتعليم الذي حددته الجمعية العامة في عام ٢٠١٨. إن التعليم وهو الهدف رقم ٤ من أهداف التنمية المستدامة، أحد أشكال التصدي للمشاكل الرئيسية المعاصرة ولتحديات تحول مجتمعاتنا.

وفي ذلك السياق، يجب إعطاء الأولوية للاستثمار في رأس المال البشري من خلال التعليم والتدريب وبرامج محو الأمية وبناء القدرات واكتساب المهارات بصورة منتظمة. وتحقيقا لتلك الغاية استحدثت الحكومة الإيفوارية التعليم الابتدائي الحكومي المجاني ومجموعات المواد التعليمية، وجعلت التعليم إلزاميا في جميع أنحاء البلد للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٦ و ١٦ سنة. وقد تطلب القيام بذلك توظيف المعلمين بأعداد كبيرة وتوسيع الهياكل الأساسية المدرسية والجامعية. وبالإضافة إلى ذلك، تهدف خطتنا الاستراتيجية لمحو الأمية للفترة من ٢٠١٩ إلى ٢٠٢٤ إلى تخفيض معدل الأمية بشكل كبير إلى ما دون ١٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢٤.

وينبغي التأكيد على أنه لا يمكن للبلدان الأفريقية أن تحد من التفاوتات الاجتماعية، ولا سيما اللامساواة بين الجنسين، واستدراك المكاسب الضائعة، إلا إذا كان لديها رجال ونساء يتمتعون بالتدريب والتغذية الجيدين. وكذلك من الضروري أن يكون شعبنا في حالة صحية جيدة للاستفادة بسهولة من الابتكار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كأداة استراتيجية للتعجيل بتنميته. وينبغي لليونسكو، في ذلك السياق، أن تؤدي دورا أكبر في تحسين نظمنا التعليمية، لأنه لا يمكننا أن نسهم في التصدي لآفات مثل الهجرة غير المشروعة والمخدرات والجريمة المنظمة وتطرف الشباب والإرهاب والظلامية والبطالة والتهميش على أساس عدم المساواة الاجتماعية، وبخاصة عدم المساواة

بين الجنسين، إلا بتوفير الفرص لشعبنا ولشبابنا، لا سيما لتهيئة المستقبل.

فآثار تغير المناخ تتزايد حدتها في جميع مناطق العالم عموما وفي البلدان النامية مثل كوت ديفوار على وجه الخصوص. إن النتائج الرئيسية للتحولات الناجمة عن تغير المناخ هي الجفاف وإزالة الغابات والتحات الساحلي والكوارث الطبيعية وانخفاض المحاصيل الزراعية وتشريد السكان، وما يترتب على ذلك من هجرانهم لسبل كسب عيشهم. ويهدد تغير المناخ جميع النظم الإيكولوجية التي تدعم النظم الغذائية والتغذوية لمئات الملايين من الناس، ومن ثم يتسبب في تدهور التربة وإضعاف القيمة الغذائية للأغذية التي نزرعها. كما إن له أثرا معطلا على نظم المياه والصرف الصحي. وكل هذه الآثار تشكل تهديدا خطيرا لصحة سكاننا وللأمن الغذائي والتغذوي على السواء في مجتمعاتنا. وهذا أحد أكبر التحديات التي تواجه الأجيال الحاضرة والمقبلة.

ويجب علينا كذلك الدعوة إلى اقتصاد أخضر يتمركز حول حماية النظم الإيكولوجية والنهوض بتكنولوجيا نظيفة وتحسين إنتاجية مواردنا. ومن المهم أكثر من أي وقت مضى، في ذلك السياق، كفالة التنفيذ الفعال والسريع للالتزامات الدولية المتعهد بها في مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واعتماد ميثاق عالمي للبيئة في المستقبل القريب.

وستحترم كوت ديفوار بثبات، من جانبها، التزاماتها المناخية في إطار اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، الذي اعتمد في عام ٢٠١٥. وتحقيقا لتلك الغاية، تعهد بلدنا بخفض انبعاثاته من غازات الاحتباس الحراري بنسبة ٢٨ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠، وذلك بالاعتماد على قطاعات الطاقة والنقل والزراعة وإدارة النفايات للقيام بذلك. ولذلك فقد تم التشديد بوجه خاص على الانتقال إلى مصادر الطاقة المتجددة، وتطوير اقتصاد دائري والإدارة المستدامة للغابات، بهدف تحقيق غطاء غابي بنسبة ٢٠ في المائة بين عامي ٢٠٣٠ و ٢٠٣٥. وقد اعتمدت الحكومة في ذلك السياق استراتيجيتها الوطنية للفترة ٢٠١٥ – ٢٠٢٠ لمكافحة تغير المناخ – بغية إدراج هذا الموضوع ضمن سياساتها القطاعية. وبناء على ذلك، ينبغي دعوة البلدان المتقدمة والبلدان الصاعدة على السواء إلى زيادة الإسهام، في حدود مسؤولياتها، في تعبئة الموارد المالية عملا بتوصيات اتفاق باريس لعام ٢٠١٥.

وللأسف فإن استمرار العديد من النزاعات حول العالم وعودة ظهور الإرهاب والجرائم الجماعية والتهديد المستمر الذي تشكله أسلحة الدمار الشامل، تعرض للخطر تحقيق برامجنا الإنمائية الطموحة. ومن المعروف جيدا أنه لا يمكن أن تكون هناك تنمية من دون الأمن والسلام – فكلاهما شرط أساسي للتنمية المستدامة. وللأسف فإن العديد من بؤر التوتر مستمرة في جميع أنحاء أفريقيا، لا سيما في شمال وغرب أفريقيا. وهناك عدد من الجماعات الإرهابية لا تزال تتسبب في خسائر كبيرة في الأرواح البشرية، ناهيك عن تدمير الهياكل الأساسية، مما يسهم في إضعاف السلام والاستقرار في العديد من البلدان.

ولا يمكن تصور حل مستدام للتحديات التي أشرت إليها من دون نهج عالمي يتخذ في إطار متعدد الأطراف وبالتعاون مع الجميع. وذلك هو معنى التعهد الوارد في الدورة الاستثنائية لهيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن الإرهاب، الذي عقد في واغادوغو يوم ١٤ أيلول/سبتمبر، حيث التزم قادة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وموريتانيا وتشاد بخطة عمل مدتها اربع سنوات بكلفة بليون دولار للإسهام في دحر الإرهاب في كل من غرب أفريقيا وحوض بحيرة تشاد.

وإذ تستعد كوت ديفوار لنهاية فترة عضويتها غير الدائمة في مجلس الأمن، يعيد بلدي تأكيد التزامه بالسلام والأمن والتنمية

داخل هيئات الأمم المتحدة الأخرى، بهدف الاستفادة من الخبرة المكتسبة والقيم الأساسية التي تدعم جهوده الدبلوماسية.

وفي الختام، أحيي تصميمنا المشترك على العمل في تآزر تام للتصدي لتحديات اليوم والغد العديدة من أجل كفالة عالم يسوده السلام والرخاء المشترك لجميع الشعوب.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): بالنيابة عن الجمعية العامة، أشكر نائب رئيس جمهورية كوت ديفوار على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد دانييل كابلان دونكان، نائب رئيس جمهورية كوت ديفوار، من المنصة.

خطاب السيد محمود عباس، رئيس دولة فلسطين

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس دولة فلسطين.

اصطحب السيد محمود عباس، رئيس دولة فلسطين إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد محمود عباس، رئيس دولة فلسطين، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس عباس: أربعة أجيال من أبناء شعبنا تنتظر الأمل. حذار، حذار، حذار أن تتركوها بلا هذا الأمل. آمل ألا تتركوها بلا هذا الأمل.

قبل أسبوع من الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة، خرج علينا رئيس وزراء إسرائيل نتانياهو ليعلن بغطرسة أنه في حال فوزه في الانتخابات سوف يقوم بضم غور الأردن وشمال البحر الميت والمستوطنات الاستعمارية للسيادة الإسرائيلية، رغم أنها أراضٍ فلسطينية محتلة.

نحن نرفض هذا الإعلان رفضاً قاطعاً، وإن ردنا على ذلك هو أنه في حال أقدمت أية حكومة إسرائيلية على ذلك، فإن جميع الاتفاقات الموقعة مع حكومة الاحتلال وما ترتب عنها من التزامات ستكون منتهية، وذلك انسجاماً مع قرارات سابقة كنا قد اتخذناها، وسيكون من حقنا الدفاع عن حقوقنا بالوسائل المتاحة، مهما كانت النتائج. ولكننا سنبقى ملتزمين فقط بالشرعية الدولية ومحاربة الإرهاب، وستبقى أيدينا ممدودة من أجل تحقيق السلام بالمفاوضات. ولكن كل ما عدا ذلك سينتهي وسيلغى إذا قررت إسرائيل أو إذا قررت أي حكومة إسرائيلية، نتنياهو أو غيره، أن يقوم بما أعلنه قبل أيام.

وبهذه المناسبة، فإنني أشكر جميع القادة والدول والمنظمات الدولية التي أدانت أو رفضت هذا الإعلان والاستيطان بأكمله، الذي يشكل انتهاكاً صارخاً لقرارات الشرعية الدولية والقانون الدولي. هؤلاء جميعاً نشكرهم، الذين أكدوا على أن القضية الفلسطينية تبقى القضية المركزية الأولى للعالم أجمع، رغم المحاولات اليائسة لحرف الانتباه عنها.

وهنا أسألكم أيها السيدات والسادة، ماذا كنتم ستفعلون إذا أتاكم من يأخذ منكم أرض بلادكم، ويقضي على وجودكم فيها؟ ما هو رد فعلكم؟

لقد آن الأوان لأن يتحمل المجتمع الدولي مسؤولياته لوضع حد لهذا العدوان وهذه العنجهية الإسرائيلية. آن الأوان لتنفيذ قرار واحد مما اتخذتموه من أجلنا، قرار واحد، وإلا لا فائدة من كل هذه القرارات.

لقد كنت أتمنى أن آتي إليكم هذا العام، لكي نعلن سوياً انتهاء الاحتلال الإسرائيلي لبلادي فلسطين، لكنني مع الأسف أقف أمامكم اليوم حاملاً ذات الهموم والأوجاع التي يكابدها شعبي، الذي لا يزال رغم كل ما يتعرض له من الظلم والقهر والاحتلال، يتمسك بالأمل أن ينال حريته واستقلاله أسوةً بجميع شعوب العالم.

وأسألكم مرة أخرى، ألم يحن الوقت لخلاص الشعب الفلسطيني، وانعتاقه من هذا الظلم والقهر والاحتلال؟ ألم يأت الوقت؟ أرجو أن تسألوا أنفسكم.

لقد منحت جمعيتكم الموقرة دولة فلسطين صفة دولة مراقبة في الأمم المتحدة عام ٢٠١٢، ونحن نقدر لكم هذا الموقف القانوني والأخلاقي، ونشكر لكم موقفكم من مطالبنا العادلة بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لأرض دولة فلسطين، وتجسيد استقلالها التام والكامل على حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧، مع الحل العادل والشامل لقضية اللاجئين الفلسطينيين الذين طالت معاناتهم. نشكركم على مواقفكم، نتمنى أن تطبق هذه المواقف، أن لا تبقى حبراً على ورق. أن تجد طريقها للتطبيق.

كما نتوجه بالتحية والتقدير لجميع الدول والشعوب التي تستمر في تقديم الدعم والمساندة لشعبنا ودولتنا سياسياً واقتصادياً، من أجل إنهاء الاحتلال وبناء مؤسساتنا الوطنية، إضافة إلى الاستمرار في دعم وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، إلى أن يتم حل قضيتهم وفق القانون الدولي، حلاً عادلاً وشاملاً. أسست الأونروا في عام ١٩٤٩ لتساعد الفلسطينيين لتحل مشكلتهم، ومع ذلك – مع الأسف – هناك من يحاول أو حاول أو قطع كل المساعدات عنهم، مع أن مهمتها لا زالت قائمة ولم تنته.

إننا نفتخر بأن دولة فلسطين، وبرغم كل عقبات وسياسات الاحتلال الإسرائيلي ومن يقف خلفه، قد أصبحت عضواً كامل العضوية في أكثر من ١١٠ منظمة ومعاهدة دولية، كما حصلت على اعتراف ١٤٠ دولة حول العالم. وترأست هذا العام مجموعة الـ ٧٧ + الصين، وتواصل تحمل مسؤولياتها بكل جدارة على المستويين الإقليمي والدولي كعضو مثابر وبناء في الأسرة الدولية، وتستحق أن تكون عضوا كامل العضوية في الأمم المتحدة ومؤسساتها كافة. أعتقد أنها بعد كل هذا تستحق، ولا أدري أن أعطى سبباً واحداً أننا لا نستحق هذا.

لقد قبلنا بالشرعية الدولية وبالقانون الدولي حكماً لحل قضيتنا، وسعينا ولا زلنا من أجل السلام العادل والشامل. لكن القانون الدولي الذي قبلناه وتمسكنا به والسلام الذي نسعى إليه أصبحا في خطر شديد بسبب السياسات والإجراءات التي تقوم بها إسرائيل في أرضنا المحتلة، وبسبب تنكرها للاتفاقات الموقعة معها منذ اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣ وإلى الآن. إن مسؤولية حماية السلام والقانون الدولي تقع على عاتقكم. إسرائيل لم تحترم أي اتفاقية، نتمنى منكم أن تدفعوها لاحترام الشرعية الدولية.

في القدس حرب عنصرية مسعورة تشنها دولة الاحتلال ضد كل ما هو فلسطيني، من مصادرة وهدم البيوت إلى الاعتداء على رجال الدين، إلى طرد المواطنين من منازلهم، إلى محاولات المس بالمسجد الأقصى المبارك وكنيسة القيامة، إلى إصدار القوانين العنصرية – القانون القومي الذي انتهى بعهد جنوب إفريقيا السابقة، منذ ذلك الوقت انتهى التمييز العنصري. الآن هناك قانون في إسرائيل اسمه قانون القومية، يفرق بين الناس على حسب دينهم وجنسهم والعالم يبقى ساكتاً– ومنع المواطنين من الوصول إلى أماكن العبادة. إنني أحذر من هذه السياسات والممارسات الطائشة وما يمكن أن يترتب عليها من تداعيات خطيرة لا تُحمد عقباها. نتائجها هي حرب دينية. ستكون هناك حرب دينية. هذا الأمر الذي نريد أن نتفاده. إسرائيل تمارس كل شيء من أجل الوصول إلى الحرب الدينية.

تقوم إسرائيل منذ عدة أشهر باقتطاعات تعسفية من أموالنا، ومصادرة جزء منها، الأمر الذي زاد من معاناة شعبنا، حيث لم يعد بمقدورنا أن نفي بالتزاماتنا المالية تجاه مواطنينا، وفاقم الأزمة الاقتصادية التي تعيشها بلادنا، في ظل قلة الموارد وإحجام بعض الجهات والدول عن الوفاء بالتزاماتها لنا.

إن الشعب الفلسطيني لن يرضخ للاحتلال مهما كانت الظروف ومهما زادت المعاناة، وسوف يواصل صموده على أرضه، وسوف نقاوم الاحتلال بكل الوسائل المتاحة، وعلى رأسها المقاومة الشعبية السلمية. فهذا حقنا المشروع، وهذا واجبنا الوطني الأخلاقي. وليعلم الجميع أن الاحتلال لا يمكن أن يأتي بالسلام أو يحقق الأمن والاستقرار لأحد. لا تظن إسرائيل أنها بالاحتلال تأتي بالسلام لها. لا يمكن أن يحصل هذا.

إن ما يدعو للأسف ويثير الدهشة والاستغراب، أن الولايات المتحدة الأمريكية، التي هي عضو دائم في مجلس الأمن، وبدل أن تصون السلام والأمن الدوليين، وتحترم قرارات الأمم المتحدة، تساندُ العدوان الإسرائيلي علينا، وتتنكر لمسؤولياتها الدولية والقانونية والسياسية والأخلاقية، بل لقد أقدمت على إجراءات غير قانونية غاية في العدوانية، عندما قررت الاعتراف بالقدس عاصمة ً لدولة إسرائيل، ونقلت سفارتها إليها، في استفزاز صارخ لمشاعر مئات ملايين المسلمين والمسيحيين، الذين تمثل القدس جزءاً من عقيدتهم الدينية. ستبقى القدس رغم كل هذه الإجراءات عاصمة أبدية لفلسطين شاء من شاء وأبى من أبى.

ولم تتوقف الإدارة الأمريكية عند هذا الحد، بل أقدمت أيضاً على إغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن دون أي سبب. وادعى مسؤولون فيها، وبالذات سفيرها في تل أبيب، أن المستوطنات الإسرائيلية في أرضنا المحتلة شرعية – هكذا قرر أن تكون هذه الأرض ليست محتلة وإنما هي أرض لإسرائيل، تستطيع أن تبني عليها ما تشاء. هكذا أراد وهكذا قرر السفير الأميركي في تل أبيب وعلينا أن ننصاع، لا. إن كلام الولايات المتحدة وسفرائها ليس قدراً علينا إطلاقاً. بالإضافة إلى قيامها بقطع المساعدات عن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، في عمل غير أخلاقي وغير إنساني. ثم تأتي لتتحدث عما يسمى بصفقة القر. وتلوح بحلول اقتصادية وهمية وواهية، بعدما نسفت بسياساتها وإجراءاتها كل فرص تحقيق السلام. أنا أتحدى أمريكا أن يكون لديها شيء اسمه صفقة القرن في جيبها غير الذي أعلنته. وما أعلنته كله مرفوض، مرفوض، مرفوض.

لقد شجعت هذه السياسة الأمريكية حكومة الاحتلال الإسرائيلي على التنكر لجميع الاتفاقات الموقعة بيننا وبينها، والتراجع عن جميع الالتزامات تجاه السلام، ما أفقد عملية السلام كل مصداقية، ودفع قطاعات واسعة من الشعب الفلسطيني إلى فقدان الأمل في السلام المنشود. وجعل حل الدولتين في مهب الريح. وجعل أصواتاً عدة تتساءل: إذا كان حل الدولتين لم يعد ممكناً، هل يمكن حل الدولة الواحدة، التي يعيش فيها الجميع على قدم المساواة؟ بدأ الناس يتساءلون ويسألون ويرون بأم أعينهم أن إسرائيل تأكل الأرض وتنهي حل الدولتين. فسألوا: هل حل الدولة الواحدة ممكن؟ أن شخصياً أقول: نعم أنا مع حل الدولتين فقط. ويجب أن يتم هذا الحل. هذه هي الشرعية الدولية. هذه هي القرارات الدولية. هذا آخر قرار وافقت عليه أمريكا في مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦). أنا أريد أن يطبق هذا القرار ولا شيء غيره. ولا أريد دولة واحدة أو نصف دولة أو تمييز عنصري أو غيره. وكل هذه المشاريع لن نقبل بها. نريد حل الدولتين على أساس الشرعية الدولية.

نحن من جانبنا لم نضيع فرصة لإنجاح أية مفاوضات. نحن في كل مناسبة أيدينا ممدودة دائماً للمفاوضات ولكن أتحدى مرة واحدة السيد نتنياهو أن يكون قد قبل بمفاوضات معنا، سرية أو علنية أو ثنائية أو غير ثنائية. أتحدى مرة واحدة أن يكون قبل. تلقينا دعوات أنا وهو من أكثر من دولة لكي نلتقي على أرض هذه الدولة من أجل بدء مفاوضات وهو يرفض. وآخر هذه الدعوات كانت من روسيا. ثلاث مرات دعتنا روسيا وهو يرفض. عندما يقولون نحن لا نريد السلام، لا نريد مفاوضات،

أنا أقول: يدنا ممدودة دائماً للسلام لأننا مقتنعون أن السلام لن يأتي إلا من خلال المفاوضات والمفاوضات فقط.

ومع كل ذلك، فإنني أجدد الدعوة لعقد مؤتمر دولي للسلام يستند إلى المبادرة التي سبق أن طرحتها في مجلس الأمن الدولي في شباط/فبراير ٢٠١٨ (انظر S/PV.8183)، قبل سنة وبضعة أشهر، بحيث تشارك في هذا المؤتمر الأطراف العربية والدولية المعنية كافة – المجموعة الرباعية وبعض دول أوروبا ودول عربية يمكن أن تشارك جميعها في هذا المؤتمر من أجل إيجاد حل، بما فيها الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن، والمجموعة الرباعية، لكي يقر خطة تستند إلى الإجماع الدولي وقرارات الأمم المتحدة، وتتضمن أطراً زمنية محددة لإنهاء الاحتلال واستقلال الدولة وإنهاء الصراع. هذا ما نطالب به وبصراحة نرفض رفضاً قاطعاً أية مفاوضات ترعاها دولة واحدة. ومعروفة من هي هذه الدولة. سواء كانت أمريكا أو غيرها. نحن نرفض رفضاً قاطعاً. الأمم المتحدة هي التي ترعى، أما دولة، أمريكا أو غيرها، نعتبرها منحازة. نقبل بالمجموعة الرباعية وأي دول إضافية معها، أما دولة لوحدها، أمريكا أو غيرها. أي لو جاءت أي دولة وقالت: أنا أريد أن أحل المشكلة وحدي، لن نقبل وبالذات لن نقبل وساطة أمريكا لوحدها.

لقد آمنا منذ البداية بالديمقراطية أساسا لبناء دولتنا ومجتمعنا. وثبتنا ذلك في دستورنا ومارسناه على أرض الواقع، وأجرينا انتخابات في ١٩٩٦ و٢٠٠٥ و٢٠٠٦. ولكن توقفت بعد ذلك بسبب انقلاب حماس في عام ٢٠٠٧. ومنذ ذلك الحين وإلى الآن ونحن ندعو إلى المصالحة وإجراء الانتخابات. على كل حال، عند عودتي إلى أرض الوطن سأدعو إلى انتخابات عامة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس. وسنحمّل من يعترض على هذه الانتخابات المسؤولية أمام الله والمجتمع الدولي والتاريخ.

إن موقفنا ثابت من محاربة الإرهاب. نحن نقول في كل مناسبة أننا مستعدون أن نتخلى عن كل شيء، لا يمكن أن نتخلى عن محاربة الإرهاب. لقد عقدنا ٨٣ بروتوكولا مع ٨٣ دولة، بما فيها الولايات المتحدة، لمحاربة الإرهاب الدولي. وبهذه المناسبة وبمناسبة الاعتداء الغاشم على الظهران والمنشآت النفطية في المملكة العربية السعودية، فإن ندين هذا الهجوم ونقف إلى جانب المملكة العربية السعودية ونؤيدها في موقفها.

ختاما، أتوجه بالتحية والافتخار بأبناء شعبنا الفلسطيني – في فلسطين وفي مخيمات اللجوء والشتات في أرجاء العالم كافة. وأقول لهم إننا على يقين بأن هذا الاحتلال، شأنه في ذلك شأن الاحتلال في كل مكان وأنه زائل لا محالة. هناك بلاد كثيرة تعرضت للاحتلال بما فيها الولايات المتحدة، أُحتلت من عدد من الدول وذهب الاحتلال. وشهدت دول أوروبا حروبا كثيرة وكذلك أفريقيا وأمريكا اللاتينية ونحن نقول أن الاحتلال في بلدنا زائل وسيزول إنشاء الله مثلما زالت كل أشكال الاحتلال السابقة.

وسنستمر بالمطالبة بحقوقنا وما ضاع حق وراءه مطالب. تحية لشهدائنا الأبرار وأسرانا وعائلاتهم الصامدة الصابرة ونقول لعائلات الشهداء أننا سنحمي حقوقهم مهما كلفنا ذلك من ثمن. لن أخضع لما طلبته إسرائيل ولو بقي عندي قرش واحد سأدفعه لعائلات الشهداء والأسرى ولن أمنع هذا عنهم.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس دولة فلسطين على بيانه.

اصطحب السيد محمود عباس، رئيس دولة فلسطين إلى قاعة الجمعية العامة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد أمدي (إثيوبيا).

خطاب السيدة سهلة – وورك زاوده، رئيسة جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيسة جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية.

اصطُحبت السيدة سهلة – وورك زاوده، رئيسة جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية، إلى قاعة الجمعية العامة

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيدة سهلة – وورك زاوده، رئيسة جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية هنا، وأن أدعوها إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيسة زاوده (تكلمت بالأمهرية وقدم الوفد نصا بالإنكليزية): إننا نواجه تحديات لم يسبق لها مثيل. فتغير المناخ حقيقي ويمثل تهديدا حقيقيا في إحراز التقدم بل لبقائنا أيضا ويضطرنا إلى تحويل الموارد عن التنمية. وتتضاعف الأخطار التي تهدد السلام والأمن العالميين. وتعتبر التوترات الجغرافية السياسية والتجارية وسباقات التسلح وانتشار أسلحة الدمار الشامل والإرهاب والتطرف العنيف والفقر وعدم المساواة في الدخل جميعا تحديات عالمية تتطلب حلولا عالمية. ولم يكن الالتزام بتعددية الأطراف أكثر إلحاحا مما هو الآن. وبالتالي، لم يكن موضوع المناقشة العامة هذا العام أكثر ملاءمة.

ومنذ عملية الانتقال السياسي التي بدأت في إثيوبيا في نيسان/أبريل ٢٠١٨ أطلقنا أهم الإصلاحات السياسية والقانونية والاقتصادية. وعملنا على توسيع الحيز السياسي وإطلاق سراح السجناء السياسيين والصحفيين. ودعونا الأحزاب السياسية في المنفى للعودة إلى البلد ومواصلة الكفاح السلمي، فضلا عن مراجعة قوانين الانتخابات ومكافحة الإرهاب والقوانين المنظمة للمجتمع المدني، وإنهاء ٢٠ عاما من النزاع مع إريتريا.

وإذ نتطلع إلى الانتخابات المتوقعة في العام القادم، مكنت هذه الإصلاحات وخاصة توسيع الحيز السياسي من بناء أساس متين لنظام ديمقراطي دائم. وشرعنا أيضا في تحرير اقتصادنا والاستفادة من عقد من تحقيق النمو المطرد. وأطلقنا مؤخرا خطة الإصلاح الاقتصادي الوطنية الرامية إلى التصدي لمظاهر الخلل الناشئة في اقتصادنا الكلي وحل العقبات الهيكلية، بما في ذلك سهولة ممارسة الأعمال التجارية وحفز نمو القطاع الخاص وخلق فرص جديدة.

وظل الشمول من ضمن العناصر الأساسية لسياستنا. وجعلنا خلق فرص العمل للشباب محورا لإصلاحاتنا. ونواصل خطوات حازمة صوب إضفاء الطابع المؤسسي على هذه الإصلاحات، في حين نواصل سد الفجوة الكبيرة في المساواة بين الجنسين، بما في ذلك في أعلى المستويات الحكومية.

ولئن أغمض الأعضاء أعينهم وفكروا لبرهة في الجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين، من كان يعتقد منهم أن تقف امرأة هنا من أفريقيا لتخاطب الجمعية العامة؟ لم يكن ذلك الأمر سهلا، ولكننا أرسينا أساسا راسخا للتنمية في إثيوبيا وتحقيق السلام والاستقرار الدائمين في منطقة القرن الأفريقي.

وكان التقارب مع إريتريا دليلا واضحا على قدرة الأفارقة على حل مشاكلهم من خلال الحوار البناء. ونحن نعمل على تحويل المنطقة برمتها إلى منطقة للسلام والرخاء الشامل للجميع، ونحن واثقون من أن المجتمع الدولي سيقدم لنا الدعم.

وفي السودان، فإن تشكيل حكومة وحدة وطنية على أساس الاتفاق السياسي الذي أبرم في الشهر الماضي تطور مشجع جدا. أظهرت الأطراف المتفاوضة الثقة في جهود الوساطة التي تبذلها إثيوبيا والاتحاد الأفريقي. وتستحق القيادة الجديدة الدعم الكامل من المجتمع الدولي في جهودها الرامية إلى إنعاش اقتصاد البلد. ونحن نؤيد بقوة رفع جميع الجزاءات الاقتصادية والمالية

المفروضة على السودان، بما في ذلك رفع السودان من على قائمة البلدان الراعية للإرهاب.

لقد قطع الصومال شوطا طويلا في السنوات الأخيرة وهو الآن يوطد مؤسسات الدولة حيث من المقرر إجراء الانتخابات في عام ٢٠٢٠. وفي الوقت نفسه، لا تزال حركة الشباب تشكل خطرا جسيما على الصومال والمنطقة الأوسع نطاقا. ويجب الحيلولة دون أي تقويض للتقدم المحرز بفضل التضحيات الهائلة التي قدمتها بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والقوات الوطنية الصومالية. وفي هذا الصدد، لا يزال تقديم التمويل والدعم المستدامين لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال أمرا بالغ الأهمية. ويجب أن يدرك شركاؤنا هذا وأن يعيدوا تأكيد التزاماتهم.

ومع عقد اجتماع في الآونة الأخيرة بين الرئيس كير والسيد ماشار، فقد خطت الأطراف في جنوب السودان خطوات مشجعة نحو تنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان. وينبغي للأطراف أن تواصل إظهار التزام قوي لزيادة الزخم من أجل التنفيذ الكامل لجميع أهداف ما قبل المرحلة الانتقالية المنصوص عليها في الاتفاق. ونأمل أن يضاعف المجتمع الدولي جهوده للوفاء بالدعم الذي جرى التعهد بتقديمه.

إن إثيوبيا ثابتة في الدفاع عن السلام والأمن العالميين من خلال مساهماتنا في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام على مدى ٧٠ عاما. ومن دواعي فخري أن أقول إن إثيوبيا الآن في مقدمة البلدان المساهمة بقوات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وتضطلع قواتنا بمسؤولياتها بأعلى مستويات المهنية والتفاني والشجاعة. ونعمل حاليا على تعزيز الكفاءة والمساءلة لحفظة السلام وزيادة دور المرأة في أنشطة السلام والأمن وتنفيذ هيكل الأمن العالمي والإقليمي وكفالة التمويل المستدام لعمليات دعم السلام بقيادة أفريقية.

وفي هذا السياق، أود أيضا أن أؤكد دعمنا لإصلاح مجلس الأمن. يجب أن تكون أفريقيا ممثلة تمثيلا دائما في مجلس الأمن.

لقد بدأت إثيوبيا تسجل بعض النتائج الأولية المشجعة بشأن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ونحن نستثمر في شعبنا، مواردنا البشرية، من أجل تحسين رفاهه. ونوسع التصنيع والهياكل الأساسية لاجتذاب كميات متزايدة من الاستثمار المحلي والأجنبي. ولإيجاد فرص عمل لشبابنا، فإننا نقوم بخصخصة المؤسسات المملوكة للدولة. ولتمويل مشاريعنا الوطنية، نقوم بتعبئة الموارد المحلية وإدماج السياسات المناصرة للفقراء. وللحد من الفقر وتحسين نوعية الحياة، نعمل على الحفاظ على النمو الاقتصادي السريع والشامل للجميع. ويتوقع أن تكون إثيوبيا الاقتصاد الأسرع نموا في هذه السنة. ونحن بصدد تعميم أهداف التنمية المستدامة في خطة التنمية الوطنية الخمسية المقبلة وفي خطة التنمية ذات المنظور الطويل الأجل للعقد القادم.

إن كفالة الحصول على التعليم الجيد تعني خفض عمالة الأطفال وتقليل الاستغلال وتقليل زواج الأطفال. وفي الواقع، أطلقنا للتو خريطة الطريق الإثيوبية لتطوير التعليم. وفي استفادة من التقدم الكبير الذي أحرزناه على مدى عقدين من الزمن، تركز خريطة الطريق على الأطفال غير الملتحقين بالمدارس. وكثير من هؤلاء الأطفال من المناطق الرعوية أو المحرومة وينتمون للفئات ذات الاحتياجات الخاصة أو المعوقين جسديا. وتنص خريطة الطريق على تعزيز طرائق بديلة لتقديم الخدمة. كما أنها تركز على الفتيات، لأنهن ما زلن الفئة الأقل احتمالا لإتمام مرحلة التعليم الابتدائي، وعلى المساواة ومعالجة الحواجز التي تحول دون تلقي التعليم في الفصول الدراسية أو في المنزل. ونقوم بزيادة الإنفاق على التعليم بشكل كبير؛ ويحدونا الأمل في أن تفي الجهات المانحة بالتزاماتها وتوجه وتقدم المعونة على نحو أكثر فعالية.

إن بلدي، الذي يزيد تعداد سكانه عن ١٠٠ مليون نسمة، يتأثر بشكل دائم بالجفاف الناجم عن تغير المناخ. لقد

حان الوقت للعمل، بشكل عاجل وحاسم. وهذا هو السبب في أن إثيوبيا وافقت على الاشتراك في قيادة مسار العمل المتعلق بالتحول في مجال الطاقة في مؤتمر قمة العمل المناخي.

ونحن في إثيوبيا نعمل على التحريج، في إطار برنامج إنمائي لقطاع الغابات مدته ١٠ سنوات، وهو مخطط عام لتعزيز الحراجة المستدامة والمنتجة من أجل النمو الاقتصادي الأخضر. ويشمل ذلك غرس أربعة بلايين دولار شتلة في غضون سنة ونصف، في إطار مشروع بعنوان ”٤٠ شجرة لكل فرد من أجل إثيوبيا جديدة“، وهو مشروع أطلقه في أيار/مايو رئيس الوزراء السيد أبيي أحمد. وفي الشهر الماضي، حطمنا الرقم القياسي العالمي، وغرسنا أكثر من ٣٥٠ مليون شجرة في يوم واحد.

إن التطلع الرئيسي لإثيوبيا هو تخليص شعبنا من براثن الفقر. ونحن نسعى جاهدين إلى توفير حياة كريمة لجميع مواطنينا. ويشمل العنصر الأساسي لرؤيتنا للتنمية المستدامة بناء الهياكل الأساسية وتسخير الموارد الوطنية. بيد أن الواقع المرير اليوم هو أن حوالي ٦٥ مليون إثيوبي محرومون من الكهرباء. والغرض الأساسي من تشييد سد النهضة الإثيوبي الكبير على النيل الأزرق هو توليد الطاقة الكهرمائية لتوفير الفرصة لشعبنا لتناول العشاء والمصباح مُضاء على الأقل.

وتربط واحدة من أقدم العلاقات في تاريخ البشرية بين بلدان حوض النيل. وتربط بيننا على نحو لا ينفصم حضارات وهذا النهر العظيم والنبيل. وقد زُرعت بذور تنميتنا المشتركة قبل آلاف السنين. وصلاتنا التي صمدت أمام اختبار الزمن بنهر النيل، الذي يزودنا بالحياة والحقيقة والإيمان، يمكن أن توفر مستوى جديداً من الطاقة والالتزام من أجل تحسين حياة شعوبنا. كما يتيح استخدام مياه النيل فرصة فريدة للتعاون عبر الحدود بين البلدان الشقيقة في المنطقة. وينبغي ألا يكون هذا موضوع منافسة أو ريبة. وتؤمن إثيوبيا إيماناً راسخاً بأن استخدام نهر النيل ينبغي أن يستند إلى مبادئ القانون الدولي، ولا سيما مبادئ الاستخدام المنصف والمعقول للموارد الطبيعية وأهمية عدم التسبب في أضرار كبيرة.

وقد كنا دائماً تواقين لإنشاء نظام قانوني متعدد الأطراف بشأن استخدام النهر على نطاق الحوض برمته، ونحن ملتزمون بذلك. وكان الاتفاق الإطاري التعاوني لحوض نهر النيل، الموقع في أيار/مايو ٢٠١٠، بعد ١٣ سنة من المفاوضات، أول معاهدة متعددة الأطراف وجامعة حقاً في هذا المجال. وتشهد المشاورات والمفاوضات وتوقيع إعلان المبادئ بشأن سد النهضة الإثيوبي الكبير على التزام إثيوبيا بالتعاون، بما يتماشى مع الاتفاق الإطاري التعاوني.

وينبغي ترك المسائل التقنية المتبقية بشأن سد النهضة الإثيوبي الكبير لخبرائنا. وفي هذا الصدد، اجتمع مسؤولو الوزارات التقنية في إثيوبيا والسودان ومصر في وقت سابق من هذا الشهر في القاهرة وسيعاودون الاجتماع في نهاية أيلول/سبتمبر وأوائل تشرين الأول/أكتوبر في الخرطوم. وينبغي أن نشجّع الخبراء التقنيين وأن نقدّم لهم دعمنا الكامل لإعداد توصية علمية ومرتكزة على الأدلة. وكما قلنا دائماً، فالجهود المشتركة في حوض النيل ليست خياراً بل ضرورة لقيام تعاون مفيد لجميع الأطراف واعتماد بلدان حوض النيل على بعضها بعضا بصورة ناجحة.

إننا ملتزمون التزاماً تاماً بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واتفاق باريس بشأن تغير المناخ. ومن واقع تجربتنا، نعلم أن ثمة إمكانية لحفاظ على السلام والأمن والحد من الفقر وتحقيق الازدهار. ويملك العالم الموارد والقدرات والمقدرة على الحفاظ على كوكبنا، ولكن الوقت ينفد حقاً. ويجب أن نُعجّل خطى العملية لتنفيذ التزاماتنا والوفاء بها لتجنب تخلف أحد عن الركب، فضلا عن وضع السياسات اللازمة للعمالة وللتنمية والسلام والأمن. ويجب علينا قبل كل شيء العمل نحو تهيئة بيئة عالمية متعددة الجنسيات تؤخذ فيها جميع شواغلنا ومصالحنا في

الاعتبار ويمكننا فيها المضي قدماً معاً لتحقيق هدفنا المتمثل في الأمن الجماعي والازدهار.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيسة جمهورية إثيوبيا على البيان الذي أدلت به للتو.

اصطُحبت السيدة سهلة – وورك زاوده، رئيسة جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد غارسيا موريتان (الأرجنتين).

البند ٨ من جدول الأعمال (*تابع*)

مناقشة عامة

خطاب السيد دونالد تاسك، رئيس المجلس الأوروبي

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): تستمع الجمعية الآن إلى بيان من رئيس المجلس الأوروبي.

اصطُحب السيد دونالد تاسك، رئيس المجلس الأوروبي، إلى المنصة

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): يسرني عظيم السرور أن أرحّب بمعالي السيد دونالد تاسك، رئيس المجلس الأوروبي، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد تاسك (المجلس الأوروبي) (*تكلم بالإنكليزية*): خلال السنوات الخمس الماضية، كان لي شرف تمثيل الاتحاد الأوروبي بصفتي رئيس المجلس الأوروبي الذي يضم رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء. كما جئت إلى الأمم المتحدة بهذه الصفة.

أودّ في بياني اليوم، وهو الأخير لي في هذه القاعة، عدم التوسع في تفاصيل التحديات التي تواجهنا، بل البدء في تفكير أعمّ مستوحى من الكلمات التي قيلت هنا قبل يومين، الكلمات التي تشير إلى أن ثمة نزاعا على وشك النشوب بين النزعة الوطنية والعولمة. وأنا لا أتفق مع هذا التقييم. إنه زائف وخطير، حتى وإن كان له الكثير من الأتباع والمروّجين الأقوياء.

إن فكرة الأمم المتحدة في حدّ ذاتها، شأنها شأن فكرة الاتحاد الأوروبي، هي محاولة بطولية بحكم الواقع للتغلب على هذا النمط من التفكير. ويجب أن يكون للوطنية في القرن الحادي والعشرين بُعد عالمي أيضاً إذا أريد لها ألا تصبح، كما كان الحال في كثير من الأحيان، أنانية وطنية مبتذلة. ويبين تاريخ دولنا مدى سهولة تحويل حب المرء لوطنه إلى كراهية لجيرانه؛ وتحويل المرء افتخاره بثقافته إلى ازدراء لثقافة الغرباء؛ واستخدام شعارات سيادة المرء في مواجهة سيادة الآخرين.

وأنا شخصيا أفضل كلمة ”تضامن“، وهو أمر هام بالنسبة لي ولبلدي. وفي المفردات السياسية التي أستخدمها، تعني كلمتا العالمية والتضامن نفس الشيء. وأنا لا أتكلم عن بعض الأيديولوجيات الساذجة أو اللغويات النظرية، بل عن التحديات الملموسة والفرصة المتاحة لإيجاد حلول عملية.

إنني أحب غدانسك، البلدة التي أنتمي إليها. وأحب بولندا، بلدي، وأحب أوروبا. ولكن حتى إذا كنا نعيش في أجمل المدن الأوروبية وأكثرها حداثة، فإن حياتنا يمكن أن تصبح جحيما إن لم نجد، هنا في الأمم المتحدة، الحلول المناسبة للتهديدات العالمية، مثل النزاعات المسلحة والإرهاب والانتشار النووي وتدمير بيئتنا. ودون الاستعداد لوضع قواعد على الصعيد العالمي، ثم احترامها على نحو مستمر، ستظل المجتمعات المحلية والأمم والدول، بل والقارات، عاجزة في وجه هذه التهديدات.

فلنركز بإيجاز على أحد تلك التهديدات، وهو التهديد المتمثل في تدمير بيئتنا، الأمر الذي كان في محور الاهتمام خلال الأيام الأخيرة هنا في نيويورك. ليس لدي شك في أننا نواجه أزمة بيئية. فاللدائن الدقيقة تنتشر في محيطاتنا. وهناك ما يصل إلى ٢٠٠ نوع ينقرض يوميا. وقد شهدت بنفسي انهيار جدار

جليدي في غرينلاند، وذوبان الأنهار الجليدية في جبال بامير في طاجيكستان. وقد ناقشنا هنا للتو الأزمة في منطقة الأمازون، على نحو ما برحنا نفعل على مدى العقود القليلة الماضية، مع الخروج للأسف بنتائج محدودة. إننا نقترب بسرعة من نقطة إن تخطيناها لن نتمكن سوى من التخفيف من آثار تغير المناخ بدلا من عكس مسارها.

وسيواصل الاتحاد الأوروبي بذل كل جهد ممكن لمواجهة هذا التهديد. وتظهر أوروبا القيادة في تنفيذ اتفاق باريس، ونأمل أن نربح السباق لنصبح أول قارة خالية من الكربون. ففي عام ٢٠١٧ وحده، أنفق الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء ٢٠ بليون يورو لمساعدة البلدان النامية على مواجهة تغير المناخ والتكيف معه.

بيد أن البيئة الطبيعية للإنسان، التي تقتضي الحماية، لا تشمل المحيطات والهواء والغابات فحسب. بل إنها تشمل أيضا الحقيقة في الحياة العامة، والحرية، وسيادة القانون، والتضامن الدولي. ومن أجل حماية الحقيقة، لا يكفي أن نتهم الآخرين بالترويج لأخبار زائفة. فبصراحة، يكفي التوقف عن الكذب. فالكثير من السياسيين اليوم يستخدمون الأكاذيب باعتبارها وسيلة دائمة للحفاظ على السلطة.

ومن أجل حماية الحرية، لا يكفي الحديث عنها في الخطابات. بل يجب الدفاع عن حقوق الفرد في كل مكان وكل يوم. ويجب الدفاع عن حرية التعبير وحرية الصحافة. ويجب التوقف عن مغازلة الطغاة والأنظمة الاستبدادية.

ولحماية سيادة القانون، يجب أن نقبل حقا أن القانون ينبغي أن يكون فوق السلطة، وليس تحت تصرفها. وإذا أردنا اتباع مبادئ التضامن الدولي، يجب أن نقوم دائما بمساعدة الضعفاء إذا اعتدى عليهم الأقوياء ومن لا يرحمون، كما هو الحال في أوكرانيا، على سبيل المثال. وإن لم يفهم الأقوياء في عالمنا ذلك، سيسجلون في التاريخ لا باعتبارهم قادة بل قادة زائفين، وسيكون التاريخ محقا في ذلك.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس المجلس الأوروبي على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد دونالد تاسك، رئيس المجلس الأوروبي، من المنصة

كلمة صاحب الفخامة محمد عبد الله محمد فرماجو، رئيس جمهورية الصومال الاتحادية

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية الصومال الاتحادية.

اصطحب السيد محمد عبد الله محمد فرماجو، رئيس جمهورية الصومال الاتحادية إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد محمد عبد الله محمد فرماجو، رئيس جمهورية الصومال الاتحادية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس فرماجو (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني عظيم الشرف أن أخاطب الجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين. إنني في الواقع أؤمن إيمانا صادقا أن الجمعية العامة تكتسي أهمية بالغة في حشد الجهود والإجراءات المتعددة الأطراف من أجل القضاء على الفقر، وتوفير التعليم الجيد، والإجراءات المتعلقة بالمناخ، وتعزيز الشمول بجميع أشكاله بغية تعزيز خطتنا العالمية من أجل تحقيق التنمية التي محورها الإنسان، والتقدم والرخاء المشتركين. إننا، في هذه الجمعية، يجب أن نأخذ بعين الاعتبار، الآن أكثر من أي وقت مضى، ألا يتخلف أحد أو أمة عن الركب في السعي إلى تحقيق التقدم والازدهار في هذا العصر المتسم بالترابط والتواصل على الصعيد الإقليمي، وأن نعمل على كفالة ذلك.

وترحب حكومة جمهورية الصومال الاتحادية أيما ترحيب بموضوع هذا العام للجمعية العامة، الذي يذكرنا جميعا بأهمية تكثيف جهودنا من خلال زيادة التعاون الدولي من أجل ضمان أن نحقق بشكل فردي، بصفتنا دولا، أهداف التنمية المستدامة المتمثلة في الحد من الفقر، وتحسين نوعية التعليم، ومعالجة الآثار الضارة لتغير المناخ، وتعزيز الشراكات، والشمولية في جميع إجراءاتنا في الداخل. والشراكات بجميع أشكالها ضرورية إذا أردنا التغلب على أكبر التحديات المشتركة في عصرنا، بما في ذلك الأمن، والفقر، وتغير المناخ، والاستدامة. وفي هذا العالم المتسم بالعولمة، ما من دولة، مهما كانت غنية أو قوية أو مستعدة، يمكنها أن تقف بمفردها ضد تيار التحديات العالمية، الأمر الذي يتطلب إجراءات مشتركة واستجابات منسقة متعددة الأطراف. ويجب أن نسعى إلى تهيئة الظروف المؤاتية لتحقيق الذات والازدهار المشترك تمشيا مع رؤية أهداف التنمية المستدامة.

وأود أن أعرب عن امتناني لوجودي هنا مع شركائنا القيمين، وكثير منهم ممثل في هذه الجمعية العظيمة اليوم، للدور البناء الذي يقومون به في دعم مسيرة الصومال الناجحة نحو التعافي الكامل من الماضي الصعب للغاية الذي عاشه. ونحن ممتنون أيضا للدور الذي اضطلعت، وما زالت تضطلع به الأمم المتحدة في مسيرة الصومال الإنمائية على أرض الواقع.

ونحن ملتزمون بالعمل مع الأمم المتحدة للنهوض ببرنامجنا الإنمائي الوطني الشامل. وفي الواقع، يعد الصومال، الذي استفاد من دعم الأمم المتحدة والدعم الثنائي من الدول الأعضاء فيها، مثالا عظيما لأهمية ونجاح النظام الدولي المتعدد الأطراف. لقد استغرقت مسيرة الصومال صوب الانتعاش، بقيادة شعبه وحكومته، مع التحلي بالقدرة على الصمود، وقتا طويلا جدا، ومع ذلك، لا يمكننا أن نلتزم الصمت، أو نتعامى إزاء الاستياء من تزايد أوجه عدم المساواة والفقر والانقسام الناجمة عن العولمة غير العادلة التي أصبحت سائدة في عالم اليوم. وغني عن القول إن الشمولية بجميع مظاهرها يجب أن تكون في المقدمة إذا أردنا أن ننجح في حشد الجهود المتعددة الأطراف من أجل الأمن العالمي، والقضاء على الفقر، والتعليم الجيد، والعمل المناخي، جنبا إلى جنب مع الأولويات الإنمائية الأخرى.

ويؤدي الصومال أيضا دورا رئيسيا في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في منطقة القرن الأفريقي، ونحن على ثقة بأن التعاون بين بلدان القرن الأفريقي سيعزز التنمية الاقتصادية، والاستقرار السياسي، والترابط الاجتماعي والثقافي، والأهم من ذلك، التعاون الأمني بين بلدان المنطقة. ويمكن لمنطقة القرن الأفريقي أن توفر فرصا لا مثيل لها للتنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي لسكانها إذا تمكنا من زيادة تعزيز الروابط السياسية والاجتماعية والاقتصادية بين بلداننا وشركائنا العالميين. وليست دول القرن الأفريقي وحدها من حيث العمل معا من أجل مستقبل أفضل لبلدانها وشعوبها؛ فلدينا العديد من الأصدقاء الذين يدعموننا على امتداد الطريق لصالح السلام والأمن في العالم الأوسع نطاقا. ونحن ممتنون لهم.

ويؤيد الصومال التكامل الاقتصادي في المنطقة، ويشجع الأوساط التجارية لديه على الاستثمار في بلدان في شرق أفريقيا وخارجها. وتواصل المجتمعات المحلية الصومالية الاستثمار في جمهورية كينيا، الأمر الذي يسهم فعلا في نمو ذلك البلد وازدهاره الاقتصادي. وينعم الصومال وكينيا، البلدان المتجاوران على الساحل الشرقي لأفريقيا المطل على المحيط الهندي، بعلاقات سلمية وودية. ونحن مدينون بالكثير لكينيا من أجل الدعم الثابت الذي قدمته لشعب الصومال طوال سنين. وعلى الرغم من أن علاقاتنا ممتازة عموما، إلا أنه لم يتم بعد تعيين حدودنا البحرية، مما جعلها مصدرا للخلاف بيننا. ولم تؤد المفاوضات الثنائية في الماضي إلى اتفاق.

وبغية التوصل إلى تسوية سلمية ومنصفة، رفع الصومال في عام ٢٠١٤ دعوى وفقا للقانون الدولي، أمام محكمة العدل الدولية، أعلى سلطة قانونية للأمم المتحدة. ومن دواعي سرورنا البالغ أن المحكمة وجدت أنها ذات اختصاص لتسوية ذلك النزاع وحددت الجلسة النهائية للاستماع إلى الأسس الموضوعية للقضية في الأسبوع الأول من تشرين الثاني/نوفمبر. والصومال بوصفه دولة عضو في الأمم المتحدة ودولة طرف في النظام الأساسي للمحكمة، ملتزم بمراعاة تحقيق عملية التسوية القضائية إلى منتهاها. وقد تعهد الصومال بالامتثال للحكم النهائي للمحكمة وقبول الحدود التي حددتها المحكمة. وباعتبار هذه مسألة تتعلق بالقانون الدولي، سيكون الحكم الصادر عن المحكمة ملزما لكينيا أيضا. ونحن على ثقة من أنه عندما يصدر الحكم وتُحدد الحدود، ستتحقق تسوية دائمة لهذا النزاع الطويل الأمد، في نهاية المطاف. وبالإضافة إلى ذلك، خلص مجلس السلم والأمن الأفريقي في ٣ أيلول/سبتمبر، إلى أن الاتحاد الأفريقي لا يملك الصلاحية للتدخل في القضية المعروضة على المحكمة.

وأود أن أذكر كذلك أنه على هوامش هذه الدورة للجمعية العامة، وبالتحديد في مساء يوم ٢٤ أيلول/سبتمبر، عقد الرئيس السيسي رئيس مصر، الذي هو أيضا الرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي، اجتماعا شارك فيه الرئيس أوهورو كينياتا رئيس كينيا وشاركت أنا فيه، وترأس الرئيس السياسي الاجتماع. وكان الاجتماع مثمرا للغاية. وقد اتفقنا على استعادة علاقتنا الأخوية الجيدة وتعزيز تعاوننا الدبلوماسي والسياسي. كما اتفقنا كذلك على ترك النزاع البحري بين بلدينا لقرار محكمة العدل الدولية. والصومال ملتزم بالحفاظ على علاقة جيدة مع كينيا.

والحكومة الصومالية ملتزمة التزاما قويا بطموحها لتمكين خطة بناء السلام وبناء الدولة. ونتخذ خطوات جلية لتحقيق سياسات شاملة للجميع، وتعزيز الديمقراطية وبناء المؤسسات الوطنية الفعلية القائمة على الحقوق، التي تشكل ركائز المجتمعات القوية. ويمكنني أن أذكر باعتزاز أننا عقدنا بنجاح انتخابات إقليمية في بعض الولايات الأعضاء في الاتحاد، في الفترة التي تسبق التخطيط للانتخابات البرلمانية والرئاسية الوطنية في عام ٢٠٢١. ونحن مصممون على تيسير نجاح هذه العملية من خلال قانون انتخابي شامل يركز على تسجيل الناخبين، وتحسين الوعي العام بأهمية السياسات الشاملة للجميع والتقدم الوطني.

ومن كل ما سبق، يتضح أن الصومال مثال تاريخي للإصلاح والقدرة على الصمود؛ والتقدم والانتعاش المرتكزين على السكان. وتركز مناقشاتنا الوطنية اليوم على الطريقة التي يمكننا بها إنجاز السياسات الشاملة، والخدمات العامة، والإصلاحات الاقتصادية والمالية، والنمو الاقتصادي، والحوكمة، وتوسيع نطاق التعاون الإقليمي، فضلا عن الطريقة، التي يمكن من خلالها العمل سويا مع شركائنا الأعزاء في الداخل والخارج، للتغلب على التهديد الذي تشكله مختلف فصائل حركة الشباب الإرهابية في نهاية المطاف. وما برح الأمن محط اهتمام حكومتنا ويشكل أكبر نفقاتها العامة منذ أن توليت منصبي، لأن كل شيء آخر، بما في ذلك القضاء على الفقر، وتوفير التعليم الجيد والعمل المناخي يعتمد على ذلك.

ونعمل بلا كلل، جنبا إلى جنب مع شركائنا الدوليين، لتخليص الصومال من آخر جيب للمتطرفين الذين يمارسون العنف والأنشطة الإرهابية. وليست هذه بالمهمة الهينة، بسبب أساليب حرب العصابات المتسمة بالعنف والخسة والانتهازية التي يشنها الإرهابيون من حركة الشباب، بما في ذلك قصف المدنيين الأبرياء والمؤسسات التجارية الخاصة. ومن ناحية أخرى، نحن على ثقة بأنه من خلال استراتيجيتنا الشاملة للقضاء على نزعة التطرف من خلال الهجمات العسكرية الناجحة، واسترداد الأراضي من حركة الشباب، وتعزيز الجيش الوطني الصومالي، وقدراته الأمنية. ستؤتي جهودنا المشتركة مع بعثة الاتحاد الأفريقي

في الصومال والشركاء الدوليين الآخرين ثمارها بالنسبة للصومال وشعبه، فضلا عن الاستقرار الإقليمي والعالمي.

إننا نبني قوة مسلحة جيدة التدريب وتخضع للمساءلة، ومؤسسات أمنية قائمة على الحقوق يمكنها أن تتولى مسؤولية تأمين الصومال. وفي إطار الشراكة مع بعثة الاتحاد الأفريقي والجهات الداعمة الدولية الرئيسية الأخرى، تعمل حكومتنا جاهدة من أجل تحقيق هذا الهدف، من خلال خطتها الانتقالية، بما يتمشى مع هيكلها الأمني الوطني. وفي هذا الصدد، أود أن أتوجه بالشكر إلى الرجال والنساء الشجعان من قوات الأمن الصومالية، وجميع البلدان المساهمة بقوات في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وجميع شركائنا الدوليين الذين يدعمون العمليات الأمنية بالعديد من الوسائل الهامة. وهذه الإصلاحات الشاملة لم تكن سهلة بتاتا، ولكن من خلال الالتزام والتصميم التام، سجلنا بالكامل البيانات البيومترية للجيش الوطني الصومالي برمته.

وعلاوة على ذلك، ستتم قريبا مراجعة حسابات الموارد البشرية في القطاع الأمني الأوسع نطاقا، بما في ذلك تسجيل البيانات البيومترية لجميع الأفراد. وقد أتاح التسجيل البيومتري الذي أجرته الحكومة القضاء على العمال الوهميين، وتقييم التأهب التشغيلي لأفراد الأمن، وخفض التكاليف ليتسنى استخدام الوفورات في مبادرات أخرى، من أجل زيادة تعزيز أمن الشعب الصومالي. وإنني على اقتناع بأن الإصلاحات الناجحة لقطاع الأمن في الصومال ستتيح لنا أفضل جهاز أمن يضمن الرفاه والتقدم للشعب الصومالي.

كما أن التعليم الجيد يحرر، ويمكن، ويزرع الأمل، ويطلق الأحلام والطموحات والابتكارات العظيمة التي ستخلق عالما أفضل لنا جميعا.

ترتكز دعائم كل نواحي التنمية على التعليم، ومن الواضح أن حشد جهودنا المتعددة الأطراف لأية تنمية في أي مكان يجب أن يبدأ بالدعم الوطني والدولي للتعليم بجميع أشكاله.

في الصومال كان أحد الرموز الرئيسية لانتعاشنا الوطني هو التوسع الهائل في الخدمات التعليمية عبر القطاعين العام والخاص لجميع مراحل التعلم. إننا نتفهم تمامًا الحاجة إلى تشجيع ودعم نموذج توفير التعليم الذي تقدمه الشراكة القائمة بين القطاعين العام والخاص والبناء عليه مع إشراف قوي من قبل الحكومة الاتحادية. على الرغم من ماضينا الصعب، فإن تحديد شكل التعليم الجيد وتقديمه اليوم وكذلك إطار إدارته وتوفيره تمثل الهدف التعليمي الأكثر أهمية الذي وضعناه كحكومة. من الأهمية بمكان أن يلحق جيلنا الناشيء بالركب بل وربما أن يقفز حتى فوقنا لكي يتمكن من المنافسة في اقتصاد معولم والاستفادة من أهداف التنمية المستدامة والمساهمة في تحقيقها بحلول عام ٢٠٣٠

نظرًا لأهمية التعليم الجيد في عمليات بناء السلام وبناء الدولة في الصومال وكذلك تنميتها الشاملة، شرعت حكومتنا في تنفيذ برنامج إصلاح طموح يهدف إلى زيادة فرص حصول الأطفال والمراهقين والشباب على التعليم، بمن فيهم أولئك الذين يأتون من فئات مهمشة مثل الأشخاص المعاقين والفتيات والنساء. نحن نعتزم التركيز على تحسين جودة نتائج التعلم لجميع المتعلمين، وخاصة في مستويات المرحلة المبكرة. ونحن ملتزمون أيضًا بزيادة معدلات الالتحاق بالمدارس، وبضمان ملاءمة السوق لفرص التعلم والنمو الاقتصادي المستدام، وبتوفير فرص العمل التي تشتد الحاجة إليها وغرس مزيد من الثقة في شعبنا وازدهار بلده وآفاقه.

من الناحية العملية، تسعى الحكومة الصومالية إلى وضع منهج دراسي وطني شامل وذي صلة إلى جانب إعادة تأهيل المدارس الحكومية القديمة، بينما تعمل بجد لإنشاء مدارس مهنية

فنية والاستثمار في الجيل القادم من المعلمين والقيادات التعليمية. لقد نجحت الصومال لمدة خمس سنوات على التوالي في تنظيم الامتحانات الوطنية، وقد شارك ونجح فيها معظم طلابنا، بمن فيهم الذين يعانون من إعاقات مثل العمى. نحن فخورون بهم جميعًا وسنواصل العمل لتحسين فرص التعلم وفرص العمل من خلال سياسات أفضل وشراكات أقوى ومرافق يمكن الوصول إليها والقيادة التعليمية. من أجل تعزيز التعليم الجيد على مستوى العالم، يجب علينا جميعًا تبادل الممارسات الجيدة ونقل السياسات الناجحة وبناء الترابط اللازم بين التعليم والفرص والسلم والأمن الدوليين والتنمية.

إن الصومال ملتزمة التزامًا كبيراً بتحسين البيئة الطبيعية للبلد وبتعزيز قدرة المجتمع على الصمود من أجل الأجيال الحالية والمقبلة على حد سواء. وقد اتخذت الصومال خطوات كبيرة في إنشاء سلطات الإدارة البيئية من أجل تنفيذ التغييرات على المستوى الوطني. إن إنشاء مديرية البيئة وتغير المناخ داخل مكتب رئيس الوزراء، على سبيل المثال، هو خطوة في الاتجاه الصحيح، ونحن على ثقة بأن هذه المديرية ستقود بشكل فعال وضع وتنفيذ اللوائح والسياسات البيئية. هذا دليل على التزامنا بالعمل المناخي من أجل بيئة أفضل وأنظف وأكثر ازدهارًا.

في الواقع، يهدد تغير المناخ بزيادة تواتر وشدة الصدمات البيئية، والصومال التي لديها أطول خط ساحلي في قارة أفريقيا تعاني أصلاً من آثار ارتفاع منسوب مياه البحر وارتفاع متوسط درجة الحرارة، مما يؤدي إلى تفاقم آثار تدهور التربة وإزالة الغابات. لقد كان للجفاف في الصومال عام ٢٠١٧ تأثير كبير على البيئة والاقتصاد وقطاع الموارد الطبيعية، حيث تُقدر قيمة الخسائر والأضرار في النظم الإيكولوجية بما يعادل أكثر من ٦٠٠ مليون دولار. وتشير الخسارة في إنتاجية رأسمالنا الطبيعي إلى أن الاقتصاد الصومالي القائم على الثروة الحيوانية مقبل على أوقات عصيبة، وذلك لأن أكثر من ٩٣ في المائة من موارد المراعي قد هلكت أو دُمرت في بعض أنحاء البلاد. وقد أثر هذا بشكل مباشر وغير مباشر على حياة ومعيشة ٦,٢ مليون شخص، أي حوالي ٦٠ في المائة من السكان، الذين يعتمدون على الرعي.

وبسبب هذا الضعف، يمكن أن يستغرق تعافي الاقتصاد الصومالي وقتًا أطول بكثير مما قد يُستغرق في الحالات الأخرى، وذلك بالنظر إلى أنه لا يزال يعاني من تكرار حدوث المخاطر المتعلقة بالمناخ. إن عوامل الضعف والهشاشة في الصومال معقدة وبالتالي تتطلب حلولاً شاملة وطويلة الأجل لإدماج الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية وجدول الأعمال البيئي العالمي في خطة الإنعاش والتنمية الوطنية في الصومال. الدروس المستفادة من تجربتنا هي أن هناك حاجة ماسة للعمل المناخي بغية تجاوز الأضرار البيئية الكارثية التي تشكل تهديدا وجوديا لمستقبلنا الجماعي.

وأود أن أؤكد للجمعية التزام حكومتي التام بنتائج اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، وبالمثل التزامها بالاتفاقات البيئية الأخرى المتعددة الأطراف المكرسة لحماية كوكبنا وحماية المستقبل للجميع. وفي هذا الصدد نحث بقوة على التنفيذ والإنفاذ الكاملين لقرار مجلس الأمن ٧٥١ (١٩٩٢)، الذي يطالب جميع الدول الأعضاء باتخاذ التدابير اللازمة لمنع استيراد الفحم المباشر وغير المباشر من الصومال وتصديره إليها. إن تطبيق حظر الفحم لن ينقذ البيئة فحسب بل سيحرم الإرهابيين الدوليين من مصدر تمويل يعتمدون عليه لإلحاق الأذى بالأبرياء والأكثر ضعفا في مجتمعنا.

الفقر هو أحد أكبر أسباب المعاناة التي يمكن أن يمر بها الشعب والأمة. ويعمل شعب وحكومة الصومال جاهدين لبناء مستقبل أكثر استدامة وخالٍ من الفقر مع توفير حماية اجتماعية قوية. نحن اليوم على وشك الانتهاء من خطة التنمية الوطنية التاسعة الشاملة، والتي ستوجه السياسات والأطر الاستراتيجية

الوطنية نحو القضاء على الفقر في الصومال. لقد كانت عملية تنفيذ خطة التنمية الوطنية شاملة وتشاركية وعززت المساءلة والشفافية والمسؤولية المشتركة عن التنفيذ في المستقبل. ويتمثل نهجنا في القضاء على الفقر في توفير الفرص الاقتصادية لشعبنا، وتحقيقًا لهذه الغاية ننخرط في برنامج إصلاح مالي واقتصادي طموح وناجح يوجهه برنامج لصندوق النقد الدولي والذي يراقبه موظفوه، وذلك بهدف تحقيق إلغاء الديون بحلول أوائل العام المقبل من خلال المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

وفقًا لصندوق النقد الدولي، كان أداؤنا حتى الآن قويًا، فقد حققنا الكثير في فترة زمنية قصيرة. إننا نواصل زيادة الإيرادات المحلية، وتحسين عمليات الميزنة الوطنية، وجعل نظامنا المالي أكثر أمانًا وشفافية، مع غرس الانضباط المالي في عملياتنا الوطنية. نحن نعمل بشكل وثيق على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف مع جميع شركائنا وأصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك الشعب الصومالي والمؤسسات المالية الدولية، من أجل ضمان إلغاء ديون الصومال. وسيسمح تحقيق هذه الغاية للصومال بالحصول على الموارد المطلوبة بشدة بشروط ميسرة والتي من شأنها أن تستكمل حشد إيراداتنا المحلية الوطنية لتغطية تكلفة استئصال الفقر وتحسين الخدمات العامة، بما في ذلك التعليم الجيد والأمن، واتخاذ إجراءات فعالة لحماية مستقبلنا من ويلات تغير المناخ.

إلى جانب الإصلاحات الاقتصادية والمالية، تبنت حكومتنا نهج عدم التسامح المطلق مع الفساد بحيث يتم إنفاق كل دولار على الصالح العام. إذا أردنا القضاء على الفقر فلا يمكننا تحمل خسارة سنت واحد في الفساد. وبناءً عليه يجب أن نضمن دائما القيمة مقابل المال في الإنفاق العام والتصدي للفساد بشكل مباشر. ولهذا السبب وقعت على مشروع قانون تاريخي لمكافحة الفساد في الأسبوع الماضي. إن حكومتي مصممة على الوفاء بمضمون هذا التشريع لصالح شعب الصومال.

إسمحوا لي أن أختتم كلمتي بتكرار دعم الصومال القوي لتعبئة الجهود المتعددة الأطراف للقضاء على الفقر وتوفير التعليم الجيد والاضطلاع بالعمل المناخي بجميع أشكاله. وفي عصر العولمة الحالي الذي يتسم بانعدام اليقين والتهديدات والفرص المشتركة، يجب علينا جميعًا أن نتكاتف لتحقيق التقدم المشترك والازدهار الشامل للجميع. وقد تكون رحلتنا العالمية نحو التنمية المستدامة طويلة، ولكن كل خطوة نتخذها معًا ستسفر عن بناء مجتمعات أقوى وعالم أكثر إنصافًا وترابطًا، ومجتمع من الأمم يتم تعزيزه وتمكينه من خلال هذا التعاون.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): بالنيابة عن الجمعية العامة أود أن أشكر رئيس جمهورية الصومال الاتحادية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد محمد عبد الله محمد فرماجو رئيس جمهورية الصومال الاتحادية إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد نايب أرماندو بوكيلي رئيس جمهورية السلفادور

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية السلفادور.

اصطحب السيد نايب أرماندو بوكيلي رئيس جمهورية السلفادور إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): باسم الجمعية العامة يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد نايب أرماندو بوكيلي، رئيس جمهورية السلفادور وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس بوكيلي (*تكلم بالإسبانية*): يسرني، بالنيابة عن شعب السلفادور الذي منحني الشرف والمسؤولية لأخاطب الجمعية من هذا المنبر كرئيس، أن أخاطب الجمهور الحاضر هنا للمرة الأولى.

أمهلوني لحظة لو تكرمتم لألتقط صورة. أن أكون هنا أمام الجمعية خلال الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة هو امتياز وشرف أردت أن أتشاطره مع العالم لأن العالم – العالم الجديد – لم يعد موجودا في هذه الجمعية العامة، بل هو موجود في المكان الذي ستذهب إليه هذه الصورة، أي أكبر شبكة في العالم، وهي شبكة تربط بلايين الأشخاص في جميع الأوقات تقريبًا وعلى نحو يعم كل جانب من جوانب الحياة.

صدقوني، سيرى هذه الصورة الذاتية الالتقاط عدد من الناس أكبر بكثير ممن يسمعون هذا البيان. وآمل أنها صورة جيدة. وقد أخذت تلك الشبكة تحل محل العالم الحقيقي بصورة متزايد وإن لم نرض بذلك، وأصبحت الصيغة التي تستخدمها الجمعية متقادمة. لقد سمعنا الكثير من الأفكار القيمة والخطب المثيرة للاهتمام، ولكن في الحقيقة لم تتغير الطريقة التي نتحدث بها هنا منذ ٧٤ عامًا. لقد تغير العالم لكن الجمعية العامة لا تزال على حالها.

وربما في غضون عدة سنوات لن يضطر عشرات الآلاف من الناس للقدوم إلى نيويورك من أجل الاجتماع في هذا المبنى، في وقت تتيح فيه سلسلة من المؤتمرات بالفيديو تخفيض التكلفة بمقدار عدة مئات من ملايين الدولارات، وأنا متأكد من أن تلك المؤتمرات بالفيديو ستحقق نفس الأثر من الناحية العملية.

وبالإضافة إلى ذلك لن يضطر مَن يأتون إلى هنا إلى ترك أسرهم وأصدقائهم وحياتهم ومسؤولياتهم اليومية لحضور سلسلة من الاجتماعات التي لا يكترث بها سوى عدد متضائل من الناس. وأتصور أن البعض سيتوهمون أن ما أقوله لا معنى له، لكن عليهم أن يسألوا أطفالهم أو أحفادهم عندما يغادرون هذه الجلسة، ومن المرجح أنهم سيستخدموا تطبيقًا على هواتفهم الذكية للقيام بذلك، لأن تلك هي الوسيلة لجذب اهتمام أبنائهم وأحفادهم. ولا يعني ذلك أن الأمم المتحدة أو جمعيتها العامة قد عفَّى عليهما الزمن، على الرغم من أننا إذا لم نقبل بالتغيير فسيتجاوزنا الزمن حتما، ولكن لا تزال لدينا فرصة كبيرة للاستفادة من تلك الشبكة العظيمة التي يتم إنشاؤها أمام أعيننا، ليس فقط للإبقاء على أهميتنا، ولكن أيضا لزيادتها أضعافا مضاعفة.

ومن ناحية أخرى يمكننا جميعًا، نحن منظومة الأمم المتحدة والحكومات والسياسيين وغير ذلك، أن نتجاهل تلك التغييرات، وننتظر حتى نواجه ما حدث لشركتي كوداك وبلوكبستر والديناصورات وبرنامج جوائز اختيار المراهقين (Teen Choice Awards)، أو ما سيواجهه الكثير من متاجر التجزئة الكبرى والفنادق ووكالات السفر وشبكات الكابل والأحزاب السياسية، وهو نفس الشيء الذي سيحدث لكثير من وسائل الإعلام. فلم تعد هناك حاجة إلى طاقم تلفزيون كبير لإجراء المقابلات، ناهيك عن المعدات المتطورة. انظر إلى الهاتف الذكي آيفون ١١ أو سامسونغ إس ١٠ الجديد، حتى الأفلام يمكن تصويرها بهما. لماذا نستمر في العمل بنفس الطريقة التي عهدناها دوما؟

ولهذا السبب بالذات أتيحت لي الفرصة لأكون هنا مع الحاضرين لأننا شعب السلفادور سئمنا من اتباع نفس أسلوب العمل القديم، لأنه أسلوب غير مجدٍ. لقد قررنا أن نعمل بطريقة مختلفة وأرى أن على الأمم المتحدة أن تفكر في فعل الشيء نفسه. ما الذي ينبغي أن نفعله كمجتمع دولي؟ ينبغي ألا ننقذ الجمعية بشكلها الحالي لأن الأوان لذلك قد فات؛ لقد أصبحت الجمعية متقادمة. بل يجب أن نقبل أن العالم قد تغير وأنه يتغير دائمًا رغم أننا نواصل العمل هنا في الجمعية العامة تمامًا كما كنا نفعل منذ ٧٤ عامًا من دون أن نقبل بالفعل ما لا مفر منه.

إن الثورة الرقمية تتحول إلى ثورة إنسانية، لكل مواطن في العالم بفضلها صوت تُكَبره الشبكات الاجتماعية، تماما كما أن لكل بلد في الأمم المتحدة صوتا، سواء أكان بلدا كبيراً

أم صغيراً. وبالتالي لم يعد هناك ١٩٥ صوتًا تمثل ٧ بلايين شخص، بل بلايين من البشر يمثلون أنفسهم.

ولا تزال لدى الأمم المتحدة قدرة كبيرة على الجمع بين الناس، لكنها تفعل ذلك بطريقة تقليدية تضعف تلك القدرة، فهي قدرة تتضاءل كل عام. وسيكون لجميع البيانات التي يدلي بها رؤساء الدول في الجمعية العامة خلال هذا الأسبوع تأثير أقل من مقطع فيديو لأحد مشاهير مستخدمي يوتوب. وأراهن على أن أحد مقاطع الفيديو هذه تحظى على يوتوب بمشاهدات أكثر من جميع خطبنا مجتمعة.

وهذا الواقع الجديد لا يعني أننا لم نعد يُعتد بنا، بل في الواقع لا تزال هناك موارد فريدة هنا – موارد اقتصادية مهمة لحل أكبر مشاكل العالم. لكن الشكل هو الذي عفى عليه الزمن. وكما رأينا وخبرنا في العديد من البلدان، يمكن أن يكون لصورتين على إنستاغرام أو بعض مقاطع الفيديو على يوتوب تأثير أقوى بكثير من أي خطاب في الجمعية العامة ولو أدلى به أقوى البلدان في العالم. ويمكن لصورة يُحمِّلها مواطن أن تُشعل فتيل ثورة، وفي الواقع لقد حدث ذلك بالفعل.

لقد حان الوقت لكي نزيد من الشمولية ونقبل ونعترف بأننا يمكن أن نكون في كل بلد في كل ساعة من كل يوم. لقد حان الوقت لبدء البحث عن صيغة تجتذب جماهير بلدان العالم للمشاركة بشكل جماعي، بدون الحاجة إلى الحضور هنا فعليًا في نيويورك. لماذا لا نغير هذا الشكل لجعله أكثر شمولية لمواطني العالم؟ لماذا لا ننشر مقطع فيديو مدته ١٥ دقيقة لكل واحد منا على منصة الجمعية العامة عبر الإنترنت لكي يتمكن جميع ممثلي البلدان من مشاهدته عند الطلب عندما تتاح لهم الفرصة، وعندما لا يعطل ذلك العمل المهم الذي يقومون به، والذي يتطلب الاهتمام في بلدانهم؟

كم من الحاضرين هنا يشاهد البث المباشر؟ كم عدد الذين يقرأون النسخة الورقية لصحيفة ما؟ يجب عليهم أن يطرحوا هذا السؤال على أطفالهم أو أحفادهم إن كان لديهم أطفال أو أحفاد، أو حتى على ابنتي البالغة من العمر ٢٠ عامًا. ويمكننا أن نتخيل الجواب. إن قضاء أسبوع في الأمم المتحدة عندما نكون قادرين على حل القضايا ونحن في بلداننا سيصبح بالتالي مضيعة للوقت. وهواتفنا الخلوية هي مستقبل الجمعية العامة. لماذا إذن لا نعطي شباب العالم الفرصة لاقتراح أفكار جديدة، وهم الشباب ذوو الطموح، لتغيير العالم بالتخلي عن النماذج التي كبلت القرن الماضي؟ إنهم في الواقع يفعلون ذلك الآن، ولكننا لا نصغي إليهم. ونحن لا نستفيد الاستفادة القصوى من كمية الموارد المتاحة لنا للقيام بذلك.

فهل يفعل الموجودون بيننا هنا اليوم، الذين يُفترض أنهم يمثلون تلك الأجيال الجديدة، ذلك فعلا. وهل نحن فعلا نمثل شباب اليوم، سكان بلداننا؟ ويجب أن نعطي الكلمة للملايين من مواطنينا – سواء كانوا من جيل الألفية (الجيل Y) أو من الجيل الرقمي (الجيل Z) أو من أي فئة عمرية – حتى يتمكنوا من تقديم حلول لقضايا الفقر والجوع وتغير المناخ والمرض، وما إلى ذلك. ولماذا لا ننظم مسابقة أفكار من أجل زيادة تعبئة وحفز الشباب في العالم؟ ونقترح منح جائزة لمن تعطينا مقترحاتهم مفاتيح لحل المشاكل الكبرى التي يواجهها الكوكب، مثل إمدادات الطاقة والجفاف والفقر والجوع وتغير المناخ والعديد من المشاكل الأخرى التي نواجهها.

إن لدينا الكثير من الموارد المتاحة بحيث أنه إذا مُنحت منظمتنا جائزة مقدارها ١٠ ملايين دولار لكل شاب يتمكن من حل هذه المشاكل بأفكاره فلن يكون ذلك المبلغ سوى قطرة في المحيط. فلتتخيلوا مقدار ما يمكننا توفيره ومقدار ما يمكننا تحقيقه إذا نحن فتحنا أذهاننا فحسب. إننا سنفتح صندوق باندورا من الإبداع الجماعي لبلايين البشر وبلايين الأدمغة التي تفكر بسرعة الضوء ومترابطة بسرعة الضوء وسنجد حلولا للمشاكل التي لم نتمكن من حلها بتلك الصيغة القديمة.

إننا في عام ٢٠١٩. ولأسباب واضحة، لدينا كم من التكنولوجيا تحت تصرفنا أكثر من أي وقت مضى في تاريخ البشرية. فهل نعتقد حقا أننا سنتمكن من حل المشاكل التي لم نفلح إلا في تفاقمها بالقيام بنفس الأشياء التي ما فتئنا نفعلها؟ ولعل فرد من جيل الألفية يفكر خارج الصندوق يمكنه حل بعض هذه المشاكل التي لم نستطع حلها، بل ربما العديد منها.

وفي غضون سنوات قليلة – ربما لا تتجاوز ١٠ سنوات – سيصبح كل شيء أتكلم عنه الآن واقعا، ولكن لماذا لا نبدأ الآن؟ لماذا لا نبدأ بإيجاد منبر تكون فيه الطريقة الجديدة للتفكير في الجمعية العامة للأمم المتحدة هي تحديدا آلية التغيير والتطور؟ ويجب علينا أن نقبل بأن الجمعية أصبحت لا محالة غير ملاءمة بشكلها الحالي؛ ويجب علينا أن نعترف بما لا يصلح وأن نبدأ في إنجاز الأمور بطريقة مختلفة الآن. وما أحاول أن أوضحه هو أن عملية طريقة التفكير الجديدة تلك بدأت بالفعل. فجميع الشباب الذين يستمعون إلي يفعلون ذلك من خلال هواتفهم الذكية ومن يأخذ منهم ما أقول بجدية سيكون قد شرع بالفعل في التفكير في كيفية تحقيق التغييرات التي يحتاج إليها كوكبنا.

وقد نجحت بالفعل تلك الطريقة الجديدة في تسيير الأمور، في مجال السياسات العامة، في العديد من الأماكن. ففي بلدي السلفادور، حيث يتجاوز عدد الهواتف الذكية عدد سكاننا، أسقط الاستخدام الفعال والكفؤ لتلك المنابر الجديدة نظام الثنائي الحزبية الذي ظل يهيمن على السلطة منذ اتفاق تشابولتيبيك. فقد تمكنتُ من الوصول إلى ملايين المواطنين عن طريق ”فيسبوك لايف“، بينما عقد المرشحون المنافسون لي اجتماعات حاشدة حضرها بضع مئات من أنصارهم من المؤمنين بنفس دياناتهم. ودفع تغيير الشكل، وليس الرسالة والمحتوى فحسب، السلفادوريين إلى انتخابي رئيسا لهم.

وذلك هو أسلوب إدارتنا كذلك. فلدي هاتف أرضي في مكتبي لم أستخدمه قط. وعندما أحتاج إلى معلومات، أطلبها مباشرة من وزرائي من غير الحاجة إلى إشراك وسطاء أو عقد اجتماعات تتسبب في تأخيرات. لقد باتت الاتصالات اليوم مباشرة وأكثر ديمقراطية بكثير ومن دون مُرشِحات. فكلنا لدينا صوت يمكن أن يُسمع ويجب أن يُسمع.

وقد برهنتُ على ذلك لنفسي مرة أخرى قبل بضعة أيام. فالسلفادور تحتفل باستقلالها في ١٥ أيلول/سبتمبر من كل عام. وبينما كان اهتمام وسائط الإعلام ومعظم أعضاء حكومتنا مركزا على استعراض ضخم يخترق شوارع العاصمة، نظم أطفال قرية صغيرة تُسمى إل – أغواكاتي مسيرتهم الخاصة على طول طريق ترابي ريفي ضيق. وقد جعلهم أحد المدرسين يلبسون أزياء كما لو أنهم فرقة محتجين سلميين من الطراز الأول، حيث كان كل شيء تقريبا مصنوعا يدويا مع استخدام علب اللبن المجفف كطبول والملاعق للقرع بها عليها.

وصور بعض أفراد المجتمع المحلي الاستعراض على هواتفهم النقالة وعرضوا الفيديو في صفحتهم على موقع فيسبوك، ربما ليراه أصدقاؤهم وأفراد أسرهم. وأنا متأكد من أنهم لم يتصوروا قط أن وطنية هؤلاء الأطفال وابتهاجهم، على الرغم من افتقارهم إلى الموارد، سيجعلان من ذلك الفيديو حدثا تمشي به الركبان في وسائط التواصل الاجتماعي في بلدي. ففي غضون ساعات فقط، التقطت وسائط الإعلام الفيديو الذي تداوله الآلاف من السلفادوريين ليصل إلي في نهاية المطاف. وبعد مشاهدته، أمرت وزراء حكومتي بتحسين الظروف في قرية إل – أغواكاتي على الفور. وقد وافقوا على الفور عن طريق الواتساب على زيارة مدرسة تلك القرية.

وبعد ثلاثة أيام من ذلك، وصل وزراؤنا إلى هناك لتسليم آلات موسيقية حقيقية للأطفال. والآن، يجري تعبيد الشوارع وتركيب مصابيح ذات صمام ثنائي ويجري تجديد المدرسة. وسيتحول ذلك المجتمع المحلي بطريقة لم يكن لأحد أن يتخيلها قبل شهر. وكل ذلك بدأ بفيديو انتشر على وسائط التواصل

الاجتماعي. فكل شخص لديه هاتف محمول أو موصول بشبكة الإنترنت هو الآن متحدث ومصدر للمعلومات من دون أن يدرك حتى أن ذلك يحدث. بل إن هذا الشخص يمكن أن يُحدث تأثيرا سياسيا.

فقد حرك فيديو أولئك الأطفال الذي انتشر بشدة على مواقع التواصل الاجتماعي آلاف الأصوات التي لم تشجعهم فحسب، بل طلبت من الحكومة أن تتخذ إجراءات حقيقية وحاسمة. وكان ذلك المدرس من قرية إل – أغواكاتي والشخص الذي قام بتحميل الفيديو سببا لجعل شيء عادي جدا ومحلي جدا مرئيا في جميع أنحاء البلد، الأمر الذي أدى إلى تغيير حقيقي بالنسبة لأولئك التلاميذ. فلم تعد البيئة التي يعيش فيها أولئك الأطفال مجتمعهم المحلي وحده. بل هم أيضا، مثلنا جميعا الآن، مواطنون عالميون. ونحن نتكلم عن معلم واحد في مدرسة صغيرة جدا في قرية صغيرة في منطقة ريفية تابعة لبلدية صغيرة في السلفادور.

فلنتصور القدرة التحويلية والتنظيمية التي يمكن أن تكتسبها الجمعية العامة للأمم المتحدة باستخدام نفس الشبكة التي استخدمها هؤلاء الأطفال. فلماذا لا نُسخّر تلك القدرة التنظيمية؟ ولماذا لا نستخدم ذلك المنبر لدعوة مواطني العالم إلى المشاركة في الجمعية العامة؟ وأنا لا أريد أن يُساء فهمي هنا. فالأمم المتحدة تضطلع بدور حاسم في الحفاظ على السلام العالمي ومكافحة الجوع وتحسين الصحة وتقود مساعي التنمية وتعزز حقوق المرأة والطفل وتحمي بيئتنا وتعالج محنة اللاجئين، بل وتعالج مسألة عدم الانتشار النووي.

ومع ذلك، يجب علينا أيضا أن نقر بحقيقة أننا وصلنا فعلا إلى نقطة أصبحت معها المشاكل التي نواجهها تفوق قدراتنا. وثورة الاتصالات هي حقيقة وهي ثورة ديمقراطية وبداية حقبة جديدة. وقد حققت المجتمعات تقدما بصورة طبيعية غير أن الأمم المتحدة لم تفعل ذلك. ويجب علينا أن نتغير ونواكب ونقبل التقدم. فمواطنو العالم، اليوم، أكثر تمكينا من أي وقت مضى. فلنعطهم الصوت الذي يستحقونه هنا في الجمعية العامة، بدلا من السماح للقلة المتميزة المجتمعين هنا بأن يكونوا هم وحدهم ملاك الحقيقة المطلقة.

وسيفهم البعض هذه الرسالة جيدا. أما غيرهم، فليس بعد. ولسوء الطالع، يرفض البعض قبول الشكل الديمقراطي الجديد للاتصالات الذي يتمثل في حرية التعبير التي لا تعرف حدودا والتي تربط بين البلايين من الناس الذين يملك كل منهم رأيا وحلا وفكرة وصوتا.

لقد درج السياسيون الناجحون على القول بأن كل الممارسات السياسية محلية وكانوا محقين في ذلك. فأولئك السياسيون فهموا ما يجعلهم يكسبون الانتخابات حينئذ. ومع ذلك، فإن كل الممارسات السياسية اليوم شخصية. والقليل من الناس يفهمون ذلك، غير أن تلك هي الحقيقة. وإذا كان أولئك الذين يفهمون ذلك ناجحين وإذا كانت تلك هي الطريقة الصحيحة لإشراك مواطني العالم في حل أهم المشاكل التي تواجهنا، أفليس ذلك ما ينبغي للأمم المتحدة أن تفعله أيضا؟

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): بالنيابة عن الجمعية العامة، أشكر رئيس جمهورية السلفادور على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد نايب أرماندو بوكيلي، رئيس جمهورية السلفادور، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

البند ٨ من جدول الأعمال (*تابع*)

مناقشة عامة

خطاب السيد أشون أدين، نائب رئيس جمهورية سورينام

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب السيد أشون أدين، نائب رئيس جمهورية سورينام.

اصطحب السيد أشون أدين، نائب رئيس جمهورية سورينام إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): يسرني جدا أن أرحب بفخامة السيد أشوين أدهين، نائب رئيس جمهورية سورينام، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد أدهين (سورينام) (*تكلم بالإنكليزية*): بالنيابة عن فخامة السيد ديزيري ديلانو بوتيرس، رئيس جمهورية سورينام، أتقدم بخالص التهنئة للسيد تيجاني محمد – باندي على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين. أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديرنا لسعادة السيدة ماريا فرناندا إسبينوسا غارسيس على المهارة التي أدارت بها الدورة السابقة، وأتمنى لها التوفيق في مساعيها المقبلة.

التنوع يميز سورينام وذلك التنوع يتجلى في بيئتنا. وتُعرف سورينام بأن لديها نسبة من الغطاء الحرجي أعلى من أي بلد على هذا الكوكب، ونحن ملتزمون بالحفاظ على ٩٣ في المائة من الغطاء الحرجي في بلدنا. وتُعرف سورينام أيضا بكونها أكثر بلد متصل في العالم يحد من البصمة الكربونية لإقل من مستواها الطبيعي، إلى جانب بوتان. وتتميّز سورينام بتنوع بيولوجي فريد. ففي عام ١٩٩٨، كنا أول بلد يخصص ١١ في المائة من بره للأغراض العلمية وأغراض الحماية كهدية إلى البشرية. وهذا يمثل ١,٦ مليون هكتار من أراضينا – وكان إسهاما طموحا في ذلك الوقت.

ولذلك، من السهل فهم سبب قلق سورينام العميق – إلى جانب كثير من الوفود الأخرى الحاضرة هنا في قاعة الجمعية اليوم – إزاء الآثار المترتبة على تغير المناخ العالمي. وعلى النحو المناسب، نبدي تضامننا مع حكومة وشعب جزر البهاما وغيرهم من المتضررين من الأعاصير التي وقعت مؤخرا. فمرة أخرى طُمست أجزاء من الدولة الكاريبية الصغيرة. هل من قبيل المصادفة أنه في أقل من ٣ سنوات ضربت عدة بلدان من منطقة البحر الكاريبي أعاصير من أعلى فئة، أم أنها ظاهرة تكشف عن أن تغير المناخ أصبح حقيقة من حقائق الحياة مع آثار مدمرة؟

أتفق تماما مع الأمين العام عندما يقول، فيما يتعلق بتغير المناخ، أن الوقت قد حان للعمل وليس للخطابات والوعود الفارغة. وكان ذلك هو منطلق سورينام لبدء واستضافة أول اجتماع رفيع المستوى للبلدان ذوي غطاء حرجي كثيف تقل فيه إزالة الغابات، في شباط/فبراير. وتلقت هذه البلدان، منذ عام ٢٠٠٧، أقل من بليوني دولار في إطار تمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ، وهو ما يشكل أقل من ١٤ في المائة من إجمالي قيمة الأموال التي تم التعهد بدفعها لأغراض العمل المناخي.

وفي ذلك الاجتماع، تم اعتماد الإعلان المشترك الصادر عن تجمع بّاراماريبو بشأن حشد التمويل للعمل المناخي في البلدان ذات الغطاء الحرجي الكثيف التي تقل فيها إزالة الغابات، الذي يمثل المصالح الجماعية لـ ٢٧ بلدا ناميا مشاركا ملتزما باتخاذ الإجراءات وزيادة حصولهم على التمويل المتعلق بالمناخ من أجل الحفاظ على غاباتها دون المساس بها. وسورينام مكلفة حاليا من تلك المجموعة من البلدان بقيادة البلدان النامية ذات الغطاء الحرجي الكثيف التي تقل فيها إزالة الغابات في تحقيق الأهداف المشتركة الواردة في إعلان باراماريبو. لذلك، ندعو إلى طموح أكبر ومزيد من الإجراءات بهدف بذل جهود التخفيف والتكيف على الصعيد العالمي، ولا سيما من أجل تيسير الحصول على التمويل.

ويرسم تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/74/1) صورة مُقلقة بشأن الحالة الراهنة للشؤون العالمية فيما يتعلق بالسلام والأمن.

والقول أن التنوع يميز سورينام يظهر أيضا حقيقة أن سكان سورينام يضمون سبع ثقافات عالمية رئيسية على الأقل. ونشيدنا الوطني يتضمن رسالة قوية وواضحة ”Wans”Wans’ ope tata komopo, wi mu’ seti kondre bun“

وتعني ”من أينما أتينا، علينا أن نبني أمة مزدهرة“. وقد ألهمنا ذلك، بصفتنا شعبا ذا تنوّع، للمضي قدما كي نغدو أمة مزدهرة ومنع الاشتباكات بين الجماعات العرقية، حيث إن سورينام معروفة بوئامها وتسامحها، واحترامها لجميع الأديان والثقافات والتعايش السلمي بين مواطنيها، بينما على الصعيد الإقليمي، تدعو سورينام دائما إلى الحفاظ على منطقة البحر الكاريبي وأمريكا الجنوبية كمنطقة سلام، وهي تساهم في ذلك.

وعلى الصعيد الإقليمي، نواجه توترات أدت إلى انعدام الثقة فيما بين الدول التي تمتعت لعقود من الزمن بعلاقات سياسية واقتصادية واجتماعية ودبلوماسية ممتازة. وفي منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي، سعت البلدان لفترات طويلة من الزمن إلى الحفاظ على السلام والأمن والاستقرار السياسي والإدماج الاجتماعي والسياسي.

ولذلك تؤكد سورينام مجددا الأهمية القصوى لاحترام مبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وتشدد على أهمية الحوار والدبلوماسية والحل السلمي للنزاعات، فضلا عن التعاون السياسي والاقتصادي، بوصفها اللبنات الأساسية للاستقرار الدائم والسلام والديمقراطية.

وفي ذلك الصدد، أود أن أثير عدة نقاط.

أولا، نشيد بالخطوات التي اتخذها الطرفان في جمهورية فنزويلا البوليفارية مؤخرا على الصعيد الوطني للتوصل إلى أرضية مشتركة من خلال الحوار الهادف.

ثانيا، إن ماضينا تحت الاستعمار خلّف لسورينام مشاكل حدودية لم تُحل في الأجزاء الغربية والشرقية من أراضينا. ونحن مقتنعون بأننا سنجد حلا لتأمين السلامة الإقليمية في المستقبل القريب. وتختار سورينام عمدا طريق الحوار بغية تسوية ما بقي من مشاكل ماضينا تحت الاستعمار.

ثالثا، فيما يتعلق بحقوق مجتمعات الشعوب الأصلية والقبلية في الأراضي، وضعنا خريطة طريق تهدف إلى تحقيق الاعتراف القانوني بتلك الحقوق في الأراضي ضمن سياق سورينامي. وردا على ما حدث مؤخرا من حرائق للغابات في منطقة الأمازون، امتثلت سورينام لاتفاق الالتزام بحماية الأمازون، الذي وقع في ليتيسيا، كولومبيا ورحبت به، واعتبرته بمثابة دعوة إلى المحافظة على المنطقة وتنميتها على نحو مستدام.

ونؤكد بقوة على شمول جميع بلدان نهر الأمازون كجزء حي من الأمازون الحي الذي يجعلنا ويجعل تلك البلدان في حاجة إلى تجاوز الخلافات السياسية، وتنظيم الأحكام ذات الصلة بالموضوع لضمان تطوير مجتمعات الشعوب الأصلية والمجتمعات القبلية واحترام سيادة البلدان ومنطقة الأمازون. ولدى قيامنا بذلك، سنواصل استخدام أحكام منظمة معاهدة التعاون في منطقة الأمازون.

تولت رئاسة الجلسة، نائبة الرئيس، السيدة بيكلس (ترينيداد وتوباغو).

ونعتبر أن استمرار المنازعات التجارية فيما بين الأطراف الدولية الرئيسية تحديات خطيرة ذات عواقب بعيدة المدى على الاقتصادات المحلية. وعلى نفس المنوال، فإننا نعارض بشدة الإدراج على القوائم السوداء والحجز التعسفي على الأموال دون إيلاء الاعتبار الواجب للآثار الخطيرة على الاستقرار الاقتصادي للبلدان. وتظل تلك الإجراءات غير المرحب بها العقبات الرئيسية التي تخرج عن سيطرة العديد من الدول. وإشاعة جو من الثقة وإظهار الإرادة السياسية أمران حاسمان وينبغي أن يؤديا إلى الحوار والتعاون.

ومن نفس المنطلق، نعارض بشدة الحصار الاقتصادي والمالي والتجاري المفروض على الشقيقة جمهورية كوبا وشعبها طيلة أكثر من نصف قرن من الزمن. وقد اتخذت غالبية الدول، مرارا وتكرارا، موقفا معارضا لذلك الحصار. وقد يتساءل المرء ألم

يحن الوقت أخيرا لندرك أن استمرار هذه التدابير كان وسيظل غير مجد.

وأخيرا، فق صارت سورينام، بسبب حدودها المفتوحة الواسعة النطاق ومناطقها الداخلية القليلة السكان، ضحية للاتجار غير المشروع بالمخدرات عبر الحدود. إن اعتماد الخطة الرئيسية الوطنية لمكافحة المخدرات (٢٠١٩-٢٠٢٣) مؤخرا شهادة على تصميمنا على مكافحة ذلك الاتجار غير المشروع، وعنصر هام من عناصر التعاون الدولي. ومراعاة من سورينام لذلك الأمر، شاركت في رئاسة الشراكة الإقليمية الثنائية بين الاتحاد الأوروبي وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن آلية التنسيق والتعاون بشأن المخدرات، مما أسفر عن اعتماد وثيقة تتضمن المبادئ التوجيهية اللازمة بشأن مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة العابرة للحدود الوطنية المتصلة بالمخدرات.

وفيما يتعلق بشبابنا، فإننا جميعا نشهد اليوم الكيفية التي يعبرون به عن شواغلهم بشأن مستقبلهم – ومن حقهم أن يفعلوا ذلك. وإذ تتولى سورينام مسؤولية رئيسية عن الشباب في الجماعة الكاريبية، فإنها تدعو بقوة إلى إشراك الشباب بوصفه شرطا أساسيا للتنمية المستدامة واختارت على نحو مدروس الوفاء بذلك التوقع. ونعتز بنهجنا المشترك بين الأجيال، الذي يتيح فرصا للشباب للانخراط والمشاركة في جميع مستويات صنع القرار. والشباب جزء لا يتجزأ من وفد سورينام هنا اليوم أيضا.

وقد كانت التهديدات والعقبات التي تحول دون تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ الموضوع الرئيسي المثير للقلق. وكل دولة من الدول الأعضاء تواجه التحديات الخاصة بها. وفي هذا الصدد، تشير سورينام إلى الركود الاقتصادي باعتباره نتيجة للانخفاض السريع والحاد في أسعار السوق العالمية للنفط الخام والذهب من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٥، مما أدى إلى نقص كبير في العملات الأجنبية وإيرادات الاقتصاد السورينامي، وهو ما تصدت له الحكومة بتنفيذ برنامج إصلاح محلي – لأن هذه الحكومة تدرك أن شعبنا هو الأصل الرئيسي لتحقيق التنمية.

وفي عام ٢٠١٠، توخى الرئيس بوتيرس وأطلق عقدا اجتماعيا مع شعب سورينام. والرعاية الصحية الشاملة والمعاش التقاعدي والحد الأدنى للأجر بالساعة وتسير فرص الحصول على السكن والتعليم هي المكونات الرئيسية لذلك العقد الاجتماعي، الذي ما زالت الحكومة متمسكة به على الرغم من الأزمة الاقتصادية. واليوم، انتعش الاقتصاد في وقت قياسي، محققا نموا إيجابيا مطردا لمدة سنتين على التوالي – ٢٠١٧ و ٢٠١٨ – بينما انخفض التضخم من رقم عشري إلى رقم أحادي وهو مستمرة في الانخفاض؛ فمنذ منتصف عام ٢٠١٨، انخفض إلى أقل من ٥ في المائة سنويا. وصارت الصادرات والواردات على حد أقوى بكثير مما كانت عليه خلال سنوات الأزمة.

ثانيا، يجب أن أذكر عقبة لا تزال دون حل وإن لم تُعالج ستجعل الإسهام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة مستحيلا عمليا – وهي تصنيفنا كبلد متوسط الدخل. فعلى غرار العديد من البلدان النامية الأخرى، بما في ذلك بلدان منطقة البحر الكاريبي، فإن تصنيف سورينام على ذلك النحو يستند إلى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فقط ولا يجسد أوجه ضعفنا.

ونرفض بشدة ذلك التصنيف غير الواقعي، الذي يتجاهل المجموعة الكاملة من التحديات التي نواجهها والتي ينبغي معالجتها على وجه السرعة. والحصول على التمويل الميسر للتنمية أمر بالغ الأهمية لتمكيننا من التعجيل بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

ثالثا، إن أحدث مسعى وأولوية لدينا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة هو تعزيز معهدنا الوطني للتخطيط. يوسع المعهد نطاقه إلى جميع الهيئات الحكومية ويطبق الإدارة القائمة

على النتائج في خطتنا السنوية وميزانيتنا السنوية، وسيكون مفيدا في تحقيق استراتيجية طويلة الأجل من أجل التنمية. وتعزيز هذا المعهد الأساسي للتخطيط سيساعدنا كثيرا على التصدي للتحدي المتمثل في جمع وتحليل وتقديم البيانات والإحصاءات الموثوقة، مما سيؤدي بالتأكيد إلى تعزيز استجابة عملية صنع القرار لدينا، بما في ذلك تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، ولهذا أصبح إحدى أولوياتنا العليا.

وفي الختام، بالنظر إلى أننا فيعالم تشتد فيه الحاجة إلى التعاون وضرورة حل العديد من المسائل الخطيرة التي يواجهها، فإن سورينام على اقتناع بأن الأمم المتحدة لا تزال أهم منظمة لمعالجة جميع المسائل التي تواجه المجتمع الدولي، وهي تركز على إيجاد الحلول مع مراعاة مصالح جميع الدول الأعضاء.

ولذلك، من الضروري أن تصبح الأمم المتحدة مؤسسة متعددة الأطراف تتسم بقدر أكبر من الفعالية ولديها الموارد لتفي بالغرض المنشود من أجل التصدي للتحديات المقبلة. وتنوه سورينام بالدور البارز الذي يمكن أن تقوم به الأمم المتحدة في كفالة استدامة التنمية والسلام. ومن مسؤوليتنا باعتبارنا دولا أعضاء أن نجعلها تحقق النتائج – ويمكننا أن نجعلها تؤدي وظائفها.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر نائب رئيس جمهورية سورينام على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد أشوين أدين، نائب رئيس جمهورية سورينام، من المنصة.

خطاب السيد شارل ميشيل، رئيس وزراء مملكة بلجيكا

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء مملكة بلجيكا.

اصطُحب السيد شارل ميشيل، رئيس وزراء مملكة بلجيكا، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): يسرني بالغ السرور أن أرحب بدولة السيد شارل ميشيل، رئيس وزراء مملكة بلجيكا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد ميشيل (*تكلم بالفرنسية*): بناء عالم قائم على القواعد وتعزيز الكرامة والقيم العالمية والتغلب على تحدي المناخ ووضع البشرية على طريق التنمية المستدامة –. تلك هي الالتزامات التي ينبغي أن تجمعنا.

لكل بلد ولكل أمة تاريخها ونقاطها المرجعية، ولكن كل إنسان يحمل في نفسه شرارة الحرية والتعطش إلى التحرر وتلك القيم العالمية التي ما شيء وما من أحد يستطيع تقويضها. هذا هو معنى ميثاق الأمم المتحدة الذي يوحدنا.

وفي عالم متغير، على حد قول جاك شيراك، ليس هناك خطر أكبر من التقاعس. فتعددية الأطراف تتعلق بالتطور والحوار المستمر، أولا لكي نتفاهم فيما بيننا على نحو أفضل ونزيد من احترام بعضنا ونبني أساس الثقة. وبطبيعة الحال، ستكون هناك العديد من الاختلافات في الرأي، وكثيرا ما يرفض الناس التوصل إلى حلول توفيقية وتقع حالات سوء التفاهم. بيد أن التاريخ يبين على الدوام أن التقدم يأتي من التعاون.

وأن يكون المرء وطنيا يعني أن يحب بلده ويتمنى الأفضل ليس له فحسب، بل وللآخرين أيضا – وهذا هو جوهر منظمتنا. إن المسألة ليست معارضة أو قسمة أو عودة إلى الوراء؛ بل العكس هو الصحيح، فالمسألة تتعلق بالربط والجمع بين الناس، وتعزيز الالتزام بأقوى الروابط، أي القيم العالمية وسيادة القانون.

وهناك ثلاثة تحديات عالمية تمثل اختبارا للبشرية اليوم: تغير المناخ، والتنمية المستدامة، والسلام والأمن. وهذه التحديات الثلاثة، كما نعلم، مترابطة بشكل جوهري. وأصبح العزم

الدؤوب والابتكار والذكاء ضروريا أكثر من ذي قبل. نحتاج إلى تعددية أطراف تتسم بالجرأة والشجاعة والقدرة على مباشرة الأعمال الحرة.

وبالعودة إلى القرن التاسع عشر، فقد فهم فيكتور هوغو بالفعل أن ”الطبيعة تتكلم والإنسان لا يُنصت“. وأميننا العام، قبل بضعة أيام، استخدم عبارات مشابهة تحمل معنى الإلحاح، حين أعرب عن الحاجة الملحة للتحرك فيما يتعلق بالتحدي المناخي. وفي رأيي، ألا مجال للتقاعس بدافع الخوف أو الغضب، فمشورتهما سيئة دائما. وعلى العكس، فإن المسألة تتعلق بترجمة المناشدات لضمائرنا إلى قوى إيجابية لا رجعة فيها، والتماس العلاج بذهن صاف والتحرك بشجاعة.

إن أثر تغير المناخ يزداد وضوحا وتدميرا يوما بعد يوم. وتشير التقديرات الأخيرة إلى أن هذا التغير يتسارع والجهود المبذولة حتى الآن ليست كافية. وفي هذا الصدد، فقد التزمت الغالبية العظمى من الدول الأوروبية بتحييد الكربون بحلول عام ٢٠٥٠. وأرحب أيضا بمبادرة شيلي لتحقيق الحياد المناخي تمشيا مع اتفاق باريس بشأن تغير المناخ.

والحفاظ على تنوعنا البيولوجي وغاباتنا ومحيطاتنا يجب أن يكون في صميم جهودنا المشتركة أيضا. إن تغير المناخ له تأثير هيكلي على الأمن الغذائي والهجرة وحتى الاستقرار في العديد من البلدان. ولكن من مسؤوليتنا عدم الوقوع في فخ الخوف من الكارثة – فالانتقال إلى الحياد الكربوني يمكن ويجب أن يوفر فرصا إيجابية للتنمية وتحسين طريقة حياتنا.

لقد أصبح الابتكار والتكنولوجيا والمبادرة وحرية المشروع الخاص أكثر أهمية من أي وقت مضى، وتتقاسم الحكومات والأعمال التجارية والمؤسسات الناشئة والمنظمات غير الحكومية والمواطنين المسؤولية. ورسالتي هي رسالة تفاؤل – يمكننا النجاح وسننجح.

إن بلدي، بلجيكا، مع شركائها الأوروبيين، قد عقدت العزم على القيام بدورها في جهودنا العالمية، خاصة وأن الحد من تهديد المناخ يجب أن يتحقق من خلال تعزيز قدرتنا على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، التي تشكل حجر الزاوية في الكرامة الشخصية وأمننا الجماعي.

والملكة ماتيلد، إذ تضطلع بواجباتها دفاعا عن أهداف التنمية المستدامة بكل الحماس، إنما تبدي الالتزام الصادق لبلدي في خدمة تلك الأهداف النبيلة. وقد أحرز تقدم لا يمكن إنكاره على عدة جبهات. فقد بلغ الفقر المدقع أدنى مستوى له منذ بدء حفظ السجلات. كما أن وفيات الرضع والأمراض المعدية آخذة في التناقص، وفرص الوصول إلى مياه الشرب والالتحاق بالمدارس والتعليم في تزايد. هذه مكاسب حقيقية، ولكننا نعرف أنه ما زال أمامنا طريق طويل للغاية. فكل ١١ ثانية، تموت امرأة حامل أو طفل حديث الولادة في مكان ما من العالم. ولا يتوفر لمئات الملايين من الأشخاص في الوقت الحالي إمكانية الوصول إلى المياه الصالحة للشرب بانتظام. والكثير من الأطفال لا يستطيعون الوصول إلى المدارس ويعانون كل يوم من سوء التغذية.

ولا بد لنا أن نستمر في الابتكار والعمل على تحقيق التقدم. ويمكن للقطاع الخاص أن يؤدي دورا رئيسيا في الحد من الفقر. ويجب تعزيز التجارة الحرة مع القواعد المتبادلة والمعايير الاجتماعية والبيئية الطموحة. كما يجب توسيع الاستثمارات في البنى التحتية الأساسية والابتكار التكنولوجي. غير أنه يجب تنظيم التقنيات الجديدة والذكاء الاصطناعي واقتصاد البيانات بشكل أفضل ومواءمتها مع الحريات الشخصية، واحترام حياتنا الخاصة، وحماية القيم الديمقراطية من أي اقتحام تعسفي لحرية الضمير والتعبير.

وأحدث تقرير للأمين العام يبين عن حق أن المساواة بين الجنسين أساسية للتغلب على تحديات التنمية. وأنا فخور بأن

نائب رئيس وزراء بلجيكا، ألكسندر دو كرو، يوجه نداء قويا في هذا الصدد في كتابه ”عصر المرأة“. وأشارك الاعتقاد بأن النسوية مسألة تخص الرجال أيضا.

ولا بد لنا من تغيير العقليات – فالمجتمع المزدهر يعتمد على مواهب جميع أفراد شعبه. ولذلك، يجب مكافحة جميع أشكال التمييز – فالعنصرية ومعاداة السامية ورهاب المثلية وكراهية الأجانب والإسلاموفوبيا وخطاب الكراهية دائما ما تكون أشكال عنف سامة على نحو مدمر وغادر ووحشي ومهين. وكما قال نيلسون مانديلا، ”أن يكون المرء حرا لا يعني التخلص من السلاسل فحسب، بل العيش بطريقة تحترم حرية الآخرين وتعززها“.

بدون تقدم، لن يكون السلام ممكنا؛ بدون سلام، لا يمكن التقدم. وللمرة السادسة في تاريخها، بلادي، بلجيكا، عضو غير دائم في مجلس الأمن. ونحن نسهم في منع الأزمات وحلها بشكل يومي. ونسعى لجعل حماية المدنيين، وخاصة النساء والأطفال، على رأس الأولويات. وكل عملية لحفظ السلام، مع تحدياتها الخاصة، ضرورية. ويجب أن تكون الولايات أكثر تحديدا وأفضل استهدافا. يجب أن تكون الفعالية متطلبا ثابتا.

ونود أيضا أن إيلاء الاهتمام لمناطق التوتر وبذور الصراع – وهي حالات لم تسلط عليها الأضواء بعد، لكن يمكن أن تأخذ مركز الصدارة بسرعة في حالة تدهورها. يجب أن نكتشف علامات التحذير وأن نعالج الأسباب الجذرية، مع الاستثمار في الحوار السياسي وتعزيز الوساطة وإعلاء القيم الديمقراطية، وتشجيع الروابط بين المجموعات المختلفة، ومكافحة خطاب الكراهية ووقف الإفلات من العقاب.

والعالم يتغير. إننا نريد عالما أفضل وأكثر قابلية للتنبؤ به. إن تزايد التوترات والأزمات، إن لم يتم نزع فتيلها بسرعة كافية، يمكن أن تخرج عن نطاق السيطرة، مما يهدد السلام والأمن الدوليين بشكل خطير. في منطقة الخليج، يزداد جو التصعيد قوة، مما لا يهدد الاستقرار الإقليمي فحسب، بل يهدد الاستقرار العالمي أيضا. والمنشآت النفطية في مضيق هرمز ذات أهمية استراتيجية للاقتصاد العالمي. وندعو جميع الجهات الفاعلة المعنية إلى الامتناع عن اتخاذ أي تدابير أحادية يمكن أن تزيد من حدة التوترات. يجب أن نتجنب أي حادث قد يؤدي إلى عواقب أسوأ من أي وقت مضى. وندعو إلى ضبط النفس والحوار لفتح الطريق نحو مستقبل أكثر استقرارا وأمانا في منطقة الخليج.

لقد أدى تباين الآراء بشأن الاتفاق النووي مع إيران إلى إثارة التوترات الحالية. ونحن ما زلنا نؤيد خطة العمل الشاملة المشتركة. وندعو إلى استئناف المناقشات بشأن جميع المواضيع المثيرة للقلق – المسألة النووية، ودور إيران في المنطقة، وبرنامجها للقذائف التسيارية. ولذلك، نعرب عن تأييدنا الكامل لجهود الوساطة الجارية بمبادرة من فرنسا.

والحالة في سوريا لا تزال مدعاة للقلق أيضا. ويقلقنا تصاعد العنف في إدلب وحولها. وفي مجلس الأمن، اتخذنا مع ألمانيا والكويت، موقفا ضد تصاعد العنف، واقترحنا مشروع قرار إنساني في الأسبوع الماضي يهدف للتوصل إلى وقف لإطلاق النار وحماية ملايين المدنيين الذين يعيشون في تلك المنطقة. ويؤسفنا أن مشروع القرار، على الرغم مما حظي به من تأييد واسع النطاق، قد تعرّض لاستخدام حق النقض ضده مرتين. إن قصف السكان المدنيين والمدارس والمستشفيات لا يدفع قدماً بمكافحة الإرهاب بأي حال من الأحوال؛ بل من المرجّح أن يساعد على تغذية الإرهاب.

لن نتخلى عن الشعب السوري. ولا يوجد حلّ عسكري لذلك النزاع. وما من سبيل آخر لإنهائه عدا عملية سياسية تحت رعاية الأمم المتحدة. إن إنشاء اللجنة الدستورية خطوة في الاتجاه الصحيح.

ما برح النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني مدرجاً في جدول أعمال الجمعية العامة على مدى عقود من الزمن، غير أن السلام يبدو إمكانية أبعد منالاً من أي وقت مضى. إن الحالة في الميدان آخذة في التدهور، والعنف وعدم الثقة يعززان بعضهما بعضاً، وبناء المستوطنات يتواصل بنشاط. ومع ذلك، يجب أن ندفع قدماً بظهور سلام عادل ودائم يكون في مصلحة الفلسطينيين والإسرائيليين والمنطقة قاطبة.

إن معايير السلام العادل والدائم معترف بها جيداً. والقانون الدولي هو حجر الزاوية في النظام المتعدد الأطراف وأي مبادرة أخرى تسعى إلى التحايل عليه لن تؤدي إلا على تأجيج المزيد من الظلم والنزاع. ويجب أن يظل الهدف هو إنشاء دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة وديمقراطية ولها مقومات البقاء تعيش جنباً إلى جنب في سلام وأمن مع إسرائيل وجيرانها. ويجب أن تتمتع إسرائيل بالسلام والأمن داخل حدود آمنة ومعترف بها دولياً.

ونواصل في جمهورية الكونغو الديمقراطية، شريكة بلجيكا الرائدة في التعاون الدولي، العمل جنباً إلى جنب مع السكان. إن الخطوات الأولى نحو توسيع الحيز السياسي، مثل الإفراج عن السجناء السياسيين، مشجعة على الرغم من التحديات الهائلة المتبقية لتلبية التطلعات والطموحات المشروعة للسكان. وسندعم كل القوى الإيجابية التي تسعى إلى المساهمة في صياغة مستقبل أفضل لذلك البلد العظيم الواقع في قلب أفريقيا الوسطى.

وفيما يتعلق بالساحل الأفريقي، فالحالة الأمنية آخذة في التدهور على الرغم من الإجراءات التي تتخذها دول المنطقة وجهود المجتمع الدولي. ينتشر انعدام الأمن، وتستفيد الجماعات الإرهابية من النزاع العرقي الذي يؤججه انتشار الميليشيات، تلك الجماعات التي تبسط بثبات نفوذها القاتل خارج نطاق بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل لتهدد البلدان المجاورة أيضاً. تتكاثف تدفقات المشردين، وتتعرض الثقافات إلى الخطر، وتُربك الحالة الإنسانية سكان المنطقة. إننا بحاجة إلى أن نحتشد جنباً إلى جنب مع دول منطقة الساحل وأن نعزز التزامنا بها.

إننا لم نتخلص من الإرهاب بعد. فسقوط ما يسمى بالدولة الإسلامية في العراق والشام لا يعني نهاية أيديولوجيتها الإجرامية القاتلة. فداعش مستمرة في تلقين عقيدتها لمن تستهدف من الأبرياء والضعفاء وتهديدهم فضلاً عن مسؤولي إنفاذ القانون، ساعية إلى إشعال التطرف باستخفاف مطلق مع التحريض بلا كلل على الكراهية والقلق.

إن بلدي، شأنه شأن بلدان أخرى كثيرة، قد تضرر بشكل مباشر من الأعمال الجبانة للإرهاب. ويجب ألا نكل ولا نخاف في كفاحنا ضد التطرف العنيف. ويجب أن تكون الوقاية والقمع أكثر فعالية. وسيكون التعاون الدولي أمراً بالغ الأهمية هنا، أيضاً، للقضاء على هذه الآفة التي تُلحق هذه المحنة بعالمنا.

إن الحلم المشترك الذي يجب أن نعمل جميعاً لتحقيقه هو بعالم أكثر استقراراً وأكثر قابلية للتنبؤ وأكثر عدلاً. ولأجل أولادنا وأولادهم من بعدهم، نتمنّى أن نترك كوكباً أكثر صحة ومستويات معيشة وحقوقاً وحريات أفضل. لا يمكن لأي حدود أن تعيق هذا الحلم العالمي.

إن القضاء على تهديد المناخ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة والعمل بلا كلل من أجل السلام والأمن سيتطلب عزماً واسع النطاق ولا يتزعزع. ومنع نشوب النزاعات في مرحلة مبكرة ونزع فتيلها، ومعالجة المنازعات بصورة سلمية، ونسج خيوط الحوار وتعزيز أواصر الثقة هو ما نؤمن بأنه من ضروري للارتقاء إلى مستوى ميثاق الأمم المتحدة، الذي يحتّم علينا أن نسنّ هذه القيم العالمية والملزمة وأن نرتقي، قبل كل شيء، إلى الإنسانية التي تكمن في قلب وروح كل فرد منا.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، أشكر رئيس مملكة بلجيكا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد شارل ميشيل، رئيس وزراء مملكة بلجيكا، من المنصة.

خطاب السيد كزافيي بيتيل، رئيس الوزراء ووزير الدولة ووزير الاتصالات والإعلام ووزير *شؤون العبادة* **في دوقية لكسمبرغ الكبرى**

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس الوزراء ووزير الدولة ووزير الاتصالات والإعلام *ووزير شؤون العبادة* في دوقية لكسمبرغ الكبرى.

اصطُحب السيد كزافيي بيتيل، رئيس الوزراء ووزير الدولة ووزير الاتصالات والإعلام ووزير شؤون العبادة في دوقية لكسمبرغ الكبرى، إلى المنصة.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): يسرني بالغ السرور أن أرحب بدولة السيد كزافيي بيتيل، رئيس الوزراء ووزير الدولة ووزير الاتصالات والإعلام ووزير شؤون العبادة في دوقية لكسمبرغ الكبرى، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد بيتيل (لكسمبرغ) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أبدأ على مستوى شخصي بتوجيه الشكر إلى المتكلم السابق، شارل ميشيل، الذي سيستقيل من الحكومة البلجيكية في غضون بضعة أشهر لتولي زمام رئاسة المجلس الأوروبي. وأغتنم هذه الفرصة لأتمنى له كل التوفيق بصفتي جاره في ذلك المسعى الذي سيشغله لبضع سنوات قادمة.

في البداية، أعتقد أننا ندرك جميعاً أن الأسبوع الجاري هنا متميز من عدة نواح – ليس من حيث عدد الدول الأعضاء المشاركة وحسب، وهي آخذة في الازدياد، بل أيضاً من حيث عدد المواضيع التي جرى تناولها خلال هذا الأسبوع، سواء في الجلسات الرئيسية العامة أو في الأحداث الجانبية الجارية بالتوازي على هامش سلسلة مؤتمرات القمة أو المناسبات الرفيعة المستوى.

كما يبرز هذا الأسبوع أيضاً بسبب الزخم غير المسبوق في التصدي لتحديات محددة. وأشير، أولاً وقبل كل شيء، إلى حالة الطوارئ المناخية، كما يتجلى في العديد من الظواهر في مدن وبلدات في البلدان بجميع أنحاء العالم. إن نشاط الشباب، إلى جانب انتشار مبادرات المجتمع المدني والقطاع الخاص والكيانات الدولية، هو أمر رائع حقاً. وقد شهدنا ذلك جميعاً على مدى الأيام القليلة الماضية.

بيد أن هذا الزخم يجب أن يجد، من خلال أفعال الرجال والنساء في الحكومة، وسيلة للتعبير عنه للحيلولة دون حدوث كارثة بيئية واقتصادية وجيوسياسية في نهاية المطاف. والأمن الدولي والنمو والهجرة وحقوق الإنسان مجالات ليس أي منها في منأى عن التأثر بتغير المناخ، الذي يصبح كل سنة أكثر إثارة للقلق من سابقاتها. ويفصّل التقرير الأخير للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ في حجم التحدي والحاجة الملحة إلى العمل. ولن نتمكّن من إيقاف الاحترار العالمي عند ١,٥ درجة مئوية إلا عن طريق خفض انبعاثات غازات الدفيئة الحالية إلى النصف بحلول عام ٢٠٣٠ ثم الوصول إلى الحياد المناخي بحلول عام ٢٠٥٠.

لقد استطعتُ أن أغتنم الفرصة يوم الاثنين، وأنا ممتن لذلك، خلال مؤتمر القمة المعني بالمناخ لأعرض مساهمات بلدي في الجهود الجماعية: أولاً، سنعمل على خفض انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة ٥٠ إلى ٥٥ في المائة بحلول العام ٢٠٣٠ بالمقارنة مع مستويات عام ٢٠٠٥؛ ثانياً، سنتمكّن من زيادة حصة الطاقة المتجددة في المزيج الذي نستهلكه بنسبة ٢٣ إلى ٢٥ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠؛ وسنزيد من كفاءة استخدام الطاقة بنسبة ٤٠ إلى ٤٤ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠؛ ثالثاً، سنعتمد

قريباً قانوناً إطارياً للمناخ يهدف إلى تحقيق الحياد المناخي بحلول عام ٢٠٥٠ على أبعد تقدير.

وبغض النظر عن هذه الأرقام، يعاني معظم الشباب من الإحباط لأنهم يؤمنون بأن هذه الأرقام هي وعود جوفاء وستظل لا أكثر من مجرد أرقام نعلنها. وبيدنا أن نعيد طمأنة أطفالنا بأن مستقبلهم آمن. ومما يغذي شعور الأجيال الناشئة بالأمل والتفاؤل ثقتها أيضا في ما يقوم به أباؤهم من أعمال. ومن ناحية ثانية، يعد الشباب حلفاؤنا في مكافحة تغير المناخ على مدى العقود المقبلة، لأنهم لا يعارضون التغيير من حيث المبدأ؛ بتاتا. فالشباب يأتي بالتغيير. ويُجسد التغيير. والتغيير فضيلة بالنسبة للشباب؛ وهو أمر إيجابي أساسا. إنه سبيل الحياة.

ونحن نفهم أن الحياة تعني الحركة أيضا. وعندما يكون المرء شابا، بل وأكثر من ذلك عندما لا يغدو المرء شابا، من السهل ملاحظة أهمية التنقل. وفي لكسمبرغ، قررنا أن نبين أن مكافحة تغير المناخ يمكن أن تؤدي إلى تغيير إيجابي وتحسين نوعية الحياة للجميع. لقد اتخذنا تدبيرا تاريخيا لم يسبق له مثيل – وهو توفير النقل العام المجاني على الصعيد الوطني بالنسبة لجميع الحافلات وعربات الترام والقطارات اعتبارا من العام المقبل. وبطبيعة الحال، نحن بحاجة إلى شبكة نقل عام جذابة، وموضع ثقة ومريحة. وهذه كلها تحديات يجب أن نتغلب عليها، ونعمل من أجل ذلك.

وفيما يتعلق بالتضامن الدولي، ستخصص لكسمبرغ ٢٠٠ مليون يورو للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٥ لأغراض المساعدة المالية والتقنية من أجل التصدي لتغير المناخ في البلدان النامية، مع إيلاء الأولوية لأقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية. ومن حيث ما يُخصص سنويا، يعد ذلك ضعف المبلغ المخصص في الفترة ٢٠١٤-٢٠٢٠. وسيُقدم جزء كبير من هذه الأموال إلى الصندوق الأخضر للمناخ.

وستواصل لكسمبرغ بذل جهودها الرامية إلى تهيئة بيئة مواتية للتمويل الأخضر. وفي عام ٢٠١٦، أطلقت سوق لكسمبرغ للأوراق المالية منصة لتبادل السندات الخضراء، وهي أول منصة عالمية مكرسة حصرا لتسعير السندات الخضراء. وأنشأنا منصة لتمويل أنشطة مكافحة تغير المناخ، في شراكة مع المصرف الأوروبي للاستثمار، ومقره لكسمبرغ أيضا – والذي أتوجه إليه بخالص الشكر على تعاونه – من أجل زيادة قدرتنا على الاستفادة من الاستثمارات الخاصة في مشاريع المناخ مع الحد من مخاطرها المالية. ويحدونا الأمل، في أن هذا المشروع سيتسع نطاقه في الأجل الطويل، ليشمل تمويل أهداف التنمية المستدامة الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وفي مؤتمر القمة الذي عقد هنا بالأمس، وفي اليوم السابق، ناقشنا الطريقة التي يمكن أن يلبي بها التمويل البالغ الأهمية تلك الأهداف الهامة. وفضلا عن ذلك، لا تزال مساهمة الدول أساسية، لا سيما في مجال التمويل لأغراض التنمية. وثمة مؤتمر قمة آخر مُنعقد بشأن هذا الموضوع في غرفة على بعد بضع خطوات من هنا، حيث سيقدم بلدي مبادرات مبتكرة، لا سيما في مجال أدوات الاستثمار ذات الأثر الاجتماعي والبيئي. وتعد تعبئة الموارد الخاصة حقيقة واقعة في دوقية لكسمبرغ الكبرى.

ومع ذلك، لا يمكن أن تعوض معظم الآليات المبتكرة الانخفاض النسبي في التمويل العام. وستخصص لكسمبرغ، من جانبها ١ في المائة من دخلها القومي الإجمالي لأغراض المساعدة الإنمائية الرسمية، مع التركيز على أقل البلدان نموا. وتشكل الأموال المخصصة لتمويل مكافحة تغير المناخ على الصعيد الدولي، واستضافة اللاجئين، إضافة إلى ذلك، وفقا لمبدأ الإضافية.

وعلى مدى سنوات، ما زلنا مقتنعين – وأعرف أن سياسات التعاون قبل الانتخابات مباشرة، لا تحظى بشعبية كبيرة لدى البعض – بأنه أيا كانت الإدارة القائمة في السلطة في

دوقية لكسمبرغ الكبرى، يعد الاستثمار في التعاون أفضل تدبير وقائي وأفضل استثمار يمكن تحقيقه. وسنواصل القيام بذلك.

وتبين اجتماعات القمة الخمسة التي تعقد هذا الأسبوع على هامش المناقشة العامة أنه لا يمكن التصدي للتحديات الرئيسية التي تواجه الجنس البشري إلا في إطار عالمي وشامل. ومن ناحية ثانية، ثمة شعور بأن التعددية، حققت نجاحا في فترات أخرى، أكبر مما هو عليه اليوم. ونرى ذلك، على سبيل المثال، في مجالات حقوق الإنسان، والهجرة، والأمن والتجارة. ففيما يتعلق بالتجارة، على سبيل المثال، لا يساعد أحدا استخدام التدابير الأحادية الجانب والتدابير المضادة – التي كثيرا ما تستند إلى شواغل حقيقية، ولكن كثيرا ما تستند أيضا إلى ذرائع زائفة – وتُدخلنا في دورة تشكل خطرا على المجتمع الدولي بأسره. إن شعوبنا هي الخاسرة في نهاية المطاف.

ومن واجبنا، من أجل مستقبلنا، أن نستأنف إطلاق الأشكال المتعددة الأطراف. ومن جانبنا، لم نزل دائما نحبذ أشكال التعددية وسيادة القانون النشطة والدينامية. وهذا أمر طبيعي بالنسبة لبلد صغير منفتح اقتصاديا، ولكنه أيضا خيار مستنير يتجاوز اعتبارات السيادة وحدها. وبقدر ما نستطيع، نحاول المشاركة بنشاط في أكثر المنتديات التزاما سعيا إلى تحقيق المزيد من التعاون الدولي. وفي هذا الصدد، أشير إلى مجرد مثالين، فأشير إلى مشاركتنا في التحالف الطموح العالي لمكافحة تغير المناخ، ومساهمتنا في التحالف من أجل تعددية الأطراف.

والاتحاد الأوروبي أحد الداعمين لتعددية الأطراف، الأمر الذي مكن قارتنا من العيش في سلام منذ عام ١٩٥٧. وعلى الرغم من محدودية الصراع الذي شهدناه في القارة الأوروبية، عاش أعضاء الاتحاد الأوروبي في سلام منذ ذلك الحين. وفي هذا الصدد، ليس بروز الشعبويين في أوروبا بالأمر المفيد. فالصراعات، سواء خامدة أم لا، والنزاعات بين الدول، والتوترات الداخلية بين المجموعات العرقية أو الدينية مستمرة في أوروبا. فلا يمكننا الادعاء بأن أوكرانيا تعيش الآن في سلام. والقوقاز والبلقان يسودهما التوتر نوعا ما. وبعبارة أخرى، ليست أوروبا في مركز يتيح لها أن تحاضر الآخرين بشأن ما يتخذونه من إجراءات. ومع ذلك، من المهم تبادل الحلول والسعي من أجلها سويا.

وانتقل إلى الشرق الأوسط، حيث لا تتحسن عملية السلام، بل هي بالأحرى آخذة في التدهور سنة بعد أخرى. إن آفاق السلام العادل والمتوازن تتضاءل، جنبا إلى جنب مع مفهوم الحل القائم على وجود دولتين. وتثبت ذلك التطورات الأخيرة في سياق الحملة الانتخابية في إسرائيل. وفي الوقت نفسه، لا يمكن للمبادرات الأخيرة ذات الطابع الثنائي أساسا، إذا قدر لها البتة أن تؤتي ثمارها، أن تحل محل الجهات الفاعلة المتعددة الأطراف التي تضفي شرعية دولية على أي حل عن طريق التفاوض.

ولا يزال الشرق الأوسط مصدر قلق بالغ. فالحروب في سوريا واليمن مستمرة. ولا يمكننا مطلقا أن ننسى معاناة المدنيين، ومنع وصول المساعدة الإنسانية والانتهاكات الصارخة والمتكررة والمنهجية لحقوق الإنسان في المنطقة، فهي شاغلنا الرئيسي. ولكن هناك أيضا أحداث أخيرة أخرى، مثل الهجمات على المنشآت النفطية في المملكة العربية السعودية. لذلك علينا أن نتعلم من أخطائنا. ويجب على جميع الجهات الفاعلة في المنطقة أن تساعد في تهدئة الأوضاع وتجنب التصعيد. وينطبق هذا أيضا بطبيعة الحال، على إيران، وعلى جميع الجهات الفاعلة الأخرى في المنطقة. ويجب أيضا أن تمتثل طهران مجددا لجميع أحكام خطة العمل الشاملة المشتركة لعام ٢٠١٥. إن بلدي، شأنه في ذلك شأن الاتحاد الأوروبي برمته، يريد أن يعتقد أن من الممكن تنشيط اتفاق العمل لسنة ٢٠١٥ – حتى وإن كان ذلك يعني توسيع نطاقه. ولكن إذا أريد لذلك أن يحدث، يجب أن تستأنف الولايات المتحدة وإيران الحوار فيما بينهما.

ويذكرنا الوضع المتقلب في الشرق الأوسط بأن الأزمات المعاصرة معقدة وتتسم بإمكانية تفجر جسيمة. وقد قربتنا الطبيعة المتنقلة والآنية للاتصالات اليوم، من محن الجميع بطرق مباشرة أكثر. ويجب ألا ننسى أبدا، أنه فيما خلا العلاقات التجارية، والاستثمارات المباشرة والتحالفات، فإن مصائر الأفراد – من الرجال والنساء والأطفال – هي التي تربط بيننا جميعا.

ويصدق هذا بشكل خاص فيما يتعلق بالحالة في ليبيا، التي لا تتحسن. ونحن نرى الصعوبات القائمة التي لا يزال يعاني منها الممثل الخاص للأمين العام، السيد غسان سلامة، من أجل إعادة الأطراف إلى طاولة المفاوضات. ومن الأهمية بمكان التفكير في كيفية حسم هذه الحالة. ونحن نعرف أيضا أن من المستحيل اليوم التصدي للحالة في ليبيا دون معالجة محنة آلاف المهاجرين من أفريقيا، الذين يجب أن يعبروا البلد الذي مزقته الحرب أملا في الوصول إلى أوروبا.

وأعتقد أن من المهم الإشارة إلى أن الروابط بين القارة الأفريقية وقارتي لا تقتصر على المسائل المتعلقة بالهجرة. ففي كثير من الأحيان، ثمة ميل لقصرها على تلك المسائل. ولم يسبق لها أن كانت كذلك، ولن تكون كذلك. إن روابطنا متوارثة شكلها القرب الجغرافي والثقافي، والتاريخ المشترك، وشابها الألم أحيانا، واتسمت بتجارة الرقيق والاستعمار، من بين أمور أخرى. والروابط القائمة اليوم بين بلدي وبلدان وشعوب القارة الأفريقية هي روابط الصداقة والتضامن والاحترام المتبادل. وتحتفظ لكسمبرغ بصلات وثيقة خاصة مع بلدان غرب أفريقيا الناطقة بالفرنسية.

وأود الآن أن أقول بضع كلمات عن حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. إن الحالة على أرض الواقع ليست جيدة، وأنا لا أشير فقط إلى حالات النزاع. فهي تتدهور أيضا بالنسبة للمكاسب التي اعتقدنا أنها توطدت، وهي الآن موضع شك على نحو منهجي.

ففي حالات الصراع، لا يزال استخدام العنف الجنسي بوصفه سلاحا من أسلحة الحرب آفة تُلحق الأذي في جميع أنحاء العالم. وقد شهدنا ذلك في أفريقيا الاستوائية، وفي منطقة البحيرات الكبرى، وفي العراق مع داعش، وفي منطقة البلقان. وفي هذا العام، قمنا بتنظيم مؤتمر برعاية مؤسسة الدوق الأكبر والدوقة الكبرى لمعالجة هذه المسألة.

ولا تزال حالة الأطفال في النزاعات المسلحة مصدر قلق كبير أيضا. فالتقارير التي تعدها الأمم المتحدة مروعة.

على الرغم من أن المنظمة لا تبقى سلبية في مثل هذه الحالات إلا أن الدول الأعضاء لا تفهم دائمًا العواقب الكاملة لأفعالها. إن المبادرات الرامية إلى الحد من تمويل حماية حقوق الإنسان أو الأطفال في الصراعات المسلحة عند اتخاذ قرار بشأن تمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام هي مبادرات متبلدة المشاعر ويصعب تبريرها.

يجب أن يعلم المسؤولون عن انتهاكات حقوق الإنسان في مثل هذه الحالات أنه ستتم أيضًا مساءلتهم يوماً ما. لا يمكن أن يصبح الإفلات من العقاب هو القاعدة. إن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية ليس عالميًا، لكنه جزء لا يتجزأ من النظام الدولي، ويجب أن يكون ممثلو المحكمة قادرين على السفر والعمل بهذه الصفة دون عقبات، بما في ذلك سفرهم إلى مقر الأمم المتحدة هنا في نيويورك. عندما تكون المحكمة الجنائية الدولية غير قادرة على العمل، فإن آليات التحقيق المحايدة والمستقلة، مثل ما أنشأتها الجمعية العامة في حالة سورية وأنشأها مجلس حقوق الإنسان في حالة ميانمار، توفر بديلاً.

لم تقض الدولة في القرن الحادي والعشرين على اضطهاد الأقليات الدينية وافتقارها للحماية. في آسيا وأفريقيا والشرق الأدنى والأوسط يتعرض للاضطهاد عدد لا يُحصى من النساء والرجال. ينبغي عدم التمييز بين حقوق المسيحيين أو اليهود أو المسلمين أو أتباع أي دين آخر. أعلم أن أوروبا ليست في وضع

يسمح لها بإلقاء المحاضرات على الآخرين بشأن هذه النقطة. فبعد مرور ٧٥ عامًا تقريبًا على تحرير معسكرات الإبادة في أوروبا ما زال يقع على عاتق القارة الأوروبية واجب الحفاظ على تلك الذاكرة وإحيائها، لا سيما في الوقت الذي تستحضر فيه الخطب نفس تلك الكراهية وكراهية الأجانب والتعصب ومعاداة السامية، والتي عادت جميعها لتطفو على السطح في بلدان معينة وفي الخطب السياسية.

في كانون الثاني/يناير سنحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لتحرير أوشفيتز على أيدي الجيش الأحمر. لا أعرف ما إذا كان أي شخص قد زار أوشفيتز، لكن يمكنني أن أقول بوضوح إن زيارتها قد غيرتني. توجد في المخيم غرف مملوءة بالشعر، وغرف مملوءة بالنظارات، وغرف مملوءة بأطراف صناعية، وغرف مملوءة بالحقائب. كل شيء في هذه الغرف كان يمثل حياة، وعائلة. كان الناس يُدانون لكونهم يهوداً، أو لعدم تبنيهم العقيدة النازية، أو لكونهم غجرًا، أو لكونهم مثليين جنسيًا، أو لكونهم معاقين، أو ببساطة لكونهم مقاومين. عندما أرى أنه يوجد في بعض البلدان تصاعد في التحريف أو الإنكار أو النازية أو الأيديولوجية النازية، أسأل نفسي أحياناً عما إذا كنا قد تعلمنا حقًا أي شيء من الحرب العالمية الثانية.

أود أيضا أن أقول كم هو مرفوض أن يتزايد استخدام موارد الدولة في إسكات من كرسوا أنفسهم لحماية حقوق الإنسان أو حماية البيئة أو نقل الأخبار. إن العمل المنجز داخل مجلس حقوق الإنسان في جنيف بشأن هذه المسألة هو عمل حاسم ويتضمن شهادات. لسوء الحظ، ليس الامتثال لحقوق الإنسان وحده هو الذي يتم الطعن فيه. فلقد شهدنا في السنوات الأخيرة التشكيك في أن يكون لحقوق معينة أي وجود. يجب أن نعترف بأن هذا يحدث حتى داخل محافل منظمتنا، فيما يتعلق بالحقوق الجنسية والإنجابية، وهو ما يؤثر سلبا على البرامج الرامية إلى دعم الصحة الإنجابية لملايين النساء في جميع أنحاء العالم. إنني على قناعة بأن هذا ينطبق أيضًا على الإجهاض وحق كل امرأة في اتخاذ القرارات بشأن جسدها.

في دوقية لكسمبرغ الكبرى، قبل سنوات كان لا يزال من الممكن إجراء عمليات إجهاض للنساء لأسباب علاجية أو إذا كن في ضائقة. لقد تم تغيير القانون. ولم يعد الإجهاض ممكنًا للنساء اللائي يعانين من ضائقة أو لأسباب علاجية. أُجبرت النساء على إجراء مقابلات مع لجنة من الغرباء. وتم تغيير هذا القانون على الفور. أعتقد أن الإجهاض هو أحد أصعب القرارات التي يتعين على المرأة مواجهتها. لذا يجب الاستماع إلى كل امرأة ومساعدتها. فليس من اختصاص السياسة أن تحدد ما هو المفيد أو غير المفيد لها في هذا الصدد. إنه قرار لا يتم اتخاذه إلا بعد التأمل الواجب وتقديم المساعدة للمرأة أو الزوجين المعنيين. ليس من اختصاص السياسة أن تقول ما هو جيد للمرأة، وكذلك ليس من حق الرجل أن يقرر ما ينبغي أو لا ينبغي للمرأة أن تفعله. لقد أصبح من الصعب للغاية في عام ٢٠٢٠ – أي غدًا – أن نتحمل وأن نقبل من الجنس الآخر أن يحدد ما هو جيد للمرأة. إنه بالفعل قرار صعب على المرأة أن تتخذه. دعونا لا نجعل حياتها أكثر صعوبة من خلال محاولة جعلهن يشعرن بالبؤس لاتخاذ هذا القرار.

في عام ٢٠٢٠، سنحتفل أيضًا بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لمؤتمر بيجين، الذي عزز لجنة وضع المرأة. أتساءل أحيانًا ما إذا كان بوسعنا اليوم تجديد الالتزامات التي قطعناها في تلك المناسبة عندما أسمع مواقف وبيانات بعض الأشخاص بشأن حقوق المرأة.

وينطبق الشيء نفسه على الحق في العيش وفقا لميول المرء الجنسية. لقد تمكنت هنا في نيويورك من إطلاق نقاش حول خطاب الكراهية ضد المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين. ما زال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به. المثلية الجنسية ليست

اختيارا. وقد حان الوقت لقبولها كما هي. الاختيار هو كراهية المثلية الجنسية. دعونا لا ننسى ذلك.

نحتفل هذا العام أيضا بالذكرى السنوية الثلاثين لاتفاقية حقوق الطفل، وهي اتفاقية شبه عالمية. في هذا الصدد أعتقد أنه من المهم تجديد التزاماتنا، ومنها ما هو في ضوء التطورات التي حدثت منذ اعتماد الاتفاقية، لا سيما في مجال المناخ والاقتصاد الرقمي.

إن التزام بلدي بتعزيز حقوق الإنسان هو جزء من حمضه النووي، سواء على المستوى الوطني أو الأوروبي أو الدولي. وهو يغطي، دون تمييز، النطاق الكامل للحقوق التي تعترف بها منظمتنا، بما في ذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. ولهذه الأسباب بلدي مرشح للانتخاب كعضو في مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٤، وذلك لأول مرة منذ إنشاء المجلس. نحن نعول على الدعم الواسع النطاق للجمعية العامة خلال الانتخابات في عام ٢٠٢١.

لا أريد تفويت هذه الفرصة دون تذكير الجمعية بمدى الأهمية لمنظمتنا، التي يمكنها وحدها أن تدعي تمثيل المجتمع الدولي والتي هي بشكل ما المجتمع الدولي نفسه، بأن تتكيف مع واقع عالمنا اليوم. لقد حققت الإصلاحات التي بدأها الأمين العام تقدما جيدا. يجب أن نترجمها الآن إلى أفعال على الأرض، خاصة فيما يتعلق بالتنمية وتنظيم ركيزة الأمن.

إن جهود التكيف لجميع مكونات منظومة الأمم المتحدة هي شرط أساسي لتعددية الأطراف النشطة والديناميكية التي يحتاجها العالم. وكان ذلك بوضوح هو الهدف الأصلي للموقّعين على ميثاق الأمم المتحدة، والذي ستُتاح لنا الفرصة للاحتفال بذكراه السنوية الخامسة والسبعين في العام المقبل. قبل ٧٥ عامًا أيضا تم تحرير أوشفيتز، كما قلت سابقًا، وكذلك قام الحلفاء بتحرير بلدي. بينما أقف هنا في دولتنا المضيفة، الولايات المتحدة، فأنا مقتنع بأن ٩٩,٩ في المائة من الجنود المدفونين في المقبرة الأمريكية في بلدي ما كان بوسعهم العثور على لكسمبرغ على الخريطة. ومع ذلك، قاتلوا حتى أتمكن أنا من العيش في سلام. لن أنسى أبدًا امتناننا للحلفاء ولبلدنا المضيف. اليوم يمكنني العيش بحرية والتعبير عن رأيي بحرية. هذه المقابر هي دليل على أن الحرب تترك ندبات لا تلتئم. يجب ألا ننسى ذلك أبداً.

لقد أظهرت لنا مؤتمرات القمة ومناقشتنا هذا الأسبوع أن الأمم المتحدة ضرورية إذا أردنا أن ننظر بوضوح إلى المستقبل وأن نتصدى للتحديات التي تواجه البشرية اليوم. إن بلدي مستعد لذلك. والاتحاد الأوروبي مستعد لذلك. نريد أن نضمن تقدمنا إلى الأمام، جنبا إلى جنب مع شركائنا في المجتمع الدولي، لأننا نعرف أن الطريق غالبا ما يكون طويلا وأنه صعب في بعض الأحيان.

(تكلم بالإنكليزية)

لذلك، دعونا نوقف التكلم عن بعضنا بعضا. ولنتكلم مع بعضنا بعضا.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الوزراء ووزير الدولة ووزير الاتصالات والإعلام ووزير شؤون العبادة في دوقية لكسمبرغ الكبرى على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد كزافيي بيتيل، رئيس الوزراء ووزير الدولة ووزير الاتصالات والإعلام ووزير شؤون العبادة في دوقية لكسمبرغ الكبرى، من المنصة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٤/٣٠.